

العلاقة بين هيكل الملكية وجودة تقارير الاستدامة: الدور المعدل للجنة الإستدامة - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة بمؤشر الإستدامة المصري S&P/EGX ESG

د/ عبد الحميد العيسوي محمود

أستاذ مساعد المحاسبة

المعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات بكفر الشيخ

dodyabd8@gmail.com

ملخص البحث

استهدف البحث دراسة الدور المعدل للجنة الاستدامة على العلاقة بين هيكل الملكية (المؤسسية، الإدارية، الأجنبية) وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة، بالاعتماد على تحليل المحتوى لعينة 30 شركة مساهمة المدرجة في مؤشر الاستدامة المصري خلال الفترة من 2017 إلى عام 2023 (210 مفردة).

ولتحقيق أهداف البحث، تم قياس جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة من خلال مقياس مجمع لعدد ست أبعاد لجودة تقرير الاستدامة هي توازن تقرير الاستدامة، وتضمنه لمعلومات مقارنة من فترات سابقة، واحتوائه على معلومات دقيقة وتفصيلية، وتوفير تقرير الاستدامة في التوقيت المناسب لأصحاب المصلحة، ووضوح تقارير الاستدامة، ومدى إمكانية الاعتماد على المعلومات التي يتضمنها تقرير الاستدامة. كما تم قياس هيكل الملكية بنسبة نمط الملكية المحدد في هيكل رأس المال، كما تم قياس المتغير المعدل وهو دور لجنة الاستدامة في الشركة من خلال إما وجود لجنة استدامة في الشركة، أو تأكيد تقارير الاستدامة وكلاهما متغير وهمي.

وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS تم اختبار فروض البحث والنماذج المطورة لاختبار الفروض، واستنتجت الدراسة وجود أثر إيجابي ومعنوي للجنة الاستدامة على العلاقة بين هيكل الملكية الأجنبية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة للشركات المساهمة المدرجة في مؤشر الاستدامة المصري، كما استنتجت وجود أثر إيجابي غير معنوي للجنة الاستدامة على العلاقة بين الملكية الإدارية وجودة الإفصاح في تقرير الاستدامة، فضلاً عن وجود أثر سلبي غير معنوي للجنة الاستدامة على العلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة الإفصاح في تقرير الاستدامة. وأظهر التحليل الإضافي صحة النتائج التي تم التوصل إليها، كما استنتجت الدراسة وجود تطور إيجابي ومعنوي في شكل ومضمون تقارير الاستدامة بعد صدور تعليمات هيئة الرقابة المالية عام 2021.

نتائج هذه الدراسة لها العديد من الانعكاسات، منها إثراء الفكر المحاسبي والتغلب على فجوة بحثية ترتبط بالدور المعدل للجنة الاستدامة على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح في تقرير الاستدامة، كذلك لها انعكاسات على الجهات التشريعية المصرية بتبني المعايير الدولية المرتبطة بالإفصاح عن الاستدامة أو تطوير معايير مماثلة، كذلك يوجد انعكاسات على الجهات التنظيمية بتشجيع الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية المرتبطة بأنشطة الاستدامة، وتفعيل دور لجان الاستدامة في الشركات، وفرض قوانين تلزم الشركات بتوفير معلومات تفصيلية عن هيكل لجان الاستدامة وعدد الاجتماعات ومدى الاستقلال الذي يتمتع بها أعضاء لجنة الاستدامة وضرورة تأكيد تقرير الاستدامة لإضفاء الثقة على ما يتضمنه من معلومات.

الكلمات المفتاحية: نظريات الاستدامة، جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة، لجنة الاستدامة، هيكل الملكية.

¹ تقديم البحث في 2025/4/6 وقبول نشره في 2025/4/11

The Relationship between Ownership Structure and Sustainability Reports Quality: Sustainability Committee as a Moderator- an Empirical Study on Corporations Listed in the Egyptian Sustainability Index S&P/EGX ESG

Abstract

The research aimed to examine the moderating role of the sustainability committee on the relationship between ownership structure (institutional, administrative, foreign) and the sustainability reports disclosure quality, relying on a content analysis of a sample 30 Corporations listed in the Egyptian Sustainability Index (210 items) during the period from 2017 to 2023.

To achieve the research objectives, sustainability reports disclosure quality was measured using a composite measure of six dimensions of sustainability report quality: sustainability report balance, inclusion of comparative information from previous periods, accurate and detailed information, timely provision of the sustainability report to stakeholders, clarity of sustainability reports, and reliability of the information contained in the sustainability report. Ownership structure was also measured by the percentage of ownership pattern specified in the capital structure. The moderating variable, the role of the sustainability committee in the company, was measured by either the presence of a sustainability committee in the company or the confirmation of sustainability reports, both of which were dummy variables.

Using the SPSS statistical program, research hypotheses and developed models were tested. The study concluded that there is a positive and significant impact of the Sustainability Committee on the relationship between foreign ownership structure and the sustainability reports disclosure quality of corporations listed in the Egyptian Sustainability Index. It also concluded that there is a positive, insignificant impact of the Sustainability Committee on the relationship between managerial ownership and the sustainability reports disclosure quality, as well as an insignificant, negative impact of the Sustainability Committee on the relationship between institutional ownership and the sustainability reports disclosure quality. Further analysis demonstrated the validity of the findings, and the study concluded that there has been a positive and significant development in the form and content of sustainability reports following the issuance of the Financial Regulatory Authority's instructions in 2021.

The results have numerous implications, including enriching accounting thought and bridging a research gap related to the moderating role of the sustainability committee on the relationship between ownership structure and sustainability reports disclosure quality. It also has implications for Egyptian legislative bodies to adopt international standards related to the disclosure of sustainability or develop similar standards. It also has implications for regulatory bodies to encourage companies to implement international accounting standards related to sustainability, activate the role of sustainability committees in companies, and impose laws requiring companies to provide detailed information about the structure of sustainability committees, the number of meetings, the degree of independence enjoyed by sustainability committee members, and the need to confirm the sustainability report to instill confidence in the information it contains.

Keywords: Sustainability theories, quality of disclosure in sustainability reports, sustainability committee, ownership structure.

1- المقدمة

تكتسب التقارير غير المالية أهمية متزايدة في عالم الأعمال في الوقت الراهن، حيث لم يعد الأداء المالي هو العنصر المحوري الوحيد الذي يهتم به المستثمرون وأصحاب المصلحة. وتتضمن التقارير غير المالية العديد من التقارير منها تقارير الاستدامة، وتقارير المسؤولية الاجتماعية، والتقارير البيئية. وهذه التقارير تقدم معلومات إضافية تعكس أداء الشركة في مجالات غير مالية، ولكنها مؤثرة بشكل جوهري على النجاح المستقبلي للشركة.

ولقد برزت أهمية التقارير غير المالية نتيجة للعديد من العوامل، كونها تساعد الشركات في دعم الشفافية تجاه أصحاب المصلحة مثل المستثمرين، العملاء، والموظفين وبالتالي تخفيض عدم تماثل المعلومات، وكذلك دعم الثقة والمساعدة في بناء سمعة قوية للشركة. كما أنها توفر معلومات حول كيفية تعامل الشركة مع المخاطر البيئية والاجتماعية، مثل التغير المناخي أو المسؤولية الاجتماعية. وهذا يساعد الشركات على توقع التحديات وإدارتها بشكل أفضل. فضلاً عن أنه في العديد من الدول، أصبحت التقارير غير المالية مطلباً قانونياً. على سبيل المثال، يتطلب الاتحاد الأوروبي من الشركات الكبيرة الإفصاح عن أدائها في مجالات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية (Hummel and Jobst, 2024)، مما يجعل هذه التقارير جزءاً أساسياً من الامتثال للتشريعات.

ويمكن للباحث الادعاء، بأن التقارير غير المالية لم تعد مجرد خيار إضافي للشركات، بل أضحت ضرورة لتحقيق النجاح في البعد الاستراتيجي. وذلك من خلال تقديم صورة شاملة عن الأداء غير المالي للشركة، ويمكن لهذه التقارير أن تدعم الشفافية، وإدارة المخاطر، تحسين سمعة الشركة، ودعم النمو المستدام في بيئة أعمال تنافسية. كما أن الإفصاح عن معلومات الاستدامة من خلال تقارير الاستدامة يعتبر أمراً حيوياً في عالم الأعمال اليوم، حيث يعكس التزام الشركات بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما أنه يساهم في دعم النمو المستدام للشركات وتحقيق التوازن بين الأرباح والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

وتتنوع الاختلافات بين الشركات في العديد من الجوانب مثل الحجم والربحية وهيكل الملكية وجودة آليات الحوكمة المطبقة بها، والتي قد تترك أثراً على محتوى وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة. ولقد شهدت الآونة الأخيرة بعض من الدراسات التي تناولت محددات وأسباب اختلاف محتوى وجودة تقارير الاستدامة (Shafai and Abd-Mutalib, 2024; Das et al., 2024; Sabiya et al., 2024)، وتناول البعض منها بالدراسة والتحليل لأثر هيكل الملكية على جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، إلا أن هناك العديد من التساؤلات التي لا تزال محلاً للبحث والدراسة عن الدور المعدل للجنة الاستدامة على

العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة في ظل التطورات على المستوى الأكاديمي والمهني والتطبيقي نظراً لحدثة عهد الشركات المصرية بالإفصاح عن تقارير الاستدامة.

2- الإطار العام للبحث

2-1 طبيعة المشكلة

إن نجاح الشركات في الوقت الراهن لم يعد يعتمد على تلبية رغبات المساهمين فقط من خلال تعظيم الأرباح، بل أصبح مرهون بتحقيق مطالب العديد من الجهات صاحبة المصلحة في الشركة (على سبيل المثال، الموظفين، والعملاء، والموردين، والدائنين، والنفابات، والسلطات العامة) متنوعو الاهتمامات ويسعون إلى تحقيق مصالح اقتصادية وبيئية واجتماعية. وترجع الأهمية المتزايدة لتقارير الاستدامة إلى حقيقة مفادها أن المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين يطالبون الشركات بالإفصاح عن مزيد من المعلومات حول أنشطتها في مجال الاستدامة، واستراتيجياتها البيئية، والاجتماعية، والحوكمة. ولقد تحول تركيز العديد من الشركات في السنوات الأخيرة من تعظيم وزيادة الأرباح المالية إلى إدارة جوانب الاستدامة التي تتطوي على أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية. ونتج هذا التحول من رغبة الشركات في المشاركة الاجتماعية والوعي بالآثار البيئية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية للشركة، مثل تلوث الهواء والنفائات والحرائق والاحتباس الحراري العالمي. ويؤكد هذا الوعي المتزايد على الحاجة الملحة لمعالجة الجوانب الاجتماعية والبيئية لتحقيق الاستدامة المؤسسية على المدى الطويل.

ولقد شهد الإفصاح عن تقارير الاستدامة تطوراً سريعاً وهاماً، ليصبح أمراً لا مفر منه لكل شركة (Tarigan and Semuel, 2014). عادةً ما تصدر الشركة تقرير الاستدامة لتقديم رؤى حول الآثار المالية والبيئية والمجتمعية الناجمة عن تعهداتها التشغيلية اليومية. ويتم تنظيم تقرير الاستدامة في ثلاثة أقسام رئيسية تركز على الإفصاح عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. من خلال الالتزام بتقارير الاستدامة، تتجاوز الشركات تقديم التفاصيل المالية التقليدية، وتقدم رؤى محددة حول مبادراتها الاجتماعية والبيئية. يعمل هذا المدخل على تمكين الشركات من الازدهار وتحقيق الأداء المستدام، وهو ما يمثل انحرافاً ملحوظاً عن التركيز التقليدي على الجوانب المالية فقط. تمكن تقارير الاستدامة الشركات من تقييم آثارها على جوانب مختلفة من التدهور البيئي مع تشجيع المزيد من الشفافية في الإفصاح عن المخاطر والفرص التي تواجهها. ويتم دعم الزخم لتقارير الاستدامة بشكل متزايد من خلال زيادة الوعي العالمي بالقضايا البيئية وحملات تنمية الاستدامة. ومن خلال تبني تقارير الاستدامة، يمكن للشركات تبني وتحديد أهداف أفضل وتقييم الأداء وتنفيذ التغييرات اللازمة لتحسين استدامة عملياتها (Das et al., 2024).

وتدلل العديد من الدراسات على وجود علاقة بين هيكل الملكية وجودة تقارير الاستدامة (Bedi and Singh, 2024; Gupta et al., 2024; Nuhu and Alam, 2024; Shafai and Abd-Mutalib, 2024; Das et al., 2024; Sabiya et al., 2024) وحجتهم في ذلك، أن هيكل الملكية يحدد مستوى الرقابة والقابلية للمساءلة والحوافز داخل الشركة. ومع ذلك، يمكن أن تتأثر طبيعة العلاقة بين هيكل الملكية وجودة تقارير الاستدامة بالعديد من العوامل، وخاصة المرتبطة بآليات حوكمة الشركات ومنها وجود لجنة الاستدامة.

فمن ناحية، يشير هيكل الملكية في الشركة إلى الطريقة التي يتم بها تنظيم الشركات وامتلاكها وتوزيع الملكية بها بين الأفراد أو الشركات الأخرى المشاركة. ولهيكّل الملكية العديد من الانعكاسات على عملية الرقابة واتخاذ القرارات وكفاءة تخصيص الموارد وكذلك محتوى وجودة التقارير المالية وغير المالية. وتتعدد تصنيفات أنماط ملكية الشركات، وذلك يتوقف على طبيعة التصنيف المستخدم. حيث يمكن تصنيفها من حيث تركيز الملكية إلى الملكية المشتتة بين العديد من المساهمين، والملكية المركز لعدد محدود من المساهمين. كذلك يمكن تصنيفها من حيث نوع المستثمر، إلى ملكية أجنبية، أو ملكية مؤسسية، أو ملكية إدارية، أو ملكية حكومية، أو ملكية عائلية (Gursoy and Aydogan, 2002).

ومن ناحية أخرى، لم يعد الإفصاح عن تقارير الاستدامة خياراً أمام الشركات، بل أضحي التزام عليها أمام العديد من الجهات التنظيمية والمهنية، وتعد تقارير الاستدامة شكل من أشكال التقارير غير المالية التي تمكن الشركات من الإفصاح عن تقدمها نحو تحقيق أهداف مجموعة متنوعة من مؤشرات الاستدامة، بما في ذلك المقاييس البيئية والاجتماعية والحوكمة، فضلاً عن المخاطر والآثار التي قد تواجهها، في الوقت الحالي أو في المستقبل، والإجراءات التي تم أو سيتم اتخاذها نحو استبعاد أو على الأقل تخفيض تلك الآثار. ومن خلال الإفصاح عن معلومات الاستدامة، تهدف الشركات إلى زيادة الشفافية، ودعم قيمة العلامة التجارية، والسمعة والشرعية، وتمكين المقارنة مع المنافسين، والإشارة إلى القدرة التنافسية، وتحفيز الموظفين، ورقابة الشركات.

وتضمن الفكر المحاسبي بعض من الدراسات التي تناولت محددات ودوافع الإفصاح عن تقارير الاستدامة، منها ما يرتبط بمجموعة من النظريات التي تمثل إطاراً نظرياً يفسر الإفصاح عنها، ومنها نظرية الشرعية والنظرية المؤسسية ونظرية الوكالة ونظرية العقد الاجتماعي ونظرية الإشارة، ومنها ما يرتبط بآليات الحوكمة بالشركة مثل حجم الشركة والربحية وفرص النمو ومجلس الإدارة وهيكل الملكية، ومنها ما يرتبط بالنواحي المؤسسية مثل النظام القانوني وأساليب التمويل المتاحة والنظام الثقافي والتكنولوجي والتعليمي (Hahn and Kühnen, 2013; Benvenuto et al., 2023; Arkoh et al., 2024).

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الإفصاح عن تقارير الاستدامة، إلا أن القليل منها ركز على جودة تقارير الاستدامة، من خلال تقييم مدى كفاءة وفعالية الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكومية التي تقدمها الشركات في تقارير الاستدامة. وفي هذا السياق، استنتجت دراسة (Sebrina et al., 2023) أن انتشار تقارير الاستدامة في الشركات الأندونيسية لا يزال ضحلاً مقارنة بتقارير المسؤولية الاجتماعية الإلزامية. كما أن جودة تقارير الاستدامة المستندة إلى الإفصاح لا تزال منخفضة، ويوجد تفاوت بين الشركات على مستوى الصناعة في مستوى جودة تقارير الاستدامة. وفي البيئة الإيطالية، استنتجت دراسة (Ferraro et al., 2024) انخفاض مستوى جودة تقارير الاستدامة فضلاً عن عدم تجانس محتوى التقارير التي تم الإفصاح عنها.

وفي دراسة مقارنة بين البيئة الأمريكية والهندية، استنتجت دراسة (Munshi and Dutta, 2016) وجود اختلافات معنوية في جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة لشركات التصنيع الأمريكية والهندية. كما تؤكد دراسة (Ramadhan et al., 2023) أنه على الرغم من تناول بعض الدراسات لموضوع جودة تقارير الاستدامة إلا أن نتائجها غير متسقة، ولا يوجد إطار موحد لقياس جودتها، بل أن معظم الدراسات تقترض أن الإفصاح عن المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة هو مقياس بديل لجودة تقارير الاستدامة. وتعلل دراسة (Sabiya et al., 2024) تلك النتائج، بأن الدراسات التي تناولت تقارير الاستدامة تركز على مناقشة ظاهرة المعنى والإفصاح، متجاهلة النظر في العوامل التي تؤثر على تنفيذ أبعاد الاستدامة وجودة الإفصاح بالإضافة إلى انعكاساتها المالية والاقتصادية.

ويرى الباحث، أنه على الرغم من أن إفصاح الشركات عن التقارير غير المالية لم يعد اختياراً إلى حد كبير، وخاصة للشركات التي تتداول أسهمها في البورصة، إلا أن طبيعة ونمط ومحتوى كل تقرير يتوقف على متطلبات الجهات التنظيمية. في بيئة الممارسة المصرية، تضع الهيئة العامة لسوق المال وهيئة الرقابة المالية أنماطاً محددة لتقرير مجلس الإدارة وتقرير لجنة المراجعة الداخلية وغيرها من التقارير، ولكن عند تناول تقارير الاستدامة تطلب أن يتوافر فيها معلومات تتعلق بمسؤولية الشركات نحو الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولكن بالشكل الذي تراه إدارة الشركة مناسباً دون وضع قيود على عملية الإعداد، وهو ما فتح المجال لوجود اختلافات جوهرية بين محتوى ومضمون وجودة تقارير الاستدامة من شركة لأخرى.

ومن ناحية ثالثة، حاولت العديد من الدراسات الربط بين آليات الحوكمة ومنها هيكل الملكية والإفصاح عن تقارير الاستدامة، إلا أن نتائج هذه الدراسات كانت في الكثير منها متعارضة. حيث استنتجت دراستي (Das et al., 2024; Nuhu and Alam, 2024) وجود ارتباط معنوي بين الملكية

الأجنبية والإدارية والافصاح عن تقارير الاستدامة، بينما لا يوجد تأثير معنوي للملكية المؤسسية. وتتفق معها دراستي (Rustam et al., 2019; Jubaedah and Setiawan, 2023) بوجود تأثير معنوي ايجابي للملكية الأجنبية على الإفصاح عن تقرير الاستدامة. وعلى عكس النتائج السابقة، تتناول دراسة (Shafai and Abd-Mutalib, 2024) جودة تقارير الاستدامة، والعلاقة بين هياكل الملكية (وهي الملكية المؤسسية، والملكية الإدارية، والملكية العائلية) والمسؤولية الاجتماعية، واختبار مدى وجود علاقة غير خطية بين هياكل الملكية والمسؤولية الاجتماعية، بالتطبيق على عينة 261 شركة مدرجة في البورصة الماليزية في عامي 2018 و2019. وتشير النتائج إلى زيادة طفيفة في جودة المسؤولية الاجتماعية للشركات في عام 2019، كما وجدت أن الاستثمار المؤسسي فقط له ارتباط إيجابي ومعنوي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. بينما استنتجت دراستي (Esa et al., 2018; Kumar et al., 2022) أن الملكية الحكومية وتكرار اجتماعات مجلس الإدارة هما العاملان الأكثر أهمية اللذان يؤثران بشكل معنوي على مدى الإفصاح عن معلومات الاستدامة للشركات. وتنفى دراسة (Tijjani and Yahaya, 2023) وجود تأثير للملكية الإدارية على الإفصاح عن تقارير الاستدامة وتؤكد وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية على الإفصاح عن تقارير الاستدامة. وبالاعتماد على نظرية الإفصاح الاختياري ونظرية الشرعية، تناولت دراسة (Wei et al., 2024) ما إذا كان هيكل الملكية (الملكية المركزة، والملكية المؤسسية، والملكية الإدارية، والملكية الحكومية) يؤثر على الإفصاح عن المعلومات البيئية. بالتطبيق على عينة من الشركات الصينية المدرجة في مؤشر شنغهاي من عام 2009 إلى عام 2019، تظهر النتائج وجود زيادة في الإفصاح عن المعلومات البيئية في الصين في السنوات الأخيرة. كما أن الملكية الإدارية مرتبطة بشكل إيجابي بالإفصاح البيئي، في حين أن الملكية المؤسسية والملكية الحكومية مرتبطة سلباً بالإفصاح البيئي.

وفي البيئة المصرية، استنتجت دراسة (النجار، 2020) وجود علاقة ارتباط موجبة وذات تأثير معنوي بين هيكل الملكية المؤسسية والعائلية وجودة تقارير الاستدامة. كما توجد علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين هيكل الملكية الإدارية وجودة تقرير الاستدامة. كما استنتجت دراسة (محمد، 2025) وجود علاقة عكسية بين الملكية المؤسسية والافصاح الكمي عن الأداء المستدام، وكذلك وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية الأجنبية والافصاح الكمي عن الأداء المستدام.

ومما سبق، يمكن للباحث الادعاء من استطلاع الدراسات التطبيقية في مجال العلاقة بين هيكل الملكية والافصاح عن تقارير الاستدامة، بوجود نتائج مختلطة بين تلك الدراسات، كما ركز معظمها على

الإفصاح عن تقارير الاستدامة والبعض منها على جودة تقارير الاستدامة. ولكن هل يؤثر وجود لجنة الاستدامة على طبيعة العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة؟

لجنة الاستدامة هي لجنة تابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن الإشراف على قضايا الاستدامة بأبعادها المختلفة، وإعداد تقارير الاستدامة، ودمج استراتيجيات الاستدامة في حوكمة الشركات. وبالتالي، تزايد أهمية دور لجنة الاستدامة في دعم الشفافية والمساءلة في تقارير الاستدامة (Driss et al., 2024).

ويرى الباحث، أن وجود لجنة الاستدامة يلعب دور محوري في تحديد مستوى جودة تقارير الاستدامة وكذلك كمتغير معدل للعلاقة بين هيكل الملكية وجودة تقارير الاستدامة، وذلك للآتي، أولاً، قيام لجنة الاستدامة بالدور الرقابي لمدى التزام الشركة بممارسات الاستدامة، وتعتبر ضامناً لتوافق تقارير الاستدامة مع المعايير المهنية التي تخضع لها الشركة. وبما يتفق مع نظرية الإشارة، فإن وجود هذه اللجنة يمثل إشارة لأصحاب المصلحة بأن الشركة ملتزمة بأبعاد الاستدامة المختلفة. ثانياً، للجنة الاستدامة دور محوري في مواءمة أهداف الاستدامة مع الاستراتيجية المؤسسية الأوسع للشركة. وبالتالي، ضمان معالجة قضايا الاستدامة مع إدارة الشركة ودمج متطلبات الاستدامة في عملية اتخاذ القرار مما قد يؤثر على جودة تقارير الاستدامة. ثالثاً، تلعب لجنة الاستدامة دور محوري في مستوى التفاصيل والشفافية، ومعالجة الثغرات المحتملة في الإفصاح وتعزيز المصادقية العامة لجهود الاستدامة التي تبذلها الشركة.

ويمكن للجنة الاستدامة تعديل العلاقة بين هيكل الملكية وجودة تقارير الاستدامة من خلال دعم ممارسات الحوكمة وتحسين الاتصال والحد من مشاكل الوكالة التي تنشأ عن هياكل الملكية. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالملكية المؤسسية، تعمل لجنة الاستدامة على إعطاء أولوية لقضايا الاستدامة والتقرير عنها بدقة، خاصة عندما يوجد ضغط من المستثمرين المؤسسين على إدارة الشركة لزيادة شفافية وجودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة. وفيما يتعلق بالشركات التي يغلب عليها الملكية الإدارية، والتي قد تركز أو تعطي أولوية للأهداف المالية قصيرة الأجل، تعمل لجنة الاستدامة على ضمان الإفصاح عن أبعاد الاستدامة. كذلك من المرجح أن تواجه الشركات ذات الملكية الأجنبية ضغوطاً لتبني معايير إعداد التقارير العالمية للاستدامة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن بلورة مشكلة البحث في ضوء مجموعة من الأسئلة على النحو التالي:

- ما هي المداخل النظرية أو النظريات التي تفسر الاهتمام بمحتوى ومضمون وجودة تقارير الاستدامة؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة؟ وهل يختلف تأثير نمط الملكية على جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة؟

- هل يختلف تأثير لجنة الاستدامة على جودة الإفصاح وفقاً لأنماط الملكية المختلفة؟
- ما هو واقع البيئة المصرية للدور المعدل للجنة الاستدامة على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة؟

2-2 أهداف البحث

يركز الهدف الرئيسي للبحث على دراسة وتحليل الدور المعدل للجنة الاستدامة على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة وتحليل دوافع الشركات للإفصاح عن وزيادة جودة تقارير الاستدامة بأبعادها المختلفة.
- دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة.
- دراسة وتحليل أثر لجنة الاستدامة على جودة الإفصاح وفقاً لأنماط الملكية المختلفة.
- الحصول على دليل ميداني من واقع بيئة الأعمال المصرية، عن واقع الدور المعدل للجنة الاستدامة على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

2-3 أهمية البحث

يمكن تناول أهمية البحث من خلال تناول بعديها العلمي والعملية على النحو التالي:

2-3-1 الأهمية العلمية

الاهتمام المتزايد في الدراسات المحاسبية التي تناولت العلاقة بين هيكل الملكية والإفصاح عن تقارير الاستدامة في بيئات الأعمال المختلفة (Bedi and Singh, 2024; Gupta et al., 2024; Nuhu and Alam, 2024; Shafai and Abd-Mutalib, 2024; Das et al., 2024; Sabiya et al., 2024; Jubaedah and Setiawan, 2023; Tijjani and Yahaya, 2023; Mahdi et al., 2023; Jiang et al., 2023; Kumar et al., 2022; Doğan, 2021; Rustam et al., 2018; Rusyda and Priantinah, 2019) في الوقت الذي لم تحظ فيه دراسة هذه العلاقة بالقدر الكافي من الاهتمام في البيئة المصرية. كما أنه لم تتطرق أياً من الدراسات في البيئة المصرية لدراسة تأثير الدور المعدل للجنة الاستدامة على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة تقارير الاستدامة-في حدود علم الباحث- في ظل ندرة دراسة هذه العلاقة حتى في الدراسات الأجنبية-في حدود ما أتيح للباحث الاطلاع عليه من دراسات سابقة. وبالتالي، يثري هذا البحث الفكر المحاسبي من خلال تناول المحددات النظرية

ونائج الدراسات التطبيقية مع ربط جوانب الحوكمة (هيكل الملكية) مع الجوانب الإدارية (لجنة الاستدامة) وبيان الانعكاسات على جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة بأبعادها المختلفة، كما يعتبر هذا البحث امتداداً للدراسات التي تتناول جودة التقارير المالية وغير المالية، وما لذلك من انعكاسات على كفاءة تخصيص الموارد.

كما يقدم البحث إطاراً نظرياً ومنهجياً جديداً لدراسة تأثير هيكل الملكية على جودة الإفصاح مع أخذ الدور التفاعلي للجنة الاستدامة في الاعتبار، في ظل ندرة الدراسات التي ركزت على محددات الجودة، مع توفير قاعدة معرفية تساعد في فهم أسباب ودوافع اختلاف أنماط الملكية من حيث تأثيرها على جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

2-3-2 الأهمية العملية

من المتوقع أن يكون هذا البحث مفيداً للجهات التنظيمية المشرفة على تداول الأوراق المالية وذلك للنظر في مدى جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة بما يدعم من شفافتها ومسؤوليتها الاجتماعية، كما ينعكس إيجابياً على سمعتها وعلاقتها بالمستثمرين.

يوفر هذا البحث معلومات ذات قيمة لمجالس الإدارة والمستثمرين وأصحاب المصلحة حول دور وأهمية تشكيل لجان استدامة فعالة وتأثيرها على خفض المخاطر المرتبطة بعدم كفاية الإفصاح أو عدم التزام الشركات بالمعايير، وبالتالي جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، وهو ما ينعكس على مشروعية وقبول الشركات في البيئة المصرية.

يساهم هذا البحث ليس فقط في دعم التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح عن أبعاد الاستدامة المختلفة وعدم تعرضها لعواقب مخالفة القوانين والتعليمات، ولكن أيضاً في الاهتمام بجودة تقارير الاستدامة. وبالتالي، توفير إطاراً يمكن أن تعتمد عليه الجهات التنظيمية والمستثمرون في تقييم الشركات في مجال جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة في ضوء هيكل الملكية كأحد خصائص الشركة ولجنة الاستدامة.

وبصورة عامة، وعلى الرغم من الأهمية المحتملة للجان الاستدامة في مجال التأثير في علاقة أنماط هيكل الملكية بجودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة، إلا أنه يوجد ندرة في البحوث المحاسبية التي تناولت هذه القضية البحثية بصورة عامة في حدود ما اطلع عليه الباحث. ومناطق هذه الندرة، عدم وجود أدلة من واقع البيئة المصرية عن الأثر التفاعلي لهيكل الملكية مع الدور المنوط لجان الاستدامة في دعم مستوى جودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة، فضلاً عن دورها في التغلب على القصور في جودة تقرير الاستدامة الناجم عن الاختلافات في أنماط هيكل الملكية.

2-4 منهج البحث

في ضوء ما سبق الإشارة إليه بأن جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة يمكن أن تتأثر بأنماط هياكل الملكية المختلفة، ويمكن للجنة الاستدامة أن تعدل هذا التأثير. لذا، يعتقد الباحث بأن المنهج الملائم للبحث هو المنهج الإيجابي، الذي يحاول تفسير سلوك ودوافع الإدارة في مجال جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، وكيف تتأثر بكل من هيكل الملكية ولجنة الاستدامة. كما يحاول هذا المنهج تفسير دور لجنة الاستدامة في ظل كل نمط من أنماط الملكية من حيث تأثيرها على جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة. كما اعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى، وذلك بتحليل التقارير المالية لعينة من الشركات المساهمة المصرية التي تتداول أسهمهما في بورصة الأوراق المالية المصرية، كجانب تطبيقي للبحث.

2-5 حدود البحث

1. يتكون هيكل الملكية من الملكية المشتتة والملكية المركزة، واستبعد الباحث الملكية المشتتة من مشكلة البحث، نظراً لأنه في ظل الملكية المشتتة لا يملك المساهمون قوة تفاوضية كافية للضغط على الإدارة في مجال دعم جودة الإفصاح عن الاستدامة. كما تعتبر الملكية المشتتة ملكية متغيرة يحكمها العائد المالي في عمليات البيع والشراء دون التركيز على البعد الاستراتيجي لاستدامة الشركة. فضلاً عن أنه يصعب في ظل الملكية المشتتة حشد آراء المساهمين لمطالبة الإدارة بزيادة جودة الإفصاح عن ممارسات الاستدامة، وبالتالي لا يملكون القوة التصويتية في مجالس الإدارة والجمعيات العمومية لفرض التوجه نحو دعم جودة الإفصاح عن الاستدامة.

2. اقتصر البحث على تناول الملكية المركزة، وخاصة الملكية الإدارية والملكية المؤسسية والملكية الأجنبية دون تناول الملكية العائلية والملكية الحكومية. وذلك بسبب:

أ. في ظل الملكية العائلية يسود التوجه نحو السرية والرغبة في تغليب المصالح العائلية وحمايتها، فضلاً عن التركيز على البعد المالي قصير الأجل، وقد يتم النظر إلى تقارير الاستدامة على أنها تمثل عبئاً مالياً قد يترك أثراً على الأرباح، والرغبة في استمرار السيطرة العائلية بصورة قد تكون أكبر من الرغبة في الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما أنه في ظل الملكية العائلية تتخفف فيها نسبة الملكية المؤسسية أو الأجنبية التي تدعم جودة الإفصاح عن الاستدامة. وأخيراً، قد لا تملك الشركة الموارد الكافية أو الخبرة التي تؤهلها للالتزام بمعايير أو قوانين الإفصاح عن ممارسات الاستدامة.

ب. في ظل الملكية الحكومية، تنخفض المساءلة مقارنة بالقطاع الخاص، وخاصة من جانب المستثمرين والأسواق المالية وهو ما ينعكس على جودة الإفصاح عن الاستدامة. كما أنه بطبيعة الملكية الحكومية كملكية عامة، تنخفض الدوافع الشخصية وينخفض مقدار الضغط عليها كما يحدث في الملكية الخاصة نحو تبني ممارسات الاستدامة. وأخيراً، يغلب طابع الالتزام السياسي والتنظيمي بدلاً من وجود تحسين فعلي في ممارسات الاستدامة. وبالتالي، لم يتناول البحث الملكية العائلية أو الملكية الحكومية إلا في الحدود التي تخدم أهداف البحث، ويمكن لباحث آخر تناول هذين النوعين من الملكية بالبحث والدراسة.

2-6 تنظيم البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه، يتم تنظيم ما تبقى من البحث على النحو التالي:

يتناول القسم الثالث نظريات ودوافع الشركات للإفصاح عن تقارير الاستدامة، بينما يتناول القسم الرابع الإفصاح عن تقارير الاستدامة في ضوء متطلبات المنظمات المهنية الدولية وكذلك بيئة التنظيم المصرية، ويتناول القسم الخامس الفكر المحاسبي في مجال العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة ودور لجنة الاستدامة في تعديل هذه العلاقة، ويتناول القسم السادس تطوير فروض البحث، ويتناول القسم السابع نماذج الدراسة وكيفية قياس المتغيرات، ويتناول القسم الثامن الدراسة التطبيقية، وأخيراً، يتناول القسم التاسع النتائج والتوصيات.

3- نظريات ودوافع الشركات للاهتمام بجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة

من مطالعة الفكر المحاسبي في مجال الإفصاح عن تقارير الاستدامة، تبين وجود عدة نظريات تساعد في تفسير الإفصاح عن تقارير الاستدامة وفهم الدوافع التي تحفز الشركات لتقديم تقارير شفافة حول أدائها في مجالات البيئة، والمجتمع، والحوكمة. وفي الواقع، استنتجت الدراسات التطبيقية أن الإفصاح عن الاستدامة هو قضية متعددة الأوجه وبالتالي فإن الاعتماد على نظرية واحدة قد لا تغطي مبررات ودوافع الشركات للإفصاح عن الاستدامة بشكل كافٍ (Orazalin and Mahmood, 2018). وفيما يلي أبرز هذه النظريات:

3-1 نظرية الشرعية Legitimacy Theory وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة

ينظر إلى نظرية الشرعية على أنها إطار نظري يستخدم لفهم الممارسات التي تقوم بها الشركات وأسباب القيام بتلك الممارسات، والتي توفر معلومات حول شرعية وجود الشركات في المجتمع. بمعنى كيف ولماذا تسعى الشركات إلى تبرير وجودها وأنشطتها في المجتمع. وفقاً لهذه النظرية، تعتمد الشركات

على المجتمع في الحصول على "شرعيتها"، أي القبول الاجتماعي الذي يسمح لها بالاستمرار في عملياتها (Moses et al., 2020). وبالتالي، إذا شعرت الشركة بأن شرعيتها مهددة نتيجة لممارساتها، فإنها قد تلجأ إلى اتخاذ إجراءات لتحسين صورتها أمام الجمهور والمجتمع بالإفصاح عن معلومات تتعلق بالأنشطة التي تمارسها.

ولقد تنوعت المسارات البحثية التي حاولت تفسير سبب قيام الشركات بالإفصاح عن تقارير الاستدامة ذات الجودة المرتفعة في إطار نظرية الشرعية، حيث ركزت دراسة (Brønn and Vidaver-Cohen, 2009) على العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والاستجابة للضغوط الاجتماعية. واستنتجت أن الشركات تلجأ إلى تحسين مستوى جودة تقارير الاستدامة كوسيلة للحفاظ على شرعيتها، وخاصة عندما تواجه ضغوطاً من المجتمع أو منظمات غير حكومية أو وسائل الإعلام. حيث تساعد تقارير الاستدامة التي تتضمن معلومات تفصيلية في توضيح أسلوب تبني الشركات لممارسات ذات طبيعة مستدامة، وانعكاساتها على تخفيض الأثر السلبي على المجتمع والبيئة. وركز مسار بحثي على ربط الإفصاح عن تقارير الاستدامة برغبة الشركات في إدارة سمعة الشركة (Akintoye and Kassim, 2022)، ووفقاً لنظرية الشرعية، تسعى الشركات التي تمارس أنشطة محل تساؤل (مثل شركات التعدين التي تضر بالبيئة) إلى تحسين صورتها أمام المجتمع من خلال الإفصاح عن تقارير استدامة ذات جودة عالية، تركز على معالجة الآثار السلبية الناتجة عن النشاط. كما ركزت دراسة (Burhan and Rahmanti, 2012) على ربط الإفصاح عن تقارير الاستدامة برغبة الشركات في دعم الشفافية وثقة المجتمع. لأنه حتى تتجنب الشركات التي تسعى للحفاظ على شرعيتها الاتهام بالغموض أو التلاعب، تقدم إفصاح شفاف وشامل في تقارير الاستدامة. وبالتالي، الإفصاح عن المعلومات بطريقة دقيقة ومتوازنة بالتركيز على الجوانب الإيجابية والسلبية يدعم ثقة المستثمرين والجمهور ويؤكد على التزام الشركة بالممارسات المستدامة. وكجزء من الحفاظ على شرعية الشركة، تناولت دراسة (Ching and Gerab, 2017) أثر الإفصاح عن تقارير الاستدامة على قدرة الشركة على الاستجابة للتغيرات في القوانين والتنظيمات ومتطلبات الإفصاح. حيث إن حدوث تغيرات في القوانين أو زيادة متطلبات الإفصاح بشأن الاستدامة، وللحفاظ على شرعية الشركة، تستجيب الشركات برفع مستوى جودة تقارير الاستدامة لتتماشى مع تلك المتطلبات. وكأحد جوانب نظرية الشرعية، ركزت دراسة (Lourenço et al., 2019) أثر الإفصاح عن تقارير الاستدامة على قدرة الشركة في التفاعل مع توقعات أصحاب المصالح (مثل العملاء، الموظفين، المساهمين، والمجتمع). ونظراً لأن الشركات التي تعطي اهتماماً كبيراً لأصحاب المصالح، غالباً ما تسعى لتلبية توقعاتهم من خلال الإفصاح الشامل في تقارير الاستدامة. وتحسين جودة التقارير يعتبر وسيلة لتأكيد التزام الشركة بتحقيق الفائدة للجميع وليس فقط التركيز على المكاسب المالية (Herbert and Graham, 2022).

ومما سبق، يرى الباحث أن نظرية الشرعية تنظر إلى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة على أنها وسيلة للشركات للحفاظ على قبولها الاجتماعي. وبالتالي، فإن جودة تقارير الاستدامة تتأثر بمدى حاجة الشركة للحفاظ على شرعيتها في مواجهة الضغوط الاجتماعية والتنظيمية والمهنية.

3-2 نظرية أصحاب المصلحة Stakeholder Theory وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة

في إطار نظرية أصحاب المصلحة، يتم النظر إلى الشركات على أنها مسؤولة ليس فقط أمام المساهمين أو المستثمرين، وإنما أيضاً أمام مجموعة متنوعة من الأطراف (الموظفين، العملاء، الموردين، الحكومة، وحتى البيئة). وبالتالي أي قرارات يتم اتخاذها، تتطلب أن تلبي احتياجات وتوقعات جميع هذه الأطراف للحفاظ على استمراريته وشرعيتها (Elijido-Ten, 2009).

ويرى الباحث، أنه فيما يتعلق بجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، فإن نظرية أصحاب المصلحة تساهم بشكل جوهري في زيادة مستوى جودة الإفصاح من خلال التأكيد على أهمية التواصل مع مختلف أصحاب المصالح الذين يؤثرون ويتأثرون بنشاط الشركة. بل وتتعدد الأساليب التي يمكن أن تؤثر بها نظرية أصحاب المصلحة على جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة. وذلك للعديد من الأسباب، منها ما يرتبط برغبة الشركات في الاستجابة لتوقعات أصحاب المصلحة (Ching and Gerab, 2017)، حيث تدرك الشركات التي تتبنى تلك النظرية أن جودة تقارير الاستدامة ينبغي أن تلبي ليس فقط احتياجات المستثمرين، ولكن أيضاً احتياجات مجموعة متنوعة من أصحاب المصالح. وهو ما يتطلب من تلك الشركات أن تقوم بزيادة مستوى الإفصاح لضمان تزويد كل جهة معنية بالمعلومات المطلوبة، سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بالتأثير البيئي، حقوق الإنسان، أو معايير الحوكمة. ومنها ما يتعلق برغبة الشركات في تحقيق التوازن بين الاهتمامات المتعددة (Romero et al., 2019). لأن الأخذ في الاعتبار وجهات النظر المتعددة لأصحاب المصلحة، يتطلب من الشركات الإفصاح عن تقارير استدامة متوازنة وشاملة ومفصلة تعكس مختلف الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمية. وتضيف دراسة (Li et al., 2021) بعداً آخر، بأن تبني الشركات لنظرية أصحاب المصلحة يشجع على تقديم إفصاح شفاف وغير منحاز في تقارير الاستدامة، لأن تنوع أصحاب المصالح ينعكس على الشفافية والمصادقية، من خلال زيادة الشفافية حول ممارسات الشركات وآثارها الاجتماعية والبيئية. واستجابة لهذه المطالب المتنوعة المصدر، ترغب الشركات في تحسين جودة تقارير الاستدامة لتجنب التشكيك في نزاهتها، وزيادة الثقة بينها وبين أصحاب المصالح.

وتضيف دراسة (Orazalin and Mahmood, 2018) بعداً آخر، قد يساهم في زيادة مستوى الإفصاح، من خلال تحفيز الشركات على زيادة مستوى الإفصاح الاختياري لأنها تعكس التزام الشركة بمستوى مرتفع من المعايير الأخلاقية. لأنه على الرغم من أن بعض التقارير حول الاستدامة قد تكون مطلوبة بصورة الزامية، إلا أن الشركات التي تتبنى نظرية أصحاب المصلحة تميل إلى الإفصاح الاختياري عن المزيد من المعلومات، حتى لو لم يكن ذلك إفصاحاً إلزامياً. ونظراً لأن أصحاب المصالح قد تتغير بمرور الوقت وليسوا مجموعة ثابتة، تؤكد دراسة (Lourenço et al., 2019) على ضرورة الحاجة إلى التواصل المستمر وتوفير الإفصاح المحدث والمستمر عن ممارسات الاستدامة، والتي تغطي التطورات والنتائج المستمرة لأداء الشركة. وأخيراً، تولي الشركات اهتماماً لأنشطة إدارة المخاطر، حيث استنتجت دراسة (Li et al., 2021) وجود علاقة بين ارتفاع مستوى جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة من خلال تقديم معلومات دقيقة وواضحة وانخفاض احتمال تعرض الشركة لنزاعات قانونية أو حتى تهديد الشركة من خلال الاحتجاجات والحملات الإعلامية.

وبصورة ملخصة، يمكن للباحث الادعاء، بمساهمة نظرية أصحاب المصلحة في دعم جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة من خلال حث ودفع والتأثير في سلوك مديري الشركات على تقديم تقارير شاملة وشفافة ودقيقة تلبي احتياجات جميع الأطراف أصحاب المصالح.

3-3 النظرية المؤسسية Institutional Theory وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة

تركز النظرية المؤسسية على تأثير المعايير التي تصدرها الجهات المهنية والقوانين محل التطبيق والمؤسسات والتنظيمات والضغوط الاجتماعية على سلوك الشركات. وتفترض هذه النظرية أن الشركات لا تتصرف فقط بناءً على اعتبارات اقتصادية بحتة، بل تتأثر أيضاً بالبيئة المؤسسية التي تعمل فيها. وبالتالي، تتبنى الشركات ممارسات معينة، مثل الإفصاح عن تقارير الاستدامة، استجابةً للضغوط المؤسسية التي تشمل القوانين، القواعد التنظيمية، التوقعات الاجتماعية، والممارسات المقبولة في صناعاتها. وبمرور الوقت، يصبح الإفصاح عن الاستدامة ممارسة مؤسسية يتم تبنيها بشكل عام في مختلف الصناعات (Herold, 2018).

ويرى الباحث، أنه يمكن للنظرية المؤسسية أن تؤثر على مستوى جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، وذلك يرجع إلى مجموعة من الأسباب، منها ما يرتبط بضرورة تكيف الشركات مع الضغوط التي تفرضها المؤسسات المختلفة (Kılıç et al., 2021)، ووفقاً للنظرية المؤسسية، تتعرض الشركات لضغوط من العديد من الجهات (مثل الجهات الحكومية، المنظمات المهنية، العملاء، والمستثمرين)، والتي

تفرض على الشركات تبني ممارسات مستدامة والإفصاح عنها. وهذه الضغوط قد تمثل دافعاً للشركات نحو تحسين مستوى جودة تقارير الاستدامة لتتماشى مع المعايير المقبولة والمعترف بها، مثل المعايير العالمية للتقرير عن الاستدامة أو مع المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن تؤثر النظرية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة، بسبب رغبة الشركات في التقليد وتبني الممارسات المقبولة Isomorphism، وهو ما يُطلق عليه مفهوم التطابق المؤسسي (Isomorphism)، بمعنى تبني الشركات للممارسات الشائعة الاستخدام والمعايير المهنية المتبعة في الصناعة التي تنتمي لها الشركة. وعندما تقوم الشركات المنافسة بإصدار تقارير استدامة ذات مستوى إفصاح وجودة مرتفعة، تشعر الشركات الأخرى في نفس الصناعة بالضغط لتبني ممارسات مماثلة للحفاظ على قدرتها التنافسية وسمعتها المؤسسية. وبالتالي، تقوم الشركات بتحسين جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة لتتماشى مع ما هو متوقع من الصناعة أو المنطقة الجغرافية التي تعمل فيها (Nugrahani et al., 2023).

وتضيف دراستي (Ching and Gerab, 2017; Friske et al., 2024) بعداً آخر للنظرية المؤسسية وأثرها على مستوى الإفصاح في تقارير الاستدامة، وهو ما يتعلق بالامتثال للقوانين والتشريعات. في بعض الحالات، يكون الإفصاح عن ممارسات الاستدامة مفروضاً بموجب القوانين أو التشريعات الحكومية، مثل قوانين حماية البيئة أو قوانين الإفصاح المالي وغير المالي. وفي مثل هذه الحالات تكون الشركات مضطرة لتحسين مستوى جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة لتجنب العقوبات أو مخالفة المتطلبات القانونية، وذلك من شأنه أن يدعم جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

وأخيراً، يرى الباحث أن توجه الشركات نحو المعايير الدولية يمثل أحد أسباب الاهتمام بجودة تقارير الاستدامة، لأنه نظراً للضغوط المؤسسية المتزايدة من جانب المنظمات المهنية على المستوى الدولي، تجد العديد من الشركات نفسها مجبرة على تقديم تقارير تتماشى مع المعايير الدولية للإفصاح عن الاستدامة، مثل المعايير التي وضعتها المبادرة العالمية للتقرير عن الاستدامة (GRI) أو مجلس معايير المحاسبة المستدامة (SASB). ولا شك أن الالتزام بهذه المعايير ينعكس على جودة تقارير الاستدامة لأن المنظمات المهنية تفرض معايير صارمة للإفصاح عن تقارير الاستدامة.

ومما سبق، توضح النظرية المؤسسية أن جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة تتأثر بشكل جوهري بالضغوط المؤسسية، والتنظيمية، والاجتماعية، والمهنية. حيث تقوم الشركات بتحسين إفصاحها عن الاستدامة استجابة لتوقعات المعايير المؤسسية، والتشريعات، والممارسات الشائعة في صناعاتها، لضمان

شرعيتها ودعم قدرتها التنافسية. كما أن تبني ممارسات إفصاح عالية الجودة لا يدعم فقط التوافق مع المعايير والقوانين، بل يدعم أيضاً الثقة بين الشركة وأصحاب المصالح ويزيد من فرص النجاح المستدام.

3-4 نظرية الوكالة Agency Theory وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة

تفسر نظرية الوكالة العلاقة بين "الوكيل" (الإدارة) و"الأصيل" (المساهمين) في الشركة، وكيفية معالجة تضارب المصالح بين الطرفين. نظراً لأن المساهمون يتحملون مخاطر القرارات التي يتخذها المدبرون، وينشأ تضارب المصالح نظراً لعدم تماثل المعلومات بين الطرفين. ويمكن أن يلعب الإفصاح عن تقارير الاستدامة دوراً هاماً في تخفيض مثل هذا التضارب (Zhang et al., 2024).

ويرى الباحث، أنه يمكن لنظرية الوكالة أن تؤثر على جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة من خلال العديد من الجوانب، منها ما يرتبط بتخفيض عدم تماثل المعلومات، كعناصر جوهري تركز عليه نظرية الوكالة، حيث يمتلك المدبرون معلومات أكثر عن الأداء الفعلي للشركة مقارنةً بالمساهمين. ويساعد زيادة مستوى جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الطرفين ودعم الثقة بين المدبرين وأصحاب المصالح، من خلال توفير معلومات موثوقة حول الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي (Correa-Garcia et al., 2020). كما يساعد زيادة مستوى جودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة في الحد من تضارب المصالح بسبب تنوع رغبات وأولويات أصحاب المصالح والمدبرين (Arkoh et al., 2024). قد يعطي المساهمون أولوية للاستدامة طويلة الأجل واستقرار الشركة، في حين يكون المدبرون مدفوعين بتحقيق أهداف قصيرة الأجل مثل زيادة الأرباح السنوية أو المكافآت الشخصية. وبالتالي، يوفر ارتفاع مستوى جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة رؤية شاملة لأداء الشركة خلال البعد الزمني طويل الأجل، ويوفر معلومات عن مدى التزام الشركة بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، مما ينعكس على مستوى تضارب المصالح. وتضيف دراستي (Vitolla et al., 2020; Correa-Garcia et al., 2020) أهمية استخدام الإفصاح عن تقارير الاستدامة كأداة لمراقبة أداء الإدارة. وتبرز أهمية تقارير الاستدامة الدقيقة والشفافة حول ممارسات الشركة البيئية والاجتماعية، في مجال مساعدة المساهمون في تقييم ما إذا كانت الإدارة تعمل وفقاً لاستراتيجيات مستدامة من عدمه. وهذا يدعم القدرة على تقييم فعالية الإدارة ويخفض من المخاطر المرتبطة بالإدارة غير الفعالة أو غير الملتزمة بممارسات الاستدامة. كما أنه من خلال تقديم تقارير استدامة موثوقة ومفصلة، تزيد الشركات من الثقة التي يضعها المساهمون في الإدارة. وذلك يدعم العلاقة بين المدبرين والمساهمين، ويساعد في التخفيف من تضارب المصالح المرتبط بالوكالة.

وأخيراً، ربطت مجموعة من الدراسات بين مستوى جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة وتكلفة رأس المال (Das et al., 2024; Li and Adriaens, 2024; Ernst and Woithe, 2024)، واستنتجت أن جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة يؤثر على مستوى الشفافية وعدم تماثل المعلومات ويخفض الشكوك حول أداء الشركة، مما قد يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال. وحجتهم في ذلك، ميل المستثمرون والمؤسسات المالية إلى تفضيل الشركات التي تقدم تقارير استدامة شفافة، حيث يرون فيها استثمارات أقل خطورة وأكثر استدامة خلال الأجل الطويل. وبالتالي، تزداد جاذبية الشركة للاستثمارات والمستثمرين عندما تلتزم الإدارة بتقديم إفصاح كامل وشفاف في تقارير الاستدامة.

ومما سبق، يمكن للباحث الادعاء أنه وفقاً لنظرية الوكالة، يساعد ارتفاع مستوى جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة في تخفيض الفجوة المعلوماتية بين الإدارة والمساهمين، فضلاً عن دعم الثقة من خلال تقديم صورة شفافة عن ممارسات الشركة البيئية والاجتماعية والحوكومية. وهذا النوع من الإفصاح يخفض من تضارب المصالح، ويضع المديرين تحت مراقبة دقيقة من المساهمين وأصحاب المصالح، مما يحفزهم على تبني ممارسات مستدامة تتماشى مع الأهداف طويلة الأجل للمساهمين.

3-5 نظرية التوقعات (العقد) الاجتماعية Social Contract Theory وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة

تفترض هذه النظرية أن الشركات تعمل ضمن "عقد اجتماعي" ضمني غير مكتوب بينها وبين المجتمع الذي تمارس أنشطتها فيه. ومغزى هذا العقد قائم على منح المجتمع الشركات شرعيتها وحققها في ممارسة أنشطتها، مقابل الالتزام بالمعايير والقيم التي تحمي مصلحة المجتمع ككل، وأن تكون ممارستها لأنشطتها ذات طبيعة مستدامة تحترم البيئة والمجتمع. وإذا أخلت الشركة بهذا العقد، فإنها تتعرض لمخاطر فقدان الشرعية، مما قد يؤدي إلى نشوء ضغوط اجتماعية أو تنظيمية أو حتى مقاطعة منتجات الشركة من قبل العملاء (Faber and Hadders, 2015).

وفيما يتعلق بمستوى جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، تساهم نظرية التوقعات الاجتماعية في شرح كيفية تأثير العقد الاجتماعي الضمني على ممارسات الإفصاح عن تقارير الاستدامة وتحسين جودتها. منها ما يرتبط بأن الشركات مطالبة بإظهار السعي لتحقيق وتلبية الأهداف المستدامة، حيث يتوقع المجتمع من الشركات أن تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية. وأحد الوسائل التي توضح التزام الشركة بالعقد الاجتماعي هي الإفصاح عن تقارير الاستدامة (Joensuu et al., 2018). غير أن عدم قدرة الشركة أو فشلها في إثبات الالتزام بالتوقعات الاجتماعية أو العقد الاجتماعي، أو حتى فشلها في توضيح جهودها بشفافية ووضوح، فإنها تتعرض لمخاطر فقدان ثقة المجتمع. لذا، يساعد تحسين مستوى جودة

الإفصاح المتعلق بالأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في تلبية توقعات المجتمع والمساهمة في بناء علاقات إيجابية مع أفراد المجتمع (Faber and Hadders, 2015).

ومن هنا ما يتعلق بالشفافية والمصداقية، نظرًا لأن التوقعات الاجتماعية تميل إلى الشفافية والمساءلة، تكون الشركات مطالبة بالإفصاح عن معلومات دقيقة وشاملة تتعلق بالآثار البيئية والاجتماعية. كما أن التقارير التي لا تفي بهذه التوقعات أو التي تقدم معلومات غير مكتملة قد تُعتبر غير موثوقة، مما يضر بشرعية الشركة. وبالتالي، تحسين جودة الإفصاح يعني تقديم تقارير تفصيلية، مدعومة بالبيانات والأرقام، تدعم مصداقية الشركة أمام المجتمع وأصحاب المصالح. ومنها ما يتعلق بإدارة سمعة الشركة، حيث يعد الإفصاح الجيد عن الاستدامة وسيلة لإدارة السمعة والتأثير على التصور العام عن الشركة. كما أن الشركات التي تقدم تقارير استدامة عالية الجودة تظهر التزامها بالممارسات المسؤولة، مما يساهم في تعزيز سمعتها الإيجابية في السوق. وفي المقابل، الشركات التي تقدم تقارير ضعيفة أو محدودة قد تواجه ردود فعل سلبية من المجتمع، بما في ذلك حملات إعلامية أو حملات مقاطعة.

كما أنه نظرًا لأن التوقعات الاجتماعية المرتبطة بالاستدامة بطبيعتها متغيرة، خاصة مع زيادة الوعي بين أفراد المجتمع بالقضايا البيئية والاجتماعية، فإنه أصبح الاهتمام بمستوى وجودة الإفصاح في تقرير الاستدامة ضرورة للتكيف مع التغيرات المتزايدة في التوقعات الاجتماعية، والاستجابة للتحديات الزاهنة المتعلقة بالتغيرات المناخية.

ويساعد زيادة مستوى وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على التكيف مع هذه التغيرات وضمان أن ممارسات الشركة تتماشى مع التوقعات المتزايدة. كما أن عدم تلبية توقعات المجتمع من خلال توفير الإفصاح الجيد يمكن أن يعرض الشركة لضغوط اجتماعية أو تنظيمية ويعرضها لمخاطر التدخل الحكومي أو مخالفات التشريعات القانونية. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، في ضوء التوقعات الاجتماعية المتزايدة، زاد اهتمام المستثمرون بالشركات التي تلتزم بالاستدامة. وهذا ما أكدت عليه دراسة (Cava and Mayer, 2007) حيث تجذب الشركات التي تقدم تقارير استدامة ذات جودة عالية استثمارات مستدامة (ESG Investing)، كما يفضل المستثمرون توجيه أموالهم نحو الشركات التي تظهر التزامًا واضحًا بتحقيق أهداف الاستدامة. وبالتالي، تحسين جودة الإفصاح يساعد في زيادة جاذبية الشركة للمستثمرين الباحثين عن استثمارات مستدامة.

وبصورة مجملية، وفقًا لنظرية التوقعات الاجتماعية، تعتمد الشركات على التزامها بتوقعات المجتمع للحفاظ على شرعيتها واستمراريتها. كما أن ارتفاع مستوى وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة يُعتبر أحد

وسائل الوفاء بالعقد الاجتماعي غير المكتوب بين الشركة والمجتمع. والذي ينعكس على خفض المخاطر الاجتماعية وتحسين سمعة الشركة. والإفصاح عن تقارير استدامة موثوقة وشاملة، تستطيع الشركات تلبية توقعات أصحاب المصالح والحفاظ على علاقات إيجابية طويلة الأجل مع المجتمع.

3-6 نظرية الإشارة Signaling Theory وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة

تعتمد نظرية الإشارة على فكرة أن الشركات تسعى إلى إرسال إشارات إلى السوق وأصحاب المصالح (مثل المستثمرين والعملاء والمجتمع) من خلال الإفصاح عن معلومات محددة، مثل تقارير الاستدامة. وفي إطار هذه النظرية، تستخدم الشركات جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة كإشارة على التزامها بالممارسات المستدامة والمسؤولة، والتي يمكن أن تدعم صورتها في السوق وتزيد من ثقة أصحاب المصالح (Harmadji et al., 2018).

فمن ناحية، ينظر إلى ارتفاع جودة تقارير الاستدامة كإشارة إلى المستثمرين وأصحاب المصالح بأن الشركة ملتزمة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. والشركات التي تقدم إفصاحاً شاملاً ومفصلاً عن أدائها المستدام تُظهر التزاماً قوياً بالاستدامة، ما يجعلها ليس فقط أكثر جاذبية للمستثمرين والمستهلكين الذين يفضلون الشركات المسؤولة (Bae et al., 2018). ولكن أيضاً يمكن الاعتماد على تقارير الاستدامة في التمييز بين الشركات الملتزمة بجودة الإفصاح مقارنة بالشركات الأخرى. ومن ناحية أخرى، من خلال الإفصاح عن تقارير الاستدامة ذات جودة مرتفعة، يمكن أن ترسل الشركة إشارة إلى السوق بأنها تتفوق في ممارساتها المستدامة مقارنة بالشركات المنافسة التي تقدم إفصاح منخفض الجودة (Amaya et al., 2021).

وتضيف دراسة (Friske et al., 2023) بعداً آخر يرتبط بانعكاس جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة كمؤشر للأداء المالي، لأن ارتفاع مستوى جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة يعكس توافر استراتيجيات طويلة الأجل لدى الشركة، لأن الأداء الجيد في ممارسات الاستدامة غالباً ما يتوقع ارتباطه بالأداء المالي المستقبلي القوي، كما أن طبيعة الشركات المستدامة تكون أكثر استعداداً للتعامل مع المخاطر البيئية والاجتماعية والتنظيمية. لذلك، يمكن أن يكون ارتفاع مستوى جودة تقارير الاستدامة مؤشراً وإشارة على استقرار ونمو الشركة على المدى الطويل (Friske et al., 2023).

ويضيف الباحث، بأن تقارير الاستدامة عالية الجودة ليس فقط ترسل إشارة عن قدرة الشركة على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والتنظيمية بفعالية، فضلاً عن قدرة التعامل والتكيف مع التحديات المستقبلية، مثل قضايا تغير المناخ أو الضغوط الاجتماعية والتنظيمية. ولكن أيضاً قد تؤثر على سلوك الشركات

المنافسة في الإفصاح عن تقارير الاستدامة، وهو ما ينعكس على جودة الإفصاح على مستوى الصناعة ككل.

وبصورة مجملية، تعد جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة أحد الوسائل التي تعتمد عليها الشركات في إرسال إشارات إلى أصحاب المصالح والمجتمع ككل حول مدى التزام الشركة بالممارسات المستدامة وتحمل المسؤولية الاجتماعية.

3-7 العلاقة بين نظريات الإفصاح عن تقارير الاستدامة

يمكن للباحث توضيح العلاقة بين نظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصالح والنظرية المؤسسية ونظرية الوكالة ونظرية التوقعات الاجتماعية مع التركيز على أوجه التشابه ونقاط الاختلاف، كونها أكثر النظريات تم التعرض لها في الفكر المحاسبي عند تناول الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

ويمكن للباحث استنتاج، أن نظرية الشرعية تقدم الأساس النظري الأكثر ملاءمة لتقييم مجال جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة. وتقدم المبررات التالية الأساس الذي تم الاعتماد عليه والتي تؤيد استنتاجهم:

أولاً، تعمل نظرية الشرعية على توسيع مفهوم الأصل الرئيسي لنظرية الوكالة إلى مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة في الشركات. تركز نظرية الوكالة على المساهمين (الأصيل) باعتبارهم المجموعة التي تتطلب حماية مصالحها وقد تتعارض مصالحها مع مديري الشركات (الوكلاء). ولكن تعمل نظرية الشرعية على توسيع المجموعة المستهدفة، خارج مجموعة المساهمين فقط، إلى مجموعة أوسع تضم جميع أصحاب المصلحة في الشركات. وعليه، فإن دور نظام حوكمة الشركات يجب أن يمتد ليشمل مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة. وهذا من شأنه أن يحفز المديرين على تقديم المزيد من الإفصاح الاختياري والاستدامة الهادفة. ومن شأن القيام بذلك أن يساعد أيضًا في الحفاظ على شرعية الشركات (Fernando and Lawrence, 2014; Shamil et al., 2014; Cuadrado-Ballesteros, et al., 2017).

إن نظرية الوكالة، التي تستهدف المساهمين في الشركات فقط وتحمي حقوقهم، تقتصر على المنظور المالي لأصحاب المصلحة. وبشكل عام، لا يملك المساهمون سوى مصالح مالية داخل الشركة ويرغبون في تعظيم أرباحهم. ومن هذا المنظور، تتجاهل نظرية الوكالة المصالح الاجتماعية والبيئية لأصحاب المصلحة الآخرين. وعلاوة على ذلك، تفترض أن هناك فرصًا جيدة لتداول معلومات الشركات داخل سوق فعالة. ومع ذلك، فإن معظم مستخدمي معلومات الاستدامة لا يتداولون المعلومات، لأنهم ليسوا مشاركين

في أسواق فعالة. لذلك، يُستنتج أن نظرية الوكالة وحدها لا يمكنها توفير أساس نظري شامل وتبرير لسلوك الشركات من حيث تقارير الاستدامة، وهي جوانب تتجاوز علاقة الوكالة (Reverte, 2009; Shamil et al., 2014).

ثانيًا، يوجد ارتباط مفاهيمي بين نظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصلحة. حيث تقبل كلتا النظريتين أن العمليات والتقارير داخل الشركة يجب أن تكون مرتبطة بشكل مباشر بجميع أصحاب المصلحة فيها. وبذلك، يجب أن تعمل الشركة لصالح جميع أصحاب المصلحة فيها، وليس مجموعة محددة منهم. وبشكل أكثر تحديدًا فيما يتعلق بالإفصاح عن تقارير الاستدامة، تنظر نظرية الشرعية إلى تلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة في الشركة على أنها وسيلة لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في الشرعية الاجتماعية للشركات. كما أنه من أجل تحقيق هدف الشرعية، تتطلب نظرية الشرعية من الشركات دمج أهداف الشرعية ضمن استراتيجيات الشركة التنظيمية لضمان التخطيط والتنفيذ ورقابة هذه الأهداف (Adams and Whelan, 2009; Hahn and Kuhnen, 2013). إن مثل هذا التفكير يسمح لنا باستنتاج أن نظرية الشرعية أكثر شمولاً من نظرية أصحاب المصلحة، لأنها تستهدف جميع أصحاب المصلحة في الشركة (هدف نظرية أصحاب المصلحة)، في حين تعمل بالإضافة إلى ذلك على دمج أهداف الشرعية الاجتماعية ضمن الاستراتيجية التنظيمية بأكملها (Herbert and Graham, 2022).

ثالثًا، استنادًا إلى ما تم تناوله في النظرية المؤسسية، يمكننا استنتاج أن النظرية تتجاهل بشكل جوهري جودة المعلومات التي تم الإفصاح عنها في تقرير الاستدامة. حيث تميل الشركات إلى تقليد ممارسات الاستدامة كما تنفذها الشركات المنافسة. ويبرر سلوك التقليد من قبل الشركات على أساس افتراض أنه يجب تقليد ممارسات الشركات الأكثر نجاحًا، لأنها تقدم أمثلة جيدة لأفضل الممارسات وبالتالي يجب أن تتبعها الشركات الأخرى. ومع ذلك، يتعرض مدخل التقليد لانتقاد رئيسي نظراً لتجاهله جودة معلومات الاستدامة التي يتم الإفصاح عنها لسببين رئيسيين، (Glover et al., 2014; Fernandez-Feijoo et al., 2016; Abujder Ochoa et al., 2025). السبب الأول، أن أفضل ممارسات شركة ما قد لا تكون بالضرورة أفضل الممارسات لشركات أخرى، حتى لو كانت تعمل في نفس مجال النشاط. هذا لا يعني بالضرورة أن جميع الشركات العاملة في نفس المجال سيكون لها مصالح مماثلة. وبالتالي، يجب على كل شركة أن تستهدف مجموعاتها المختلفة من أصحاب المصلحة. وقد يكون لدى أصحاب المصلحة احتياجات ومطالب مختلفة يتم تلبيتها من خلال الإفصاح عن معلومات الاستدامة. وبالتالي، فإن اتباع مدخل مؤسسي محاكٍ لا يؤدي في الغالب إلى اكتساب و/أو الحفاظ على شرعية

الشركات، كما هو أكثر احتمالاً عند النظر إليه من منظور نظرية الشرعية. والسبب الثاني هو أن اتباع مدخل المحاكاة المضمن في النظرية المؤسسية لا يمكن الشركات من الالتزام بالمبادئ التوجيهية المناسبة لتقرير الاستدامة والتي أقرتها العديد من المنظمات الدولية.

وفي ضوء ما سبق، يوجد أساس جيد لاستنتاج أن نظرية الشرعية هي نظرية شاملة تحقق ضمناً أهداف بعض النظريات الأخرى، أي نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصلحة، فضلاً عن التغلب صراحةً على أوجه القصور في بعض النظريات الأخرى، أي نظرية الوكالة والنظرية المؤسسية. لذلك، تعتبر نظرية الشرعية الأساس النظري الأكثر ملاءمة لهذا البحث الذي يهدف إلى دراسة الخصائص التي تؤثر على جودة تقارير الاستدامة.

3-8 الفكر المحاسبي في مجال جودة تقارير الاستدامة

من مطالعة الفكر المحاسبي في مجال جودة تقارير الاستدامة، يمكن للباحث تحديد المسارات البحثية التي حاولت الربط بين جودة تقارير الاستدامة والعديد من المتغيرات البحثية في ثلاث مسارات بحثية رئيسية، ركز المسار الأول على انعكاسات مستوى الإفصاح في تقارير الاستدامة أو جودة تقارير الاستدامة على بعض المتغيرات مثل الأداء المالي وتكلفة رأس المال وسمعة الشركة وأسعار الأسهم وإدارة المخاطر وجودة الأرباح.

في حين ركز المسار الثاني على تحليل تقارير الاستدامة بغية قياس جودة تقارير الاستدامة من خلال تحليل محتوى التقارير المالية أو الدراسات الميدانية بالاعتماد على مبادرات إعداد تقارير الاستدامة التي تشرف عليها المنظمات الدولية، وأخيراً، ركز المسار الثالث، على دراسة بعض المتغيرات التي تؤثر في مستوى الإفصاح أو جودة تقارير الاستدامة (متغير تابع) مثل هيكل الملكية وخصائص الشركة وخصائص مجلس الإدارة وجودة عملية المراجعة ووجود لجنة مراجعة فعالة.

وفيما يتعلق بالمسار الأول، تنتوع أساليب الشركات في تحسين أدائها المالي وفي نفس الوقت تظهر التزامها بالمتطلبات القانونية والمهنية اتجاه أصحاب المصلحة، ومن إحدى الأساليب التي يمكن استخدامها لتحسين الأداء المالي الإفصاح عن تقرير الاستدامة (Whetman, 2018; Clarissa and Rasmini, 2018; Thayaraj and Karunarathne, 2021; Kabir, 2025). وباستخدام عينة تم جمعها يدوياً من 95 شركة أمريكية مدرجة في البورصة من قطاعات مختلفة في عامي 2015 و2016؛ تناولت دراسة (Whetman, 2018) كيف يؤثر إعداد التقارير عن الاستدامة للشركات على الأداء المالي للشركات. لقد وجدت تأثيراً إيجابياً ومعنوياً لإعداد تقارير الاستدامة على العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، وهامش الربح في العام التالي. ومع ذلك، تم العثور على هذه العلاقة فقط في الشركات ذات

الملكية المؤسسية المنخفضة. وتتفق مع نتائج الدراسة السابقة حول البعد الاجتماعي والبيئي، دراسة (Clarissa and Rasmini, 2018) التي تناولت أثر الإفصاح عن تقرير الاستدامة على الأداء المالي بالتطبيق على الشركات الأندونيسية في الفترة 2013-2016، واستنتجت أن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي والبيئي له تأثير إيجابي معنوي على الأداء المالي، ولكن على عكس نتائج دراسة (Whetman, 2018)، استنتجت دراسة (Clarissa and Rasmini, 2018) أن الإفصاح عن الأداء الاقتصادي له تأثير سلبي معنوي على الأداء المالي. وفي نفس السياق، تناولت دراسة (Thayaraj and Karunaratne, 2021) أثر الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة كولومبو في سريلانكا (102 شركة)، واستنتجت وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة، والتي تتضمن الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، والعائد على الأصول.

وحاولت بعض الدراسات الربط بين جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة وجودة الأرباح وبالتالي جودة التقارير المالية، حيث حظي الإفصاح الاختياري عن معلومات الاستدامة مؤخرًا باهتمام كبير من قبل المستثمرين والجهات التنظيمية والشركات العامة بغية تحسين موثوقية وملائمة التقارير المالية للجهات صاحبة المصلحة. حيث تناولت دراسة (Rezaee and Tuo, 2019) العلاقة بين كمية ونوعية إفصاح الاستدامة وجودة الأرباح في سياق القيم الأخلاقية والثقافة المؤسسية. بالتطبيق على عينة من 35110 ملاحظة لشركة خلال الفترة من 1999 إلى 2015. واستنتجت أن كمية الإفصاح عن الاستدامة مرتبطة بشكل إيجابي بجودة الأرباح التشغيلية ومرتبطة سلبًا بجودة الأرباح التقديرية. كما أن العلاقة بين جودة الأرباح وكمية الإفصاح عن الاستدامة تتحدد وفقًا لهيكل الشركة وأداء الاستدامة في العام السابق. وفي نفس السياق، تناولت دراسة (Al-Shaer, 2020) ما إذا كانت الشركات التي تبدو وكأنها تتمتع بجودة عالية في إعداد تقارير الاستدامة أقل ميلًا إلى الانخراط في أنشطة إدارة الأرباح، وبالتالي تقديم معلومات مالية أكثر شفافية وموثوقية من تلك التي تقدمها الشركات التي تقدم تقارير استدامة منخفضة الجودة. واستنتجت أن الشركات التي تنتج تقارير استدامة عالية الجودة مرتبطة بشكل معنوي وسلبي بمقاييس إدارة الأرباح. كما تلعب جودة المراجعة الخارجية (ألعاب المراجعة) دور معدل في هذه العلاقة. وعملت الدراسة تلك النتائج، بأن الشركات التي تركز المزيد من الموارد لإنتاج تقارير استدامة عالية الجودة من المرجح أن تظهر التزامًا عامًا بالجودة يخفف من مخاوف المراجعين بشأن الاستخدام الانتهازي لتقارير الاستدامة ويقلل من مخاطر الأعمال، وبالتالي يقلل من الجهد الذي يبذله المراجعون للتحقق من التقارير المالية.

وفيما يتعلق بأثر الإفصاح عن تقارير الاستدامة على تكلفة رأس المال، يرى الباحث، أن الإفصاح عن ابعاد الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية قد يخفف من عدم تماثل المعلومات، وقد يعكس

مستوى جيد لإدارة مخاطر الشركة، وقد يزيد من مستوى شفافية التقارير المالية، مما يؤدي إلى انخفاض في تكلفة رأس المال. من خلال جعل المستثمرين على دراية واضطلاع بمؤشرات الأداء الرئيسية المالية وغير المالية للشركة، مما يؤدي بدوره إلى تحسين تقاسم المخاطر وبالتالي خفض تكلفة رأس المال؛ وتقديم معلومات ملائمة بتقدير الشركة للمخاطر فيما يتعلق بالحوكمة والأخلاقيات والقضايا الاجتماعية والبيئية؛ وتوفير المزيد من المعلومات المتعلقة بالشفافية بشأن حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات والقضايا البيئية (Ng and Rezaee, 2024). وندل على ذلك تجريبياً، حيث استنتجت دراساتي (Dhaliwal et al., 2011; Ye and Zhang, 2011) ارتباطاً إيجابياً بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو أحد أبعاد تقرير الاستدامة، وتكلفة رأس المال سواء كان اقتراض أو الأسهم. كما استنتجت دراسة (Ng and Rezaee, 2024) أن تكلفة الاقتراض وتكلفة حقوق الملكية أقل بالنسبة للشركات التي تفصح عن معلومات أداء الاستدامة، مقارنة بالشركات التي لا تفصح عن معلومات مماثلة. كما تناولت التأثير التفاضلي للإفصاح عن أداء الاستدامة على كل من تكلفة الاقتراض وحقوق الملكية، واستنتجت أن الأثر يكون أقوى بالنسبة لتكلفة حقوق الملكية. كما تناولت تلك الدراسة أثر الإفصاح عن كل بعد من أبعاد تقرير الاستدامة على تكلفة الاقتراض وتكلفة رأس المال، وتظهر النتائج أن الإفصاح عن الاستدامة المتعلق بالأداء الاقتصادي والأخلاقي والبيئي تخفض بشكل لا لبس فيه كل من تكلفة الاقتراض وحقوق الملكية. علاوة على ذلك، فإن الإفصاح المتعلق بالأداء الاجتماعي والحوكمة تخفض فقط تكلفة الاقتراض. وفي هذا السياق، تناولت دراسة (Ellili, 2022) العلاقة بين التأثير المحتمل للإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة وهيكل الملكية على تكلفة رأس المال باستخدام عينة من 30 شركة مدرجة في الأسواق المالية الإماراتية (سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي) خلال الفترة 2010-2019. واستنتجت أن الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة والملكية الإدارية والمؤسسية لها آثار سلبية ومعنوية على تكلفة رأس المال، لأنهم مراقبون فعالون لقرارات هيكل رأس المال وأن وجودهم يساهم في تقليل تكلفة رأس المال.

وتحاول بعض الدراسات قياس جودة تقارير الاستدامة من خلال تحليل محتوى التقارير المالية أو الدراسة الاستطلاعية. في البيئة الإيطالية، تناولت دراسة (Ferraro et al., 2024) تحليل جودة الإفصاح الاختياري عن الاستدامة، في ضوء نظرية الشرعية، بالتطبيق على عينة من بنوك الائتمان التعاونية الإيطالية خلال الفترة من 2015 إلى 2019، وتم قياس جودة الإفصاح من خلال الإفصاح عن أو عدم الإفصاح عن بنود تقارير الاستدامة (متغير وهمي) وفقاً لمبادرة التقارير العالمية GRI للأنشطة الاقتصادية والبيئية والحوكمة واستنتجت انخفاض مستوى جودة الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للبنوك، فضلاً عن عدم تجانس محتوى تقارير الاستدامة التي تم الإفصاح عنها. وفي نفس المسار البحثي،

اعتمدت دراسة (Munshi and Dutta, 2016) على طريقة تحليل المحتوى لدراسة نمط التقرير عن مؤشرات الاستدامة من قبل 10 شركات تصنيع أمريكية و10 شركات هندية في تقارير الاستدامة الخاصة بهم المعدة وفقاً لإطار المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI خلال الفترة 2011-2013. تم تعيين درجات 1 و2 و0 للإفصاح الكامل والجزئي وعدم الإفصاح عن البنود الفرعية للمؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على التوالي لحساب مؤشر الإفصاح عن الاستدامة. واستنتجت وجود اختلافات معنوية في جودة الإفصاح عن الاستدامة بين شركات التصنيع الأمريكية والهندية. وفي نفس السياق، استهدفت دراسة (Sousa et al., 2024) تقييم مدى التزام الشركات البرازيلية بمعايير الدقة والتوازن والوضوح والقابلية للمقارنة والموثوقية والتوقيت كمعايير محددة لجودة تقارير الاستدامة، من قبل معايير مبادرة إعداد التقارير العالمية. من خلال دراسة استطلاعية لخبراء إعداد تقارير الاستدامة، واستنتجت حصول الوضوح والدقة على أعلى الأوزان، بينما حصل توقيت إعداد تقارير الاستدامة على أهمية منخفضة. ويرى غالبية المستجيبين أن جودة المعلومات في تقارير الاستدامة في الشركات البرازيلية تقع ضمن نطاق النضج المتوسط، مما يشير إلى وجود مجال كبير للتحسين.

وحاول مسار بحثي، تحديد العوامل التي تؤثر على جودة تقارير الاستدامة، حيث استهدفت دراسة (Lulu, 2020) تحديد تأثير الضغوط البيئية وضغوط العملاء وضغوط المساهمين وضغوط الموظفين وضغوط الحكومة وضغوط الدائنين على جودة تقارير الاستدامة على عينة 69 شركة من القطاع غير المالي مدرجة في بورصة إندونيسيا للفترة 2016-2018. واستنتجت أن الضغوط البيئية وضغوط المستهلك لها تأثير إيجابي على جودة تقارير الاستدامة، في حين أن ضغوط المساهمين وضغوط الموظفين وضغوط الحكومة وضغوط الدائنين لا تؤثر على جودة تقارير الاستدامة. كما أن الربحية وحجم الشركة كمغيرات رقابية لا تؤثر على جودة تقارير الاستدامة. وفي نفس بيئة التطبيق، اتفقت نتائج (Rudyanto, and Veronica Siregar, 2018) مع النتائج السابقة، حيث تناولت آثار ضغوط أصحاب المصلحة (البيئة والموظف والمستهلك والمساهم) وحوكمة الشركات (فعالية مجلس الإدارة والملكية العائلية) على جودة تقرير الاستدامة. بالتطبيق على 123 ملاحظة (تقرير استدامة) للشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا في الفترة 2010-2014. تُظهر النتائج أن الشركات التي تتعرض لضغوط من البيئة والمستهلك لديها جودة أعلى لتقرير الاستدامة مقارنة بالشركات الأخرى. كما لا يؤثر الضغط من المساهمين على جودة تقرير الاستدامة. وتؤثر فعالية مجلس الإدارة بشكل إيجابي على جودة تقرير الاستدامة، ولا تؤثر الملكية العائلية على جودة تقرير الاستدامة.

وبناءً على فكرة مفادها أن مجلس الإدارة المتنوع سوف يتبنى وجهة نظر أكثر توازناً ويولي اهتماماً أكبر للمسؤولية الاجتماعية واهتمامات أصحاب المصلحة، تبحث دراسة (Al-Shaer and Zaman, 2016) في تأثير تنوع الجنسين في مجلس الإدارة على جودة تقارير الاستدامة. مع الأخذ في الاعتبار متغيرات رقابية متعلقة بحوكمة الشركات فضلاً عن حوافز إعداد التقارير للشركات وسلوك إعداد التقارير وبيئة إعداد التقارير، واستنتجت أن مجالس الإدارة المتنوعة بين الجنسين ترتبط بتقارير استدامة ذات جودة أعلى وأن المديرات المستقلات لهن تأثير معنوي على جودة تقارير الاستدامة. وفي نفس السياق، تهدف دراسة (Singhanian et al., 2024) إلى التحقيق في الدور الذي يلعبه التنوع بين الجنسين في الإفصاح المتعلق بالاستدامة في الهند، واستنتجت أن مع زيادة نسبة المديرات وعدد المديرات المستقلات في مجلس الإدارة، من المرجح أن تتحسن جودة تقارير الاستدامة.

وفي مجال دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة تقارير الاستدامة، استهدفت دراسة (Erin et al., 2022) تناول العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة تقارير الاستدامة على عينة 120 شركة من الشركات المدرجة في بورصة نيجيريا، وتم قياس حوكمة الشركات باستخدام متغيرات حوكمة مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، واستقلال مجلس الإدارة، وتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة وخبرة مجلس الإدارة) وخصائص لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة، وخبرة المراجع وعدد اجتماعات لجنة المراجعة). وتم قياس جودة تقارير الاستدامة باستخدام نظام تسجيل يتراوح بين 0 و4. يتم تحقيق أعلى درجة عندما يتم تأكيد تقارير الاستدامة بشكل مستقل من قبل شركة مراجعة. تشير أدنى درجة إلى غياب تقارير الاستدامة. وتشير النتائج إلى أن متغيرات حوكمة مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، وتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة وخبرة مجلس الإدارة) وخصائص لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة، وخبرة أعضاء اللجنة وعدد مرات الاجتماع) مرتبطة بشكل معنوي بجودة تقارير الاستدامة. ويكشف التحليل الإضافي أن التأكيد الخارجي يساهم في جودة تقارير الاستدامة من خلال خصائص حوكمة الشركات. وتشير دراسة (Herbert, S., and Graham, 2012) إلى أن مشاركة الإدارة العليا في ممارسات الاستدامة وإعداد التقارير تؤثر على مدى وجودة تقارير الاستدامة، حيث استنتجنا وجود تعليقات متزايدة حول الاستدامة من جانب الإدارة العليا ووجود تشابهها بين هذه التعليقات ومحتوى تقارير الاستدامة ضمن التقارير المتكاملة. كما استنتجت دراسة (Herbert and Graham, 2022) أن إعداد والإفصاح عن تقارير الاستدامة يتأثر بخصائص الشركات مثل الحجم والعمر ونوع الصناعة التي تنتمي لها الشركة، بالتطبيق على عينة من الشركات في جنوب أفريقيا خلال الفترة من 2011 إلى 2015.

واعتمدت دراسة (Zhang et al., 2023) على أدوات البحث على شبكة الإنترنت وتقنيات تحليل النصوص لتطوير أسلوب جديد لقياس جودة نصوص تقارير الاستدامة، فضلاً عن دراسة تأثير خصائص الرؤساء التنفيذيين على جودة نصوص تقارير الاستدامة. واستنتجت أن الشركات التي يقودها رؤساء تنفيذيون أصغر سناً ورؤساء تنفيذيون يتمتعون بخلفيات تعليمية ومالية وخارجية أفضل قدمت تقارير استدامة ذات جودة أعلى، في حين قدمت الشركات التي تقودها رؤساء تنفيذيون من الإناث ورؤساء تنفيذيون من ذوي الخلفيات الأكاديمية تقارير استدامة ذات جودة أقل.

في ضوء ما سبق، وعلى عكس الفكر المحاسبي التقليدي الذي يركز على قياس والافصاح عن الأداء المالي الذي يركز على المستثمرين وذوي المصالح المالية فقط، تطور الفكر المحاسبي ليعكس الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة، وهي جوانب في المقام الأول غير مالية وإن كان لها آثار مالية في البعد الاستراتيجي.

4- الإفصاح عن تقارير الاستدامة: تطور متطلبات الإفصاح وفقاً للمنظمات الدولية وبيئة التنظيم المصرية

تلعب المنظمات المهنية دوراً محورياً في دعم جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة من خلال تطوير معايير دولية، توفير أدوات إرشادية، وتنظيم برامج تدريبية. وتسهم هذه الجهود في زيادة الشفافية وبناء الثقة بين الشركات وأصحاب المصالح، مما ينعكس على دعم الممارسات المستدامة عالمياً.

حيث تعتبر مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) Global Reporting Initiative من المبادرات الدولية التي كان لها السبق في تناول الإفصاح عن الأنشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وهي منظمة غير ربحية تأسست عام 1997 بغية دعم التواصل المستدام وتبادل المعلومات المالية وغير المالية بين المنظمات (بغض النظر عن نوعها وأهدافها) والمجتمع. حيث قامت بتطوير إطار عمل لإعداد التقارير المستدامة، الذي يعتبر بمثابة دليل للمنظمات للإفصاح عن معلومات شفافة وشاملة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأنشطة التي تمارسها. ويوجد أكثر من إصدار من تلك المبادئ، حيث يهدف كل إصدار إلى تغطية جوانب جديدة لم يتم تناولها في الإصدار السابق و/أو تناول مشاكل تطورت في الإصدار السابق. ومع ذلك، كعامل مشترك بين جميع الإصدارات، يجب أن يغطي تقرير الاستدامة خمس مجموعات رئيسية من المعلومات تتمثل في (GRI, 2000; GRI, 2006; GRI, 2015): أولاً، الاستراتيجية والتحليل، وهي تتضمن عنصرين يركز أولهما على رؤية الشركة ورسالتها نحو تحقيق أهداف الاستدامة، بينما يركز العنصر الثاني على الآثار والمخاطر والفرص الناتجة عن علاقة الشركة بأبعاد الاستدامة. ثانياً، الملف التنظيمي Organizational Profile، والذي يتضمن اسم الشركة وعلامتها

التجارية ومنتجاتها ومدى مساهمتها في تقديم تلك المنتجات والهيكل التشغيلي والمقرر الرئيسي للشركة والدول الأخرى التي تعمل بها الشركة، وطبيعة الملكية والشكل القانوني، والأسواق التي تخدمها الشركة، وحجم الشركة، والتغيرات التي حدثت في الشركة خلال فترة التقرير. ثالثاً، معايير التقرير، والتي تتضمن معلومات بصفة أساسية عن ملف التقرير (فترة التقرير التي يتم الإفصاح عنها وطول فترة التقرير وتاريخ أحدث تقرير استدامة سبق الإفصاح عنه ومسئول الاتصال في حالة وجود أي مشاكل تتعلق بالتقرير)، ونطاق التقرير (تحديد أولويات الموضوعات المشمولة، وأصحاب المصلحة المحتملين، وحدود التقرير التي يغطيها مثلاً يغطي دولة معينة) كما يجب أن تفصح الشركة عن قيود النطاق عند إعداد التقرير (Comyns et al., 2013). رابعاً، الحوكمة والالتزام والمشاركة، والتي تتضمن معلومات عن هيكل الحوكمة العام للشركة واللجان التنظيمية المختلفة المسؤولة عن تنفيذ مهام محددة وعدد الأعضاء المستقلين و/أو التنفيذيين وآلية اختيارهم، وتوضيح مدى مشاركة الشركة في المبادئ والمبادرات الخارجية للاستدامة إذا كانت عضواً بها، وتوفير معلومات عن مشاركة أصحاب المصلحة في أنشطة الاستدامة خلال فترة التقرير. خامساً، مدخل الإدارة ومؤشرات الأداء، وتتضمن الإفصاح عن الأساليب التي تعتمد عليها الإدارة في تحقيق مؤشرات أداء الاستدامة في أبعادها المختلفة، ومؤشرات الأداء التي تستخدم في تقييم جودة الإفصاح عن جوانب الاستدامة والتي تضمنها الإصدار الثالث من مبادرات إعداد التقارير العالمية عام 2006، وهي تغطي 79 مؤشر للأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية (9 مؤشرات للأداء الاقتصادي، 30 مؤشر للأداء البيئي، 40 مؤشر للأداء الاجتماعي) (GRI, 2000; GRI, 2006; GRI, 2015).

ويعتبر عام 2021 نقطة تحول جوهرية في المنظمات المهنية الدولية المهتمة بالإفصاح عن تقارير الاستدامة وكذلك على مستوى جمهورية مصر العربية، في يونيو 2021، اندمج المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة International Integrated Reporting Council ومجلس معايير المحاسبة للاستدامة Sustainability Accounting Standards Board في مؤسسة إعداد التقارير القيمة Value Reporting Foundation. ثم في نوفمبر 2021، أعلنت مؤسسة إعداد التقارير القيمة ومجلس معايير الإفصاح عن المناخ Climate Disclosure Standards Board عن نيتهما في الاندماج مع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) International Financial Reporting Standards بحلول عام 2022. في نوفمبر 2021، أعلنت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عن تشكيل مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) Sustainability Standards Board. تم الإعلان عن هذا في مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين لتغير المناخ الذي عقد في غلاسكو في عام 2021. لذا، يوجد مجلسان تحت إدارة مؤسسة المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) وهما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير الاستدامة الدولية International Sustainability Standards Board

(ISSB). وفي عام 2021، شكلت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مجموعة عمل من المنظمات الرائدة، والتي أعدت ونشرت معيارين. يتعلق أحدهما بالمتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة وتزويد أصحاب المصلحة بالبيانات الملائمة (IFRS S1)، وثانيهما يتعلق بمتطلبات الإفصاح المتعلقة بالمناخ (IFRS S2) وبالتالي مطالبة الشركات بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية حول تعرضها للمخاطر والفرص المتعلقة بالتغيرات المناخية، ويبدأ تنفيذ هذان المعياران اعتباراً من غرة يناير 2024 (Edge, 2022).

وعلى مستوى جمهورية مصر العربية، صدر عن هيئة الرقابة المالية القرار رقم (107) بتاريخ 7/5/2021 بشأن ضوابط إفصاح الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية، والذي تتطلب من الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية التي لا يقل رأسمالها المصدر أو صافي حقوق ملكيتها عن 100 مليون جنية استيفاء الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة بتقريرها السنوي المعد من مجلس الإدارة والذي يتم إرفاقه بالقوائم المالية، كما تفصح تلك الشركات التي لا يقل رأسمالها المصدر أو صافي حقوق ملكيتها عن 500 مليون جنية عن الآثار المالية للتغيرات المناخية بالاستدامة بتقريرها السنوي المعد من مجلس الإدارة والذي يتم إرفاقه بالقوائم المالية السنوية، على أن يتم موافاة الهيئة ببيان كل ثلاث شهور يتناول الإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها الشركة بشأن تلك الإفصاحات اعتباراً من أول يناير 2022 (الوقائع المصرية، 2021).

كذلك صدر عن هيئة الرقابة المالية القرار رقم (108) بتاريخ 7/5/2021 بشأن ضوابط إفصاح الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية، والذي تتطلب من الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية استيفاء الإفصاحات المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة بتقريرها السنوي المعد من مجلس الإدارة والذي يتم إرفاقه بالقوائم المالية السنوية، كما تطلب من الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية التي لا يقل رأسمالها المصدر أو صافي حقوق ملكيتها عن 500 مليون جنية الإفصاح عن الآثار المالية للتغيرات المناخية بالاستدامة بتقريرها السنوي المعد من مجلس الإدارة والذي يتم إرفاقه بالقوائم المالية السنوية للعام المنتهي في 2022 (الوقائع المصرية، 2021).

وعلى مستوى البنك المركزي المصري، أعطى اهتمام للتمويل المستدام من خلال طرح المنتجات والخدمات البنكية وتطوير العمليات المصرفية بحيث تأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية والمجتمعية والحوكمة في أنشطة الإقراض والاستثمار. على سبيل المثال، قام البنك المركزي بإصدار السندات الخضراء والسماح

بإنشاء البنوك الخضراء التي تساعد في تأمين تمويل رأس المال منخفض التكلفة لمشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة (1). ولا شك أن جودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة في الشركات التي ترغب في الحصول على التمويل اللازم لتمويل مشروعاتها الاستثمارية سيلعب دور محوري في اتخاذ القرارات التمويلية لدى البنوك، وسبق إصدار البنك المركزي المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام في 18 يوليو 2021 والتي أرست مفاهيم أساسية تتعلق بالاستدامة والتمويل المستدام.

كما أصدرت البورصة المصرية دليل استرشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة، حيث انضمت البورصة المصرية إلى مجموعة العمل الاستشارية المنوط لها إصدار دليل إرشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة عام 2015، وهي مجموعة عمل منبثقة عن مبادرة الأمم المتحدة للبورصات. وجاء هذا الدليل في ثلاث أقسام تناول القسم الأول أهمية الإفصاح عن أداء الاستدامة، بينما ركز القسم الثاني على المسؤولية والاشراف، وتناول القسم الثالث كيفية إعداد تقرير الإفصاح عن الاستدامة (البورصة المصرية، 2019)، كما قامت البورصة المصرية بالتعاون مع كل من مركز المديرين المصري ومؤسسة Standard & Poor ببناء مؤشر S&P/EGX ESG، والذي يعد الثاني على مستوى الأسواق الناشئة، ويأتي تدشين البورصة المصرية لهذا المؤشر، في إطار اهتمامها بالاتجاهات العالمية الحديثة في مؤشرات أسواق المال، والتي بدأت في التركيز على معايير التنمية المستدامة، خاصة في ظل توجه المستثمرين للربط بين المعايير المالية ومعايير الأنشطة غير التقليدية للشركة، كالحفاظ على مستويات أداء بيئي جيد، ومسؤولية اجتماعية متميزة للشركة، وإتباعها لمعايير الحوكمة الجيدة (2).

وكانعكاس لهذه الجهود في مجال تطوير معايير أو قوانين للإفصاح عن تقارير الاستدامة، في استطلاع قام به (KPMG, 2022) بعنوان تعديل جوهرى من خلال القيام بخطوات بسيطة Big shifts, small steps لعدد 5800 شركة على مستوى 58 دول، لتوفير معلومات ورؤى للقائمين على إعداد تقرير الاستدامة، وكذلك للمستثمرين والجهات المهتمة الأخرى، وفيما يتعلق بإعداد تقارير الاستدامة، يقترب معدل إعداد التقارير عن الاستدامة العالمية من الإفصاح الكامل بين أكبر الشركات في العالم. ويظهر المسح أن أكبر 100 شركة على مستوى العالم N100 استمرت في زيادة معدلات إعداد التقارير بشكل مطرد مع كل مسح عالمي، حيث ارتفعت النسبة من 64% في عام 2012 إلى 79% في عام 2022. وبالنسبة لأكبر 250 شركات على مستوى العالم G250 ظل معدل إعداد التقارير عند مستوى 96% وهو نفس معدل التقرير عام 2020. وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ترسخ

(1) لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى: <https://www.cbe.org.eg/ar/sustainability/sustainable-finance>

(2) لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى: <https://www.egx.com.eg/ar/overviews-p-egx.aspx?nav=7>

إعداد التقارير المتكاملة- أي التقرير الذي يجمع بين البيانات المالية وغير المالية في تقرير سنوي واحد - بنسبة 55% لأكثر من 100 شركة في الشرق الأوسط، 30 % لأكثر من 100 شركة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفيما يتعلق بنوعية المعايير التي يتم الاستناد لها في اعداد تقرير الاستدامة، أوضح المسح أن مبادرة إعداد التقارير العالمية ظلت هي المعيار الأكثر هيمنة في الاستخدام في جميع أنحاء العالم، حيث تم اعتماده من قبل 68 % لشركات N100 و78% لشركات G250. وبالتالي، يظهر الاستطلاع، أن تقارير الاستدامة أصبحت جزءاً مقبولاً من الإفصاح والشفافية للعديد من الشركات الكبرى، مع استمرار تبني تقارير الاستدامة على مستوى العالم وزيادة التكامل في التقارير المالية السائدة (KPMG, 2022).

كما يهدف تقرير الاستدامة العالمي الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD) إلى تعزيز تبني سياسات الحوكمة المؤسسية التي تعزز الاستدامة والمرونة للشركات. ويدرس التقرير المشهد المتطور لممارسات الاستدامة للشركات في جميع أنحاء العالم ويتضمن التركيز على الأبعاد الرئيسية الموضحة في مبادئ الحوكمة المؤسسية، مثل الإفصاح المتعلق بالاستدامة، والحوار بين المساهمين والشركة، ومسؤوليات مجلس الإدارة، واهتمامات أصحاب المصلحة. ويقدم تحليلاً شاملاً للبيانات مصمماً خصيصاً لتلبية احتياجات واضعي السياسات والجهات التنظيمية والمشاركين في السوق. وتضمن هذا التقرير دراسة مسحية للإفصاح المتعلق بالاستدامة، وكانت نتائج هذا الاستطلاع أنه في عام 2023، من بين 43970 شركة مدرجة عالمياً بإجمالي قيمة سوقية تبلغ 98 تريليون دولار أمريكي، أفصحت ما يقرب من 9600 شركة تبلغ قيمتها السوقية 85 تريليون دولار أمريكي عن معلومات متعلقة بالاستدامة. وقد ولّد الإلحاح المتزايد في إدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ اهتماماً أكبر من جانب المستثمرين بانبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي للشركات. وعلى مستوى العالم، أفصحت 6308 شركة تمثل 77% من القيمة السوقية عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. كما أن تحليل (100) شركات المدرجة التي لديها أعلى معدلات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى العالم يظهر أن المستثمرين المؤسسيين يمتلكون أكبر حصة من الأسهم (41%) وأن القطاع العام هو أيضاً مساهم مهم، بنسبة 18% من الأسهم. إن توزيع الملكية له أهمية خاصة عند النظر في قدرة المستثمرين على تسريع التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون من خلال استراتيجيات المشاركة الناجحة. وعلى مستوى العالم، يمتلك أكبر مساهم في 100 شركات الأعلى انبعاثات في المتوسط 24% من الأسهم، ويمتلك أكبر 20 مساهم في المتوسط 54% من الأسهم (OECD, 2024).

ومما سبق، تساهم المنظمات المهنية الدولية والقوانين والمؤسسات المحلية بشكل محوري في دعم جودة الإفصاح عن أبعاد تقرير الاستدامة، من خلال العديد من الممارسات، منها ما يتعلق بوضع معايير موحدة للإفصاح عن الأنشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ومنها ما يتعلق بتقديم الدعم الفني من خلال عقد ورش العمل والإرشادات التفصيلية لكيفية إعداد تقارير الاستدامة، والقيام بالأبحاث والدراسات لتحديد أفضل الممارسات والتحديات التي تواجه الشركات وكيفية التغلب عليها.

5- الفكر المحاسبي في مجال العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة

يعتبر نمط الملكية (توزيع حقوق الملكية بين الملاك) أحد العوامل التي من المتوقع أن تؤثر على جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، حيث يتوقف درجة التأثير على دوافع كل نمط من أنماط الملكية والقوة التصويتية التي تفرض رأيها على باقي أنماط الملكية، وهذا ما أكده الباحث عند تناول النظريات التي تفسر وتمثل دوافع الإفصاح عن تقرير الاستدامة. ورغم تعدد المسارات البحثية التي حاولت الربط بين هيكل الملكية والإفصاح عن و/أو جودة تقارير الاستدامة، إلا أن معظم هذه الدراسات طبقت على الأسواق المالية في الدول المتقدمة وجاءت بنتائج متعارضة.

وبصورة عامة، حاولت بعض من الدراسات المحاسبية الربط بين هيكل الملكية وجودة التقارير المالية. وفي البيئة المصرية، استهدفت دراسة (الحنوي، 2019) تناول أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على عينة من 50 شركة (150 ملاحظة) من الشركات المصرية خلال الفترة من 2014 إلى 2016. واستنتجت وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية. وعلاقة إيجابية غير معنوية بين الملكية الإدارية وجودة التقارير المالية. وأخيراً، وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية. وتتفق مع نتائج هذه الدراسة، ما تناولته دراسة (خليل وإبراهيم، 2015) لأثر أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الانترنت، بالتطبيق على عينة مكونة من 27 شركة مساهمة مصرية مدرجة ضمن المؤشر المصري لمسؤولية الشركات لعام 2012. واستنتجت وجود علاقة معنوية إيجابية بين مؤشر جودة الإفصاح عن التقارير المالية عبر الانترنت وملكية كبار المساهمين وحجم واستقلال مجلس الإدارة. وعلاقة معنوية سلبية بين مؤشر جودة الإفصاح عن التقارير المالية عبر الانترنت وازدواجية دور المدير التنفيذي.

وفي مجال دراسة العلاقة بين هيكل الملكية ومستوى و/أو جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، استهدفت دراسة (Rustam et al., 2019) إلى بحث التأثير المحتمل للملكية الأجنبية على الإفصاح عن الاستدامة للشركات غير المالية الرائدة في سياق الاقتصاد الناشئ في باكستان، خلال الفترة من عام

2006 إلى 2018. تشير النتائج التجريبية إلى أن الملكية الأجنبية لها تأثير معنوي على الإفصاح عن جميع أبعاد الاستدامة بصورة كلية أو لكل بعد من أبعاد تقرير الاستدامة على حدة. وفي نفس السياق، استهدفت دراسة (Das et al., 2024) تناول أثر نوع نمط الملكية (الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية) على مستوى الإفصاح (كمية الإفصاح وليس جودة الإفصاح) في تقارير الاستدامة، بالتطبيق على عينة من 145 ملاحظة لعدد 29 بنكاً مدرجاً في بورصة دكا في بنغلاديش من عام 2016 إلى عام 2020. واستنتجت أن نمطين من أنماط الملكية، هما الملكية الإدارية والملكية الأجنبية يؤثران بشكل معنوي على الإفصاح عن تقرير الاستدامة في بنغلاديش، ولكن لا يوجد ارتباط معنوي بين الملكية المؤسسية والإفصاح عن تقرير الاستدامة.

وبالتطبيق على عينة من البنوك التركية، تناولت دراسة (Doğan, 2021) العلاقة بين درجة الاستدامة للبنوك ومؤشرات الأداء المالي وهيكل الملكية بالتطبيق على 10 بنوك للفترة من 2013 إلى 2018. واستنتجت الدراسة عدم وجود تأثير معنوي بين الملكية المركزة ودرجة الإفصاح عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تقارير الاستدامة، كما لا يؤثر الإفصاح عن أبعاد الاستدامة على الأداء المالي لعينة البنوك.

واستناداً إلى جوهر نظريتي الشرعية والوكالة، بحثت دراسة (Kumar et al., 2022) في تأثير خصائص حوكمة الشركات وهيكل الملكية على تقارير الاستدامة للشركات المدرجة في بورصة الهند خلال الفترة من 2015 إلى 2019. واستنتجت أن ملكية الحكومة وتكرار اجتماعات مجلس الإدارة هما العاملان الأكثر أهمية اللذان يؤثران بشكل معنوي على مدى الإفصاح عن معلومات الاستدامة للشركات. ومع ذلك، لا يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة والمراجعة من الشركات الأربع الكبرى (Big4) على ممارسات إعداد تقارير الاستدامة. وعلى نحو غير متوقع، فإن العدد الأكبر من المديرين المستقلين لا يؤدي إلى تحسين الإفصاح عن الاستدامة للشركات الهندية.

ولقد تعارضت نتائج الدراسات التي تمت في البيئة الأندونيسية، حيث تناولت دراسة (Indy et al., 2022) تأثير الملكية الإدارية والملكية المؤسسية على تقارير الاستدامة وتأثيرها على إدارة الأرباح. بالتطبيق على عينة للشركات في قطاع التعدين وقطاعي الصناعة الأساسية والكيميائية من عام 2015 إلى عام 2019. وأظهرت النتائج أن الملكية الإدارية والملكية المؤسسية لم يكن لهما تأثير على تقارير الاستدامة، كما أن تقارير الاستدامة لها تأثير سلبي على إدارة الأرباح. وفي نفس بيئة التطبيق، تناولت دراسة (Jubaedah and Setiawan, 2023) تأثير هيكل الملكية على الإفصاح الاجتماعي والبيئي بالتطبيق على 81 شركة (243 ملاحظة) من شركات قطاع التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال

الفترة من 2018 إلى 2020. وتظهر نتائج التحليل أنه في المتوسط، لا يزال الإفصاح الاجتماعي والبيئي في شركات التصنيع في إندونيسيا منخفضاً جداً. كما أنه يوجد تأثيراً للملكية الإدارية والملكية الأجنبية على الإفصاح الاجتماعي والبيئي، ولكنه ليس معنوياً للملكية المشتتة. كما تظهر نتائج التحليل أن الملكية الأجنبية لها تأثير إيجابي قوي إلى حد ما على الإفصاح الاجتماعي والبيئي. وتتفق نتائج دراسة (Prayogo et al., 2024) مع نتائج الدراسات التي تمت في البيئة الأندونيسية، حيث استهدفت تقييم تأثير هيكل الملكية للشركات والإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة على قيمة الشركة وأدائها، مع فحص الدور المعدل للجنة المراجعة بالتطبيق على عينة من الشركات الإندونيسية (700 ملاحظة) خلال الفترة من 2018 إلى 2023. وتشير النتائج إلى أن الملكية الأجنبية تدعم بشكل معنوي الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة.

كما تناولت دراسة (Tijjani and Yahaya, 2023) تأثير الملكية المؤسسية والإدارية على جودة تقارير الاستدامة في الشركات النيجيرية. باستخدام عينة من 99 شركة من 11 قطاعاً للفترة من 2012 إلى 2021. واستنتجت أن وجود الملكية المؤسسية له تأثير إيجابي ومعنوي على جودة تقارير الاستدامة. ومع ذلك، تؤثر الملكية الإدارية تأثير سلبي ومعنوي على جودة تقارير الاستدامة. وفي نفس بيئة التطبيق، تقدم دراسة (Sabiya et al., 2024) أدلة تجريبية على التأثير المعتدل لهيكل الملكية على العلاقة بين خصائص الشركة وجودة تقارير الاستدامة بالتطبيق على عينة (10) شركات من شركات النفط والغاز النيجيرية (50 ملاحظة)، واستنتجت أن الملكية الأجنبية لها تأثير إيجابي على جودة تقارير الاستدامة.

وعلى مستوى العالم العربي، تستكشف دراسة (Mahdi et al., 2023) تأثير الملكية الإدارية والمؤسسية والحكومية والعائلية والأجنبية على جودة تقارير الاستدامة في القطاع المصرفي العراقي. بالتطبيق على عينة 30 بنكاً تجارياً بين عامي 2011 و2021. أظهرت النتائج أن هيكل الملكية الإدارية وهيكل الملكية المؤسسية وهيكل الملكية الحكومية وهيكل الملكية العائلية وهيكل الملكية الأجنبية لها علاقات إيجابية مع جودة تقارير الاستدامة في القطاع المصرفي العراقي. واستهدفت دراسة (Al Amosh and Khatib, 2022) تناول تأثير هيكل الملكية كمحدد محتمل للإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة لعينة نهائية مكونة من 51 تقريراً سنوياً للشركات الصناعية الأردنية المدرجة للفترة 2012-2019. وتظهر النتائج أن الملكية الأجنبية والملكية الحكومية تلعب دوراً حاسماً في الإفصاح عن الأداء الاجتماعي والبيئي والحوكمة. كما تلعب استقلالية مجلس الإدارة دوراً مؤثراً في تحسين جودة الإفصاح وتعزيز الملكية العائلية في الإفصاح، وتحد من الدور السلبي لملكية حاملي الأسهم والملكية الإدارية على الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة.

وبالاعتماد على نظرية الإفصاح الاختياري ونظرية الشرعية، تناولت دراسة (Wei et al., 2024) ما إذا كان هيكل الملكية (على سبيل المثال، الملكية المؤسسية، والملكية الإدارية، والملكية الحكومية) يؤثر على الإفصاح عن المعلومات البيئية. بالتطبيق على عينة من الشركات الصينية المدرجة في مؤشر شنغهاي من عام 2009 إلى عام 2019، تظهر النتائج أنه يوجد زيادة في الإفصاح عن المعلومات البيئية في الصين في السنوات الأخيرة. وعلاوة على ذلك، نجد أن الملكية الإدارية مرتبطة بشكل إيجابي بالإفصاح البيئي، في حين أن الملكية المؤسسية والملكية الحكومية مرتبطة سلباً بالإفصاح البيئي.

وفي دراسة مقارنة بين الشركات الأمريكية والهندية والصينية، تناولت دراسة (Gupta et al., 2024) تأثير الملكية الحكومية والملكية العائلية والملكية المؤسسية على الإفصاح عن الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة لعينة 6776 ملاحظة خلال الفترة من 2015 إلى 2021. وجدت الدراسة تأثيراً معنوياً لهيكل الملكية على الإفصاح عن تقرير الاستدامة ومكوناته للشركات في جميع الدول الثلاثة. كما وجدت أن الشركات المملوكة للدولة في الصين متحفظة في التقرير عن أنشطتها المشتركة المتعلقة بالاستدامة. على النقيض من ذلك، يدعم أسلوب الملكية المؤسسية للشركات الأمريكية باستمرار التقرير عن جميع الجوانب الثلاثة للمعلومات غير المالية المتعلقة بالشركة. وقد وجد أن الشركات المملوكة للعائلة في الهند لها تأثير مختلط على الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة بشكل عام.

وبالتطبيق على عينة من الشركات الماليزية، تناولت دراسة (Shafai and Abd-Mutalib, 2024) جودة تقارير الاستدامة، والعلاقة بين هياكل الملكية (وهي الملكية المؤسسية، والملكية الإدارية، والملكية العائلية) والمسؤولية الاجتماعية، واختبار مدى وجود علاقة غير خطية بين هياكل الملكية والمسؤولية الاجتماعية. بالتطبيق على عينة 261 شركة مدرجة في البورصة الماليزية في عامي 2018 و2019. واستنتجت أن الاستثمار المؤسسي فقط له ارتباط إيجابي ومعنوي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يشير إلى أن الشركات التي تمتلك حصصاً مؤسسية كبيرة تحقق جودة مسؤولية اجتماعية.

وتناولت دراسة (Nuhu and Alam, 2024) تأثير متغيرات هيكل الملكية على مستوى تقارير الاستدامة لشركات الطاقة المدرجة في مجموعة البريكس، فضلاً عن الدور المعدل للجنة الاستدامة التابعة لمجلس الإدارة في هذه العلاقة. وذلك لعينة من 1260 ملاحظة لشركة من مجموعة البريكس للفترة 2010-2019. تقدم هذه الدراسة أدلة تجريبية على أن الملكية الأجنبية والملكية الإدارية وملكية حاملي الأسهم لها تأثير إيجابي وإحصائي معنوي على مستوى تقارير الاستدامة. ومع ذلك، تشير النتائج إلى أن الملكية المؤسسية تؤثر سلباً على تقارير الاستدامة.

وتسعى دراسة (Bedi and Singh, 2024) إلى تسليط الضوء على كيفية تأثير هيكل الملكية على الإفصاح عن انبعاثات الكربون في الشركات الهندية (318) شركة خلال الفترة من 2016-2017 إلى 2022-2023 (2226 ملاحظة). وتشير نتائج الدراسة إلى أن متغيرات هيكل الملكية، مثل الملكية المؤسسية والأجنبية، تمارس تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا على الإفصاح عن انبعاثات الكربون. وعلى العكس من ذلك، ترتبط ملكية حاملي الأسهم سلبًا بالإفصاح عن انبعاثات الكربون.

وبصورة مجملة، تتال جودة الإفصاح المالي وغير المالي على قدر عالي من الأهمية لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. فإذا كان الإفصاح المالي يوفر رؤى حول الوضع الاقتصادي للشركة وكفاءتها التشغيلية، فإن الإفصاح غير المالي يعكس التزامها بالممارسات المستدامة والأخلاقية، فضلاً عن بناء الثقة بين أصحاب المصلحة، والمساعدة في اتخاذ القرارات، ودعم سمعة الشركة وقيمتها على المدى الطويل. كما أنه نظراً لأن أبعاد الاستدامة تتال اهتمام متزايد من أصحاب المصلحة المختلفين في الوقت الراهن، وهو ما دفع الشركات نحو التركيز ليس فقط على الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ولكن أيضاً الاهتمام بجودة تقارير الاستدامة. ويلعب هيكل الملكية دوراً محورياً في تحديد مستوى جودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة المختلفة. ومناطق ذلك، أن أنماط هيكل الملكية المختلفة، سواء كانت عائلية، أو أجنبية، أو مؤسسية، أو إدارية، أو حكومية، يترتب عليها مستويات متفاوتة من الالتزام بممارسات الاستدامة.

غير أن الدراسات التي عرضها الباحث وتناولت العلاقة بين هيكل الملكية ومستوى جودة الإفصاح في تقرير الاستدامة، توصلت لنتائج متضاربة أو مختلطة، ويعزى الباحث ذلك بصورة عامة، إلى أن الإفصاح عن تقارير الاستدامة يتأثر بالعديد من المتغيرات منها ما يرتبط بالشركة مثل آليات الحوكمة سواء كانت داخلية أو خارجية، ومنها ما يرتبط بتوجه الدولة نحو تبني تلك الممارسات، وكذلك متطلبات الإفصاح التي تخضع لها الشركات سواء كانت متطلبات تنظيمية أو من المنظمات المهنية المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية سواء كانت محلية أو دولية.

وبصورة أكثر تحديداً، يرى الباحث، أن الاختلافات في تأثير هيكل الملكية على مستوى جودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة يرجع إلى العديد من العناصر، منها ما يرتبط باختلاف آليات الرقابة والمسائلة في ضوء أنماط الملكية المختلفة، على سبيل المثال، في نمط الملكية المركز كما في الملكية العائلية أو الملكية الحكومية، قد تؤثر على جودة الإفصاح إما بصورة إيجابية، أو بصورة سلبية. لأن هؤلاء الملاك قد يكون لديهم رؤية استراتيجية، وبالتالي، يتولد لديهم الرغبة في الاستثمار في أنشطة الاستدامة بغية ضمان استمرار الشركة. إلا أن هذا النوع من الملكية قد يعطي أولوية لمصالح المساهمين

المسيطرين، مما ينعكس على الإفصاح الانتقائي المرتبط بالاستدامة والذي يلبي رغبات تلك الفئة من المساهمين، فضلاً على أنها قد تنتظر لتقارير الاستدامة بأنها يرتبط بها حدوث تكاليف دون منافع قصيرة الأجل. على عكس الملكية المشتتة (المستثمرون المؤسسون)، والتي يرتبط بها اتساع قاعدة المستثمرون ذوي الاحتياجات المتنوعة من معلومات الاستدامة، مما يؤدي توفير معلومات أكثر فضلاً عن إدراكهم للمنافع المالية والمرتبطة بالسمعة في الأجل الطويل، وبالتالي زيادة مستوى شفافية تقارير الاستدامة. ومنها ما يرتبط بدوافع نمط الملكية، نظراً للاهتمام المتزايد بالتمويل المستدام، يقوم المستثمرون المؤسسون بدمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن آلية اتخاذ القرارات الاستثمارية، مما يدفعهم نحو زيادة مستوى جودة الإفصاح عن ممارسات الاستدامة، وكذلك بالنسبة للملكية الحكومية، التي تنظر إلى أنشطة الاستدامة كجزء من المسؤولية العامة فضلاً عن تأثير الدوافع السياسية. على عكس الملكية العائلية، التي قد تخفض مستوى الإفصاح نظراً للمخاوف المرتبطة بالسمعة.

ومنها ما يرتبط بالضغط من أصحاب المصلحة، وبصفة خاصة عندما تكون الشركة مملوكة لمستثمرين نشطين أو منظمات غير حكومية، حيث تتعرض الشركة لضغط زيادة مستوى وجودة الإفصاح. كذلك تتعرض الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة لمراجعات تنظيمية دقيقة، مقارنة بالشركات الأخرى، وهو ما ينعكس على مستوى وجودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة. وقد يكون الضغط على الشركة ناتج من أن الشركة ذات هيكل ملكية متعدد الجنسية، وبالتالي خضوعها لمعايير استدامة دولية قد تكون أكثر صرامة من معايير الاستدامة المحلية. وأخيراً، منها ما يرتبط بآليات الحوكمة، إن تضمنت تشكيل مجلس الإدارة عدد كبير من المستثمرين المؤسسين أو الأجانب، قد يفرض رقابة قوية على أنشطة الاستدامة، مما ينعكس على جودة تقارير الاستدامة. على عكس الملكية العائلية، حيث تنخفض استقلالية مجلس الإدارة، مما يؤثر بصورة سلبية على تقارير الاستدامة.

وفي ضوء ما سبق، يترتب على الاختلافات في مستوى الإفصاح وجودة تقارير الاستدامة في ظل أنماط الملكية المختلفة، اختلاف آليات الرقابة والمسائلة، وتنوع واختلاف توقعات أصحاب المصلحة فضلاً عن الاختلافات في آليات الحوكمة المرتبطة بكل نوع من أنواع الملكية.

6- اشتقاق فروض البحث

6-1 الملكية المؤسسية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة

تتعلق الملكية المؤسسية باستثمارات سوق الأوراق المالية من قبل المستثمرين المؤسسيين، مثل البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار. ويرى الباحث أن العلاقة بين نمط الملكية المؤسسي وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، يتوقف على عدة عوامل منها الهدف من الاستثمارات التي يفتنيها المستثمرون

المؤسسون. فإذا كان الهدف من اقتناء الاستثمارات تحقيق المكاسب المالية قصيرة الأجل، تنخفض الاستجابة لمتطلبات المجتمع وأصحاب المصلحة الآخرين في الشركة. ونتيجة لذلك، فإنهم يكونون أقل ميلاً إلى إضفاء الشرعية على تصرفاتهم من خلال الإفصاح عن معلومات الاستدامة كوسيلة لإضفاء الشرعية على نشاط الشركة وإرسال إشارات للسوق عن الممارسات الجيدة التي تتمتع بها الشركة ومنها جودة الإفصاح عن معلومات الاستدامة (Acar et al., 2021). كما أن علاقة الملكية المؤسسية بباقي أنماط الملكية في الشركة يتوقف على نسبة الملكية وبالتالي نسبة التمثيل في مجلس الإدارة والجمعية العمومية وما يرتبط بها من قرارات.

وتنفي دراسة (Benlemlih et al., 2022) وجهة النظر السابقة، معللة ذلك بأن المنظمات المؤسسية تشارك في قضايا الاستدامة لإرضاء الضغوط المؤسسية، وبالتالي دعم الشرعية. كما أن المساهمين المؤسسيين يتبنون قضايا الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة وغيرها بسبب الوعي المتبادل والضغط من العديد من الأطراف. كما يرتبط المستثمرون المؤسسون بالامتثال للقواعد واللوائح المتعلقة بقضايا الاستدامة للحفاظ على مصالحهم واكتساب الشرعية. وتماشياً مع هذا الرأي، افترض (Cai et al., 2020) أن المساهمين المؤسسيين يُعتبرون مستثمرين متمرسين لديهم الموارد والخبرة والمعرفة والمهارات اللازمة لتقييم القرارات المؤسسية المعقدة مثل ممارسات الاستدامة البيئية، والاجتماعية، والحوكمة.

ومن الناحية التجريبية، توثق الأدلة في الفكر المحاسبي نتائج مختلطة عن علاقة الملكية المؤسسية بجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة. حيث يوجد ثلاث مسارات بحثية بنتائج مختلفة للعلاقة بين الملكية المؤسسية ومستوى الإفصاح عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة في تقارير الاستدامة.

ويؤكد المسار البحثي الأول على وجود ارتباط إيجابي ومعنوي بين الملكية المؤسسية ومستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة. على سبيل المثال، تقدم دراسات (Sarhan and Al-Najjar, 2022; Bae et al., 2018; Zaid et al., 2020) أدلة تجريبية على وجود ارتباط إيجابي بين الملكية المؤسسية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كأحد أبعاد تقارير الاستدامة. وبالتطبيق على الشركات المالية، استنتجت دراسة (Shafai and Abd-Mutalib, 2024) أن الشركات التي تمتلك حصصاً مؤسسية كبيرة تحقق جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. كما أنه يوجد علاقة منحنية (شكل حرف U معكوس) بين الاستثمار المؤسسي وجودة المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث ينخفض التأثير عندما يصل الاستثمار المؤسسي إلى حد معين. وعلى هذا النحو، تلقي هذه النتائج الضوء على التغييرات في دوافع المستثمرين تجاه التزامهم بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بناءً على حصصهم في الشركة، مما يُظهر التوازن الدقيق المطلوب بين الرقابة ومواءمة المصالح. وهذا يعني أن المستثمرين المؤسسيين الكبار

في الشركة يجب أن يتعاونوا مع الإدارة للدفاع عن السياسات والممارسات التي تدعم الأهداف الاجتماعية والبيئية التي تتوافق مع وجهة نظر الشركة طويلة الأجل لخلق القيمة. وفي هذا الإطار، استنتجت دراسة (Das et al., 2024) عدم وجود ارتباط معنوي بين الملكية المؤسسية والإفصاح عن تقرير الاستدامة. ويؤكد النتائج السابقة، ما تناولته دراسة (Tijjani and Yahaya, 2023) لتأثير الملكية المؤسسية والإدارية على جودة تقارير الاستدامة في الشركات النيجيرية، بأن وجود الملكية المؤسسية له تأثير إيجابي ومعنوي على جودة تقارير الاستدامة. وتتفق مع النتائج السابقة ما استنتجته دراسة (Gupta et al., 2024) بوجود تأثيراً معنوياً لهيكل الملكية في مجال الإفصاح عن أبعاد الاستدامة وإن اختلفت درجة تأثير نوع الملكية. وفي الهند، تناولت دراسة (Bedi and Singh, 2024) تأثير هيكل الملكية على الإفصاح عن انبعاثات الكربون، واستنتجت وجود ارتباط معنوي وإيجابي للملكية المؤسسية والملكية الأجنبية على الإفصاح عن انبعاثات الكربون.

وفي البيئة العربية، استنتجت دراسة (Mahdi et al., 2023) أن هيكل الملكية المؤسسية له علاقة إيجابية مع جودة تقارير الاستدامة في القطاع المصرفي العراقي. وفي البيئة المصرية، استنتجت دراسة (الحنوي، 2019) وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية. وبالمثل، قدم (Dakhli, 2021)، في دراسة أجريت على الشركات الفرنسية غير المالية، أدلة تجريبية على وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية المؤسسية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتماشياً مع هذا الاتجاه، قام (Zaid et al., 2020) أيضاً بفحص تأثير الملكية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وقدم أدلة تجريبية على وجود ارتباط إيجابي.

ويوجد مسار بحثي ثاني، يقدم أدلة تجريبية تنفي النتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة، ويؤكد على عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية المؤسسية والإفصاح عن الأبعاد الاجتماعية والبيئية والحوكمة في تقارير الاستدامة. وفي هذا السياق، استهدفت دراسة (Indy et al., 2022) تناول تأثير الملكية المؤسسية على تقارير الاستدامة وتأثيرها على إدارة الأرباح. واستنتجت أن الملكية المؤسسية لا تؤثر بشكل معنوي على تقارير الاستدامة، كما أن الإفصاح عن تقارير الاستدامة يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على إدارة الأرباح. ويتفق مع النتائج السابقة، ما تناولته دراسة (Gimbason and Yahaya, 2024) لتأثير هيكل الملكية على استدامة الشركات المدرجة في نيجيريا. بأن الملكية المؤسسية ليس لها تأثير معنوي على إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة في الشركة. وعلاوة على ذلك، فإن دراسة (Alodat et al., 2023)، التي أجريت على الشركات الأردنية، استنتجت وجود علاقة غير معنوية بين ملكية المساهمين المؤسسيين والإفصاح عن الاستدامة.

ويوجد مسار بحثي ثالث، استنتج وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الملكية المؤسسية ومستوى الإفصاح في تقارير الاستدامة. وفي هذا السياق، قدم (Sarhan and Al-Najjar, 2022)، في دراسة أجريت على الشركات غير المالية في المملكة المتحدة على مدى 15 عامًا من 2002 إلى 2016، أدلة تجريبية على وجود ارتباط سلبي بين الملكية المؤسسية وأداء المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشركات المشمولة بالعينة. وفي نفس السياق، استنتجت دراسة (Nuhu and Alam, 2024) أن الملكية المؤسسية تؤثر سلباً على مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة. وفي البيئة المصرية، استنتجت دراسة (محمد، 2025) بوجود علاقة عكسية بين هيكل الملكية المؤسسية والإفصاح الكمي عن الأداء المستدام وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة في مؤشر الاستدامة المصري.

وفي البيئة الصينية، استهدفت دراسة (Jiang et al., 2023) تناول تأثير أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة. واستنتجت أن استقلال مجلس الإدارة ووجود وحجم لجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات تؤثر تأثيراً إيجابياً معنوياً على مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة، وعلى النقيض من ذلك، يوجد تأثير سلبي ومعنوي للمستويات الأعلى من الملكية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة. ويتفق مع هذه الدراسة، ما استنتجته دراسة (Wei et al., 2024) أن الملكية المؤسسية تؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على مستوى الإفصاح في تقارير الاستدامة.

وفي ضوء ما سبق، اختلفت نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين الملكية المؤسسية ومستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة في تقارير الاستدامة. إلا أن الدراسة السابق تناولها والتي تمت في البيئة المصرية (الحنوي، 2019) تؤكد على وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية، وبالتالي يتبنى الباحث هذا الاتجاه، معللين ذلك، بأن أصحاب الملكية المؤسسية يتمتعون بقوة تصويتية كبيرة في مجلس الإدارة مقارنة بمساهمين آخرين، ويميلون إلى المشاركة بشكل أكثر نشاطاً في ممارسات الاستدامة للشركات مقارنة بالملكية غير المؤسسية، فضلاً عن امتلاكهم للموارد والخبرة والمعرفة والمهارات اللازمة لتقييم القرارات المؤسسية المعقدة مثل ممارسات الاستدامة البيئية، والاجتماعية، والحوكمة. كما أنه يمكن أن تتوافر آليات للملكية المؤسسية لدعم الاستدامة، ومنها ربط حوافز المديرين التنفيذيين بأهداف الاستدامة. فضلاً عن أن الملكية المؤسسية تميل إلى الاستثمار طويل الأجل، وهذا يمثل دافعاً نحو الاهتمام بتحقيق نمو مستدام في الشركات التي يستثمرون فيها. بالإضافة إلى أن معظم المستثمرون المؤسسون يكونوا أعضاء في التشريعات الدولية للاستثمار المسؤول، والتي تحثهم وفي بعض الدول تلزمهم على أخذ أبعاد الاستدامة في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، وبالتالي الضغط على الشركات لتحسين جودة الإفصاح عن الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة. كما قد تتولد دوافع الالتزام

بجودة الإفصاح عن الاستدامة من جانب الشركات رغبة منها في جذب المستثمرون المؤسسون أو دعم جاذبية الشركات في الأسواق المالية. وكل ما سبق يدعم اتجاه العلاقة الإيجابية بين الملكية المؤسسية وجودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة. وبالتالي، يمكن صياغة الفرض البحثي الأول في صورته البديلة على النحو التالي:

H1: يوجد تأثير معنوي وإيجابي للملكية المؤسسية على جودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة في تقارير الاستدامة في بيئة الأعمال المصرية.

6-2 الملكية الإدارية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة

تنص نظرية الشرعية على أن الشركات يجب أن تكون قادرة على التكيف مع نظام القيم المطبق في المجتمع، وهي حالة أو شرط موجود عندما يكون نظام قيم الشركة متوافقاً مع نظام القيم الأكبر للمجتمع الذي تعد الشركة جزءاً منه (Moses et al., 2020). وتمثل الملكية الإدارية ملكية المساهمين من الإدارة (المديرين والعاملين) أو نسبة الأسهم المملوكة للإدارة التي تشارك في اتخاذ القرارات. ونظراً لفصل الملكية عن الإدارة، ينشأ التعارض في المصالح بين مديري الشركة والمساهمين أو المساهمين المسيطرين ومساهمي الأقلية (Aleknėvičienė and Vilimaitė, 2023). لذا يتم النظر إلى الملكية الإدارية على أنها آلية داخلية لمنع وتقييد المديرين في اتخاذ القرارات التي تضر بمصالح الآخرين وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة. كما أن الملكية الإدارية تتوافق ليس فقط مع الأداء الاقتصادي، ولكن أيضاً مع المعايير الاجتماعية والبيئية بسبب الضغط الاجتماعي (Shan et al., 2021). ومن المتوقع أن يرتبط بالملكية الإدارية زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المقدمة للجمهور حتى تكتسب الشركة ثقة الجمهور (Daud et al., 2023). كما أنه إذا كان رئيس مجلس الإدارة مساهماً، فمن المتوقع أن يكون لديه وعي كافٍ لإجراء الإفصاح عن المعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في تقرير الاستدامة (Martono et al., 2023). وتشير دراسة (Herbert and Graham, 2022) إلى أن مشاركة الإدارة العليا في ممارسات الاستدامة وإعداد التقارير تؤثر على مدى وجودة تقارير الاستدامة، حيث استنتج وجود تعليقات متزايدة حول الاستدامة من جانب الإدارة العليا ووجود تشابهها بين هذه التعليقات ومحتوى تقارير الاستدامة ضمن التقارير المتكاملة.

ومع ذلك، زعم (Gerged, 2020) أن الملاك الإداريين قد يكونون مترددين وأقل تحفيزاً للقضايا غير المالية والبيئية ذات الأفق الزمني طويل الأجل، فضلاً عن تركيزهم على المكاسب في الأجل القصير.

ومن الناحية التجريبية، يوثق الفكر المحاسبي نتائج مختلطة للعلاقة بين الملكية الإدارية ومستوى الإفصاح عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة في تقارير الاستدامة، وتنوعت المسارات البحثية التي تناولت تلك العلاقات.

والمسار البحثي الأول، يؤكد على وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية الإدارية ومستوى الإفصاح في تقارير الاستدامة. حيث استنتجت دراسة (Das et al., 2024) في دراسة أجريت على عينة من البنوك، أن ملكية المديرين والملكية الأجنبية يؤثران بشكل معنوي على الإفصاح عن أبعاد الاستدامة في تقرير الاستدامة في بنغلاديش. وبالتطبيق على عينة من الشركات في دول البريكس، تقدم دراسة (Nuhu and Alam, 2024) أدلة تجريبية على أن الملكية الإدارية لها تأثير إيجابي ومعنوي على مستوى تقارير الاستدامة. وفي البيئة العراقية، استنتجت دراسة (Mahdi et al., 2023) أن الملكية الإدارية تؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة تقارير الاستدامة في القطاع المصرفي العراقي.

والمسار البحثي الثاني، يؤكد على عدم وجود علاقة بين الملكية الإدارية ومستوى الإفصاح في تقرير الاستدامة. حيث استنتجت دراسة (Gimbason and Yahaya, 2024) أن ملكية مجلس الإدارة ليس لها تأثير معنوي على إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة في الشركة. على الرغم من وجود تأثير معنوي لملكية الرئيس التنفيذي على إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. وتؤكد تلك النتائج، ما تناولته دراسة (Indy et al., 2022) لتأثير الملكية الإدارية والملكية المؤسسية على تقارير الاستدامة وتأثيرها على إدارة الأرباح. وأظهرت النتائج أن الملكية الإدارية لا تؤثر بشكل معنوي على تقارير الاستدامة، كما أن الإفصاح عن تقارير الاستدامة يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على إدارة الأرباح.

والمسار البحثي الثالث، يؤكد وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الملكية الإدارية ومستوى الإفصاح في تقارير الاستدامة. وفي هذا السياق، تناولت دراسة (Sarhan and Al-Najjar, 2022) تأثير هيكل الملكية على أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات غير المالية المدرجة في المملكة المتحدة، واستنتجت وجود علاقة سلبية ومعنوية إحصائياً بين الملكية الإدارية وأداء المسؤولية الاجتماعية للشركات. وبالمثل، يقدم (Dakhli, 2021) دليلاً تجريبياً على وجود علاقة سلبية بين الملكية الإدارية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الفرنسية. وعلى نفس المنوال، تناولت دراسة (Gerged, 2020) تأثير الملكية الإدارية على مدى الإفصاح البيئي، واستنتجت وجود علاقة سلبية ومعنوية. كما استنتجت دراسة (Tijjani and Yahaya, 2023) أن الملكية الإدارية تؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على جودة تقارير الاستدامة.

ومما سبق، يستنتج الباحث وجود تعارض في نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين الملكية الإدارية ومستوى الإفصاح في تقرير الاستدامة بأبعاده المختلفة. كما أنه إذا ترتب على ارتفاع نسبة الملكية الإدارية في هيكل ملكية الشركة توليد دوافع لدى المديرين لمحاكاة سلوك المساهمين ورغبة في إضفاء الشرعية على وجود الشركة وتجنب رد الفعل العكسي عن عدم الإفصاح، فمن المتوقع أن تؤدي الملكية الإدارية إلى زيادة مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة. ويضيف الباحث أن وجود الملكية الإدارية تساعد على تقارب مصالح الإدارة مع مصالح المساهمين الآخرين، وتتولد المسؤولية لدى الإدارة عن مستقبل الشركة في البعد الزمني طويل الأجل، والرغبة في إرسال إشارات لجميع الأطراف عن التزام الشركة، وهو ما يساعد في الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تحث على زيادة مستوى الإفصاح عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أن الملكية الإدارية في حد ذاتها تولد دافعاً ذاتياً لدى الإدارة للحفاظ على سمعة الشركة ومصداقيتها. فضلاً عن أن المديرين الذين يملكون أسهماً في الشركة غالباً ما يكون لديهم رؤية طويلة الأجل مقارنة بنظرائهم الذين لا يملكون أسهماً في الشركة، ويدركون جوانب اهتمام الأنواع الأخرى من الملكية وخاصة الملكية الأجنبية، كما أنهم قد يكونوا أكثر وعياً بمخاطر عدم الالتزام بالمعايير والتشريعات والرغبة في تجنب العقوبات التشريعية للحفاظ على استثماراتهم، كما أن إدراك المديرين لتبني ممارسات مستدامة قد يساعد على تحليل الأنشطة البيئية وخفض التكاليف غير الضرورية وتحسين كفاءة العمليات، مما ينعكس على الأداء المالي. وكل ما سبق يدعم وجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية وجودة الإفصاح عن الاستدامة. وبالتالي، يمكن صياغة الفرض البحثي الثاني في صورته البديلة على النحو التالي:

H2: يوجد تأثير معنوي وإيجابي للملكية الإدارية على جودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة في تقارير الاستدامة في بيئة الأعمال المصرية.

6-3 الملكية الأجنبية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة

في إطار حوكمة الشركات، يُعتبر المستثمرون الأجانب مراقبين فعالين ونشطين للاستثمار المؤسسي والقرارات المالية. وبشكل أكثر تحديداً، تعتبر الملكية الأجنبية، من بين أمور أخرى، عاملاً جوهرياً في تحديد أداء الشركات (Mouffy et al., 2022). وعادةً ما يكون لدى المساهمين الأجانب استثمارات متعددة عبر سياقات تنظيمية وثقافية ومؤسسية مختلفة، وبالتالي لديهم تفضيلات مختلفة لأداء الاستدامة وإعداد التقارير عنها (Ellimäki et al., 2023). كما أن المساهمين الأجانب أكثر التزاماً في تطبيق القواعد واللوائح في الدولة المضيفة لاستثماراتهم لحماية استثماراتهم وتعزيز الشرعية وتعظيم أداء شركتهم وقيمتها (Albitar et al., 2020).

وعلاوة على ذلك، يمكن للتغييرات التنظيمية والقانونية والمؤسسية أن تؤثر على نتائج الشركات، ومنها المسؤولية الاجتماعية للشركات. يزعم (Shahab et al., 2023) أن الضغوط المعرفية والتقليدية للإفصاح عن معلومات الاستدامة قد تنبع من المساهمين الأجانب والضغوط الدولية. ومع تزايد جاذبية الدول الناشئة للمستثمرين الدوليين، يواصل المستثمرون الأجانب تشجيع الشركات على دمج قضايا الاستدامة بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية السائدة في الاقتصاديات المتقدمة (McGuinness et al., 2017). وبالمثل، ربطت الدراسات بين الملكية الأجنبية وتحسين أداء الاستدامة بسبب نشاط المساهمين الأجانب (Hu et al., 2018)، تأثير الممارسات الأجنبية (McGuinness et al., 2017)، الجهود المبذولة لجذب المستثمرين الأجانب والاحتفاظ بهم (Muttakin and Subramaniam, 2015)، ونقل المعايير والقيم الاجتماعية الأجنبية (Ilhan et al., 2023). ويفترض (Wukich et al., 2023) أن تقليد الممارسات يؤدي إلى عبور الحدود التنظيمية من قبل المستثمرين الأجانب فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية. ويزعم (Wukich et al., 2023) كذلك أن المستثمرين الأجانب أكثر عرضة لجلب ممارسات المسؤولية الاجتماعية من بلدانهم المضيفة بسبب الالتزام في بلد المنشأ.

وفي ضوء ما سبق، يدعي الباحث أن الملكية الأجنبية قد تؤثر تأثيراً جوهرياً على جودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة، ومناطق هذا التأثير يرجع إلى مجموعة من العوامل، منها ما يرتبط بطبيعة المستثمر الأجنبي، حيث أن المستثمرون الأجانب قد ينتمون إلى بيئات تنظيمية أكثر التزاماً بالإفصاح التفصيلي عن أبعاد الاستدامة. كما أنه لضمان حدوث توافق بين الشركات التي يستثمرون فيها مع المعايير الدولية، لذا يضغط المستثمرون الأجانب على الشركات المحلية لاتباع المعايير والنشرات الدولية المتعلقة بالإفصاح عن الاستدامة. كما أن المستثمر الأجنبي ينظر إلى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة كوسيلة لخفض المخاطر التشغيلية والتنظيمية، وذلك لأن الإفصاح عن الآثار البيئية والاجتماعية يساعد في تقييم المخاطر في البعد الزمني طويل الأجل، مثل المخاطر البيئية (انبعاث الكربون والتغير المناخي)، المخاطر التنظيمية والقانونية (الالتزام بالمعايير والقوانين)، والمخاطر الاجتماعية (متطلبات النقابات العمالية). ومنها ما يرتبط بطبيعة الشركات، حيث إن الشركات التي يساهم في هيكل ملكيتها مستثمرون أجانب تميل إلى زيادة جودة الإفصاح في تقرير الاستدامة بغرض تحسين سمعتها في الأسواق الدولية. كما أنه من مبادئ التمويل الدولي في الوقت الراهن، تفضيل المستثمرون الأجانب للشركات التي تلتزم بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ولضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية. فضلاً عن أن وجود الملكية الأجنبية تعمل على فرض الحوكمة المؤسسية والممارسات الأخلاقية بصورة أكثر صرامة من نظيرتها المحلية. كما أنه مع زيادة التوجه الدولي نحو الاستدامة، تفرض الجهات التنظيمية والحوكمة العديد والمزيد من التشريعات التي تلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها البيئي والاجتماعي، ويعتقد الباحث أن وجود الملكية الأجنبية يسهل على

تلك الشركات الاستجابة لتلك المتطلبات والقوانين، وهو ما يكون دافعاً نحو دعم وتحسين مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

والأدلة التجريبية التي تناولها الفكر المحاسبي للعلاقة بين الملكية الأجنبية والإفصاح عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تدعم ما طرحه الباحث، حيث تناولت دراسة (Jubaedah and Setiawan, 2023) تأثير هيكل الملكية على الإفصاح الاجتماعي والبيئي، واستنتجت أن الملكية الأجنبية لها تأثير إيجابي قوي إلى حد ما على الإفصاح الاجتماعي والبيئي. وفي نفس السياق، تقدم دراسة (Sabiya et al., 2024) أدلة تجريبية على التأثير المعتدل لهيكل الملكية على العلاقة بين خصائص الشركة وجودة تقارير الاستدامة لشركات النفط والغاز في نيجيريا. واستنتجت أن الملكية الأجنبية لها تأثير إيجابي على جودة تقارير الاستدامة. وفي نفس الدولة، استنتجت دراسة (Gimbason and Yahaya, 2024) أن ملكية المستثمرين الأجانب لها تأثير معنوي على إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة.

كما استنتجت دراسة (Das et al., 2024) أن الملكية الأجنبية تؤثر بشكل معنوي على الإفصاح عن تقرير الاستدامة في بنغلاديش. وفي البيئة الباكستانية، استنتجت دراسة (Rustam et al., 2019) أن الملكية الأجنبية لها تأثير معنوي على الإفصاح عن جميع أبعاد الاستدامة بصورة كلية أو لكل بعد على حدة. وبالتطبيق على مجموعة دول البريكس، استنتجت دراسة (Nuhu and Alam, 2024) أن الملكية الأجنبية لها تأثير إيجابي ومعنوي على مستوى تقارير الاستدامة. وفي البيئة الهندية، استنتجت دراسة (Bedi and Singh, 2024) وجود ارتباط معنوي وإيجابي للملكية الأجنبية على الإفصاح عن انبعاثات الكربون.

كما استهدفت دراسة (Prayogo et al., 2024) تقييم تأثير هيكل الملكية للشركات والإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكومي على قيمة الشركة وأدائها المالي، مع فحص الدور المعدل للجنة المراجعة، واستنتجت أن الملكية الأجنبية تدعم بشكل معنوي الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة.

وعلى مستوى العالم العربي، وفي البيئة العراقية، استنتجت دراسة (Mahdi et al., 2023) أن هيكل الملكية الأجنبية لها علاقة إيجابية مع جودة تقارير الاستدامة في القطاع المصرفي العراقي. وفي البيئة الأردنية، تناولت دراسة (Al Amosh and Khatib, 2022) تأثير هيكل الملكية كمحدد محتمل للإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة، واستنتجت أن الملكية الأجنبية تلعب دوراً حاسماً في الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة.

وفي البيئة المصرية، وبالتطبيق على الشركات المساهمة المدرجة في مؤشر الاستدامة المصري، استنتجت دراسة (محمد، 2025) وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين هيكل الملكية الأجنبية والإفصاح الكمي عن الأداء المستدام.

وعلى الرغم من تأكيد كل الدراسات السابق تناولها على دور الملكية الأجنبية في دعم الإفصاح عن تقرير الاستدامة، إلا أن دراسة (Jiang et al., 2023) تنفي النتائج السابقة والتي تم تطبيقها في البيئة الصينية، حيث تناولت تأثير أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة لعينة 455 ملاحظة خلال الفترة من 2016 إلى 2018. واستنتجت وجود تأثير سلبي ومعنوي للمستويات الأعلى من الملكية الأجنبية أو المؤسسية على مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن صياغة الفرض البحثي الثالث في صورته البديلة على النحو التالي:

H3: يوجد تأثير معنوي وإيجابي للملكية الأجنبية على جودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة في تقارير الاستدامة في بيئة الأعمال المصرية.

6-4 الدور المعدل للجنة الاستدامة

لجنة الاستدامة هي لجنة فرعية في مجلس الإدارة، وهي مسؤولة عن مساعدة المجلس في القضايا المتعلقة بالاستدامة. وتعرف أيضًا باسم لجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات أو اللجنة البيئية. وتعتبر لجنة الاستدامة مسؤولة عن وضع الخطط الاستراتيجية وتنفيذ ومراجعة السياسات الحالية المتعلقة بقضايا الاستدامة مثل القضايا الاجتماعية والبيئية (Liao et al., 2015). وعلى الرغم من أنه لا يتم إنشاء لجنة مستقلة لقضايا الاستدامة بشكل إلزامي في جميع الشركات، فإن العديد منها تأخذ زمام المبادرة لإنشاء لجنة استدامة منفصلة وتمييزها عن اللجان الأخرى مثل لجان المراجعة، كما قد يؤدي وجود لجنة الاستدامة إلى تحسين قيم وممارسات الاستدامة للشركة ويؤدي إلى إعداد تقارير أفضل عن معلومات الاستدامة كما هو مطلوب من قبل العديد من إرشادات حوكمة الشركات (Abdul Latif et al., 2023).

ووفقاً للدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن تقارير الاستدامة الصادر عن البورصة المصرية، يتمثل دور لجنة الاستدامة في عرض النظم الإدارية والسياسات المتبعة والقواعد المتعلقة بأنشطة الاستدامة، كما تقوم بعرض خطط العمل واستراتيجيات الاستدامة وتقديم التوصيات لإدارة الشركة والاشراف على أنشطة الاستدامة بالشركة، وكذلك رصد العلاقات القائمة بين أصحاب المصالح والشركة. وفيما يتعلق بتقرير الاستدامة، تقوم اللجنة بتحديد الإطار العام للمدخلات المقدمة لإعداد التقدير وتقديم التوصيات لمجلس إدارة الشركة. أما فيما يتعلق بإدارة المخاطر، تقوم اللجنة برصد خطط إدارة المخاطر والاشراف

عليها، فضلاً عن عرض كفاءة وفاعلية الخطوات المتخذة لتحديد المشاكل وإدارتها وإدارة المخاطر المحتملة وتقييم أنشطة الاستدامة. أما عن هيكلها التنظيمي، نص الدليل الاسترشادي على اقتصار أعضاؤها على المديرين غير التنفيذيين بالشركة، على أن تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة، وتعقد اللجنة أربع مرات على الأقل خلال العام (البورصة المصرية، 2019).

وقد وثقت الدراسات السابقة نتائج مختلطة حول تأثير وجود لجان الاستدامة على إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. لم تجد دراسة سابقة أجراها (Berrone and Gomez-Mejia, 2009) أي علاقة معنوية بين وجود اللجان البيئية والمعلومات البيئية بالتطبيق على عينة مكونة من 469 شركات أمريكية. واستنتجت دراسة أخرى في الولايات المتحدة، أن لجان الاستدامة ليس لها تأثير معنوي على المشاريع البيئية للشركات (Nadeem, 2021). وعلى العكس من النتائج السابقة، استنتجت دراسة (Liao et al., 2015) أن اللجان البيئية في الشركات في المملكة المتحدة أثرت بشكل معنوي على مستوى المعلومات البيئية حول انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشرط أن تكون اللجنة كبيرة ومستقلة ونشطة بدرجة كافية. ومع ذلك، ركزت الدراسات المذكورة أعلاه فقط على القضايا البيئية وتجاهلت القضايا الاجتماعية. ولقد وجدت دراسة أجراها (Biswas et al., 2018) أدلة على أن وجود لجان الاستدامة له تأثير معنوي على الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية بين الشركات الأسترالية. تم استنتاج نتيجة مماثلة في دراسة أجريت في دول جنوب شرق آسيا شملت إندونيسيا وسنغافورة وماليزيا وتايلاند والفلبين (Sekarlangit and Wardhani, 2021). وفي ماليزيا، استنتجت دراسة (Abdul Latif et al., 2023) وجود تأثير معنوي للجنة الاستدامة على جودة الإفصاح عن الاستدامة، كما أن وجود لجنة استدامة على مستوى مجلس الإدارة يمكن أن يساعد المجلس في أداء دوره في الحوكمة بشكل فعال، وخاصة في قضايا الاستدامة. وفي الهند، قامت دراسة (Jarbouli et al., 2022) بفحص الروابط المباشرة وغير المباشرة بين فعالية لجنة الاستدامة وأداء المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال الدور الوسيط لاستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات، لعينة 480 ملاحظة لشركة هندية، واستنتجت وجود علاقة إيجابية بين فعالية لجنة الاستدامة وأداء المسؤولية الاجتماعية للشركات. علاوة على ذلك، تعمل لجنة الاستدامة الفعالة على تعزيز أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تنفيذ استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتشير غالبية نتائج الدراسات السابقة إلى الاعتراف المتزايد بأهمية لجان الاستدامة في معالجة قضايا الاستدامة في الشركات، ويتوقع الباحث، أن وجود لجنة استدامة فعالة يتفق مع النظريات المقترحة في البحث، وبالتالي يكون لها دور محوري في دعم جودة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأبعاد تقرير الاستدامة لمختلف أصحاب المصلحة.

ويعمل الباحث دور لجنة الاستدامة في التأثير على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة، من خلال دعم ممارسات حوكمة الشركات وتفعيل الاتصال بين آليات الحوكمة الداخلية والخارجية والأطراف المجتمعية والحد من عدم تماثل المعلومات وبالتالي التخفيف من صراعات الوكالة، وكذلك من خلال مشاركة الإدارة في وضع استراتيجيات الاستدامة والاشراف على إعداد تقرير الاستدامة. وذلك يظهر جلياً من خلال دورها في ظل أنماط الملكية المختلفة. ففي ظل الملكية المؤسسية، نعتقد أنه نظراً لطبيعة المستثمرون المؤسسون، فإنهم يضغطون على إدارة الشركة لزيادة مستوى جودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة، وبالتالي يتوافق طبيعة المستثمر المؤسسي مع الدور المنوط للجنة القيام به في مجال دقة التقرير عن قضايا الاستدامة. على العكس من ذلك، قد يترتب على زيادة نسبة الملكية الإدارية في هيكل الملكية، التركيز على ووضع أولوية للأهداف المالية قصيرة الأجل، وهنا يأتي دور لجنة الاستدامة لضمان مراعاة الإفصاح عن أنشطة الاستدامة المختلفة. وعلى عكس الملكية الإدارية، تواجه الشركات التي ترتفع فيها نسبة الملكية الأجنبية برغبة المستثمرون الأجانب في تبني المعايير الدولية للاستدامة، ويتمثل دور لجنة الاستدامة في ضمان التزام الشركة بالإفصاح تقرير الاستدامة وفقاً لتلك المعايير، فضلاً عن قيامها بدور الموائمة بين متطلبات الإفصاح الدولية مع متطلبات الإفصاح التنظيمية في الدولة محل التطبيق.

ويرى الباحث، أن لجان الاستدامة تعتبر من آليات حوكمة الشركات الداخلية، والتي يمكن أن تلعب دور محوري في تعديل طبيعة العلاقة بين أنماط هيكل الملكية ومستوى جودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة، من خلال ضمان الإشراف المركز كمهمة مكلفة بها ومحاولة تحقيق التوافق الاستراتيجي لأهداف الاستدامة مع ممارسات إعداد التقارير. كما أن وجود لجنة الاستدامة وخبرتها ومشاركتها في اتخاذ القرار المتعلق بالاستدامة قد يدعم أو على الأقل يحيد تأثير هيكل الملكية على جودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة. كما أن دور اللجنة محوري لضمان أن الإفصاح عن الاستدامة لا يقتصر على كونه عملية تقريرية، بل أداة استراتيجية تسهم في دعم الأداء المؤسسي والقيمة في البعد الاستراتيجي.

وبالتالي يمكن صياغة الفرض البحثي الرابع في صورته البديلة على النحو التالي:

H4: يوجد تأثير معنوي وإيجابي للجنة الاستدامة على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة في البيئة المصرية.

7- قياس متغيرات الدراسة

7-1 المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع في جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة التي تقدمها الشركات. ولقد اعتمدت معظم الدراسات التي تناولت جودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة في قياس الجودة من خلال وضع مؤشر لتوافر أو عدم توافر معلومات تتعلق بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تقرير الاستدامة (Tijjani and Yahaya, 2023; Jubaedah and Setiawan, 2023; Das et al., 2024; Shafai and Abd-Mutalib, 2024). ويتفق الباحث مع دراسة (Junior et al., 2014) بأن افصاح الشركات عن تقارير الاستدامة لا يعني زيادة في جودة المعلومات المفصح عنها، بل إن وجود ممارسات محددة لإعداد تقارير الاستدامة هو ما يشير إلى جودة تقارير الاستدامة. ويستند الباحث إلى المبادئ التي حددتها النسخة الرابعة من المبادرة العالمية لتقارير الاستدامة GRI-4 (GRI, 2013)، وهذه المبادئ تضمن جودة المعلومات الواردة في تقارير الاستدامة لتحقيق الشفافية وتمكين أصحاب المصلحة من إجراء تقييم سليم ومعقول للأداء واتخاذ الإجراءات المناسبة. بالإضافة إلى مجموعة من المقاييس المقترحة في دراستي (Beest and Boelens, 2009; Permatasari et al., 2020)، وتتمثل هذه المبادئ في، أولاً، التوازن Balance، أي يجب أن يعكس التقرير الجوانب الإيجابية والسلبية لأداء الشركة لتمكين التقييم المعقول والصورة غير المتحيزة للأداء العام. ثانياً، القابلية للمقارنة Comparability يمكن تعريف قابلية المقارنة على أنها جودة المعلومات التي تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية. ويجب على الشركة اختيار المعلومات وتجميعها وإعداد تقارير عنها بشكل متسق، بحيث يمكن تحليل أداء الشركة بمرور الوقت ومقارنته بالشركات الأخرى. ثالثاً، الدقة Accuracy يجب أن تكون المعلومات التي يتم الإفصاح عنها دقيقة ومفصلة بدرجة كافية حتى يتمكن أصحاب المصلحة من تقييم أداء الشركة. وتتنوع الخصائص التي تحدد الدقة، اعتماداً على طبيعة المعلومات والمستخدمين. رابعاً، التوقيت Timeliness، حيث ترتبط فائدة المعلومات ارتباطاً وثيقاً بما إذا كان توقيت الإفصاح عنها لأصحاب المصلحة يمكنهم من دمجها بشكل فعال في عمليات اتخاذ القرارات الخاصة بهم. وفقاً (Tasios and Bekiaris, 2012)، يمكن تفسير التوقيت على أنه المعلومات التي تتاح لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرارات. بعبارة أخرى، يشير التوقيت إلى الوقت المستغرق للإفصاح عن المعلومات وارتباطها بمنفعة القرار بشكل عام (IASB, 2008). عند فحص جودة المعلومات في التقارير السنوية، يتم قياس التوقيت باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأيام بين نهاية العام والتوقيع على تقرير المراجعين بعد نهاية العام. ولقياس مبدأ التوقيت، جمعت هذه الدراسة بين مؤشرات G4 29 - في "مبدأ التوقيت" مع تقديم التقارير المطلوبة عن تقرير الاستدامة إلى هيئة سوق المال المصري،

والتي تكون بحد أقصى نهاية شهر مارس. وبالتالي، فمن المتوقع أن يتم نشر تقرير الاستدامة أيضًا في نفس الفترة، أو بعد مارس بفترة قصيرة. خامساً، الوضوح Clearly، وتعني توفير المعلومات بطريقة مفهومة ويمكن الوصول إليها لأصحاب المصلحة عند استخدام التقرير. يشير الوضوح إلى قابلية الفهم. ويزداد مستوى قابلية الفهم عندما يتم تصنيف المعلومات ووصفها وتقديمها بوضوح ودقة. ويتم تعريف قابلية الفهم على أنها جودة المعلومات التي تمكن المستخدمين من فهم معناها (IASB, 2008). ويتم قياس قابلية الفهم من خلال خمسة بنود تؤكد على الشفافية والوضوح في المعلومات المقدمة في التقارير السنوية (Courtis, 1995; Jonas and Blanchet, 2000; IASB, 2008). وينطبق هذا الفهم على جميع التقارير التي تحتاج إلى الوضوح لفهم المحتوى.

لقياس جودة مبدأ "الوضوح"، تم اتخاذ عدة خطوات. أولاً، تصنيف المعلومات ووصفها من حيث مدى تنظيم المعلومات المقدمة في التقرير السنوي. إذا كان التقرير السنوي منظماً جيداً، فمن السهل البحث عن معلومات محددة (Jonas and Blanchet, 2000). وعليه، تساعد التفسيرات السردية على تحسين قابلية فهم المعلومات (IASB, 2008; lu and Clowes, 2004). بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود تنسيقات جدولية أو رسومية يمكن أن يحسن قابلية الفهم من خلال توضيح العلاقات وضمان الإيجاز (IASB, 2000; Jonas and Blanchet, 2008). وعلاوة على ذلك، إذا تم إعداد التقرير السنوي من خلال الجمع بين الكلمات والجمل التي يسهل فهمها، فمن المرجح أن يفهم القارئ المحتوى أيضاً (Courtis, 1995). وفي الوقت نفسه، إذا كانت المصطلحات الفنية لا مفر منها، على سبيل المثال المصطلحات المتعلقة بالصناعة، فقد يؤدي الشرح في قائمة المصطلحات إلى تحسين قابلية فهم المعلومات.

والمعلومات التي لا يمكن للمستخدمين فهمها لا قيمة لها، حتى لو كانت المعلومات ذات صلة بالمستخدمين (Tasios and Bekiaris, 2012) وبالتالي، يمكن تعزيز مستوى قابلية الفهم من خلال استخدام الرسوم البيانية والمخططات والجدول (IASB, 2008). تم قياس الوضوح في هذه الدراسة باستخدام فئتين وفقاً لدراسة (Beest and Boelens, 2009). سادساً، الموثوقية Reliability، أي يجب على الشركة أن تجمع وتسجل وتصنف وتحلل وتفصح عن المعلومات والعمليات المستخدمة في إعداد التقرير بطريقة تجعلها قابلة للفحص، وتحدد جودة المعلومات وأهميتها. استخدمت هذه الدراسة مؤشراً خامساً اقترحه (Beest and Boelens, 2009) والذي أدخل استخدام حوكمة الشركات في قياس مبدأ الموثوقية. ويلخص الجدول رقم (1) كيفية قياس جودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة.

جدول 1: قياس جودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة

المبدأ	الوصف	مؤشر القياس	المصدر
التوازن	إلى أي مدى تسلط الشركة الضوء، أثناء عرض التقرير السنوي، على الأحداث الإيجابية وكذلك الأحداث السلبية المتعلقة بأبعاد الاستدامة؟	1 = التركيز على الأحداث الإيجابية؛ 2 = ذكر الأحداث السلبية فقط؛ 3 = التركيز على الأحداث الإيجابية، ولكن تم ذكر الأحداث السلبية، ولم تحدث أي أحداث سلبية؛ 4 = أحداث إيجابية/سلبية متوازنة؛ 5 = آثار الأحداث الإيجابية/السلبية موضح أيضًا	(Beest & Boelens, 2009; Cohen et al., 2004)
القابلية للمقارنة	إلى أي مدى تقدم الشركة معلومات مقارنة عن أنشطة الاستدامة بين الفترة الحالية والفترات السابقة؟	1 = لا يوجد مقارنة؛ 2 = فقط مع العام السابق؛ 3 = مع عامين سابقين؛ 4 = عامين سابقين + وصف للآثار المترتبة على ذلك؛ 5 = < عامين سابقين + وصف للآثار المترتبة على ذلك	(Beest & Boelens, 2009; Chatterji et al., 2009)
الدقة	إلى أي مدى يتم تقديم تفسيرات (أو بيانات) صحيحة وكاملة لدعم الإفصاح عن المعلومات في تقارير الاستدامة؟	1 = معلومات وصفية فقط؛ 2 = توضيح عام؛ 3 = توضيح محدد؛ شرح الصيغة، وما إلى ذلك؛ 4 = حجج وأدلة شاملة؛ 5 = حجج وأدلة شاملة مع بيانات مدعمة	(Beest & Boelens, 2009; Jonas and Blanchet, 2000)
التوقيت	إلى أي مدى يتم تقديم تقارير الاستدامة في الوقت المناسب؟	1 = إذا تم نشر تقرير الاستدامة بعد مارس 2 = إذا تم نشر تقرير الاستدامة في مارس 3 = إذا تم نشر تقرير الاستدامة في فبراير 4 = إذا تم نشر تقرير الاستدامة في يناير	(Beest & Boelens, 2009; IASB, 2008; Jonas & Blanchet, 2000)
الوضوح	إلى أي مدى يساهم وجود الرسوم البيانية والجدول في توضيح المعلومات المعروضة؟ هل يوجد قاموس للمصطلحات وما هو حجمه؟	1 = لا يوجد رسوم بيانية؛ 2 = 1-2 رسم بياني؛ 3 = 3-5 رسوم بيانية؛ 4 = 6-10 رسوم بيانية؛ 5 = < 10 رسوم بيانية 1 = لا يوجد قاموس مصطلحات؛ 2 = أقل من صفحة واحدة؛ 3 = صفحة واحدة تقريبًا؛ 4 = 1-2 صفحة؛ 5 = < صفحتين	(Beest & Boelens, 2009; IASB, 2008; Jonas & Blanchet, 2000)
الموثوقية	إلى أي مدى تقدم الشركة معلومات عن حوكمة الشركات؟	1 = لا يوجد وصف يتعلق بمؤشرات الحوكمة؛ 2 = عدد مؤشرات الحوكمة التي تم الإفصاح عنها بنسبة أقل من 25% من إجمالي مؤشرات الحوكمة؛ 3 = عدد مؤشرات الحوكمة التي تم الإفصاح عنها بنسبة 25% إلى 50%؛ 4 = عدد مؤشرات الحوكمة التي تم الإفصاح عنها بنسبة 50% إلى 75%؛ 5 = عدد مؤشرات الحوكمة التي تم الإفصاح عنها بنسبة < 75% من إجمالي مؤشرات الحوكمة.	(Beest & Boelens, 2009; Jonas & Blanchet, 2000)

7-2 المتغيرات المستقلة

تتمثل المتغيرات المستقلة في ثلاث أنماط لهيكل الملكية، وهي على وجه التحديد، الملكية المؤسسية، الملكية الإدارية، الملكية الأجنبية. والمتغير المستقل الأول الذي يمثل الملكية المؤسسية، يتم قياسه بنسبة عدد أسهم الملكية المؤسسية إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة للشركة والمقصود بالملكية المؤسسية، الأسهم المملوكة للبنوك، أو صناديق الاستثمار، أو شركات التأمين، أو الصناديق السيادية، ويرمز لها بالرمز (InOwn_{it}). وكذلك يتم قياس المتغير المستقل الثاني المتمثل في الملكية الإدارية بنسبة عدد الأسهم المملوكة للإدارة إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة للشركة، ويرمز لها بالرمز (ManOwn_{it}). ويتمثل المتغير المستقل الثالث في الأسهم المملوكة لمستثمرين أجانب، ويتم قياسها بنسبة عدد الأسهم المملوكة لمستثمرين أجانب إلى إجمالي عدد الأسهم المتداولة للشركة، ويرمز لها بالرمز (ForOwn_{it}).

7-3 المتغير المعدل: لجنة الاستدامة

يمكن اعتبار إنشاء لجنة استدامة على مستوى مجلس الإدارة بمثابة جهاز مراقبة فعال لضمان جودة عملية إشراك أصحاب المصلحة وتحسين نطاق الإفصاح المتعلق بالاستدامة، بما في ذلك سلامة المنتج والمساهمات الخيرية والصحة البيئية (Michelton and Parbonetti, 2012). إن وجود لجنة استدامة على مستوى مجلس الإدارة مع إشراف خاص على عملية الاستدامة وإعداد التقارير يساعد في تعزيز قضايا الاستدامة وزيادة جودة التقارير (Al-Shaer and Zaman, 2016). كما أن توفير توكيد خارجي مستقل لتقارير الاستدامة يدعم جودة التقارير ويخفف من مخاوف أصحاب المصلحة، وستكون جودة هذه التقارير أكبر عندما يتم توفير التوكيد من قبل متخصص في المراجعة (Al-Shaer and Zaman, 2016; Simnett et al., 2009). وفي ضوء ذلك، يتم قياس لجنة الاستدامة من خلال (أ) متغير وهمي، يأخذ القيمة (1) إذا كان يوجد لجنة استدامة في الشركة، والقيمة صفر بخلاف ذلك، (ب) متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا تم توكيد تقرير الاستدامة من مراجع خارجي، والقيمة صفر بخلاف ذلك. ويرمز لها بالرمز (SuCo_{it}).

7-4 المتغيرات الرقابية

7-4-1 حجم الشركة

تتمتع الشركات الأكبر حجمًا بموارد أكثر يمكن توظيفها في جمع المعلومات والتواصل مع مختلف أصحاب المصلحة. كما أنها أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات المجتمعية مقارنة بالشركات الأصغر حجمًا (Akhter et al., 2022; Masum et al., 2020). ويُنظر إلى شؤونها على أنها ذات مصلحة عامة أكبر. وبالتالي، فهي عادة ما تكون عرضة لمتابعة من قبل المحللين الماليين مقارنة بالشركات الأصغر

حجمًا. واستنادًا إلى نظرية الشرعية، زعم (Benjamin et al., 2017) أن المجتمع يتوقع المزيد من الإفصاح عن المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من الشركات الأكبر حجمًا مقارنة بالشركات الأصغر حجمًا. وفي دراسة حديث نسبياً، استنتجت دراسة (Herbert and Graham, 2022) أن إعداد الإفصاح عن تقارير الاستدامة يتأثر بخصائص الشركات مثل الحجم والعمر ونوع الصناعة التي تنتمي لها الشركة، ويرمز لها بالرمز ($Fsize_{it}$).

7-4-2 عمر الشركة

تقترح نظرية الشرعية أن الوجود المجتمعي للشركة يعتمد إلى حد كبير على كيفية قبول تلك الشركة في المجتمع الذي تدير فيه عملياتها. ونظرًا لأن العمليات التي تقوم بها الشركة يمكن أن تؤثر على بيئتها، وأن المجتمع الذي تعمل فيه الشركة يمكن أن يؤثر أيضًا على بقاء الشركة، فإن عدد السنوات التي تعمل فيها الشركة بنجاح في مجتمع ما قد يشير إلى القبول المجتمعي للشركة (Juhmani, 2014). كما يعتمد وجود الشركة وقدرتها التنافسية إلى حد ما على التفاعل الذي تقوم به الشركة مع المجتمع. وبالتالي، من المرجح أن يكون للشركات القديمة تفاعلات أطول وأكثر إفادة مع المجتمع مقارنة بالشركات الأصغر عمرًا (Farooq et al., 2021). ومع زيادة عمر الشركة، تزداد أيضًا أنشطتها في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات (Douye and Gospel, 2023). وبالتالي، من المرجح أن تشارك الشركات الأقدم في الإفصاح عن الاستدامة مقارنة بالشركات الأحدث. ولقد وجد (Benjamin et al., 2017) أن عمر الشركة له تأثير إيجابي على درجة الإفصاح في تقرير الاستدامة. ويرمز لها بالرمز ($Fage_{it}$).

7-4-3 الرافعة المالية

تقيس الرافعة المالية الالتزامات طويلة الأجل للشركة، وتشير الرافعة المالية الأعلى إلى نسبة أعلى من الالتزامات في هيكل رأس مال الشركة. وتكون الشركة التي تعتمد على القروض لتمويل أنشطتها مقيدة بالحفاظ على علاقة جيدة مع مختلف أصحاب المصلحة. وهذا يعني أن الشركة قد تمتثل لتوقعات التقارير المالية، ومن المرجح أن تكون مجموعات المصالح الرئيسية مثل حاملي الديون والمساهمين مهتمة بإدارة الشركة. ولخفض عدم التماثل في المعلومات بين المديرين وأصحاب المصلحة الخارجيين، وتجنب المزيد من تكاليف الوكالة، تفصح الشركة عن التزاماتها المتعلقة بالاستدامة وغيرها من المعلومات التي قد يرغب فيها الدائنون والمستثمرون وأصحاب المصلحة الرئيسيون الآخرون (Sabiya et al., 2024). ويعمل هذا الإفصاح على خفض تضارب المصالح وتصوير الشركة ككيان مسؤول في محيطها الاجتماعي. وبموجب نظرية الشرعية، سيؤدي الإفصاح إلى تحسين العلاقة بين الشركة ومجموعات المصالح الرئيسية (Akhter et al., 2022) وجعل الشركة أكثر قبولًا في المجتمع. وهذا ما أكدت عليه دراسة (Sabiya et al., 2022).

(2024) بأن الرافعة المالية لها تأثير إيجابي ومعنوي على الإفصاح عن الاستدامة. ويرمز لها بالرمز (Lev_{it}) .

4-4-7 ربحية الشركة

تعتبر ربحية الشركة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمرون وأصحاب المصلحة الآخرون في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات الاستثمارية. والشركات التي تحقق مستويات مرتفعة من الأرباح، تتوافر لديها الموارد المالية لتمويل والانفاق على الأنشطة التي تساهم في دعم الأداء البيئي والاجتماعي (Douye and Gospel, 2023; Darlis and Syafei, 2024). ويتم قياس ربحية الشركة من خلال معدل العائد على الأصول، ويرمز لها بالرمز (ROI_{it}) .

5-7 نماذج الدراسة التطبيقية

يعتمد الباحث على نماذج الانحدار المتعدد Hierarchical Regression، وتتمثل نماذج اختبار الفروض في النماذج التالية:

أ. النموذج الأول يتناول العلاقة بين المتغير التابع والثلاث متغيرات المستقلة، أي يتناول العلاقة بين جودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة وهيكل الملكية المؤسسية والإدارية والأجنبية، والتي يمثلها النموذج (1).

$$SRQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 InOwn_{it} + \beta_2 ManOwn_{it} + \beta_3 ForOwn_{it} + \beta_4 Fsize_{it} + \beta_5 Fage_{it} + \beta_6 Lev_{it} + \beta_7 ROI_{it} + \varepsilon \quad (1)$$

حيث تعبر SRQ_{it} عن جودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة، $InOwn_{it}$ تعبر عن نسبة الملكية المؤسسية في هيكل الملكية للشركة، $ManOwn_{it}$ تعبر عن نسبة الملكية الإدارية في هيكل الملكية للشركة، وتعبر $ForOwn_{it}$ عن نسبة الملكية الأجنبية في هيكل الملكية للشركة، وتعبر (i) عن الشركة، وتعبر (t) عن الفترة الزمنية.

وإذا كانت معاملات المتغيرات $(\beta_1, \beta_2, \beta_3)$ موجبة، فهذا يعني أن هيكل الملكية يؤثر ايجابياً على جودة الإفصاح في تقرير الاستدامة، والعكس صحيح.

ب. يتناول النموذج الثاني العلاقة بين جودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة وهيكل الملكية المؤسسية والإدارية والأجنبية ولجنة الاستدامة والتي يمثلها النموذج رقم (2).

$$SRQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 InOwn_{it} + \beta_2 ManOwn_{it} + \beta_3 ForOwn_{it} + \beta_4 SuCo_{it} + \beta_5 Fsize_{it} + \beta_6 Fage_{it} + \beta_7 Lev_{it} + \beta_8 ROI_{it} + \varepsilon \quad (2)$$

حيث تعبر $SuCo_{it}$ عن لجنة الاستدامة للشركة (i) خلال الفترة الزمنية (t). وإذا كان معامل المتغير (β_4) موجباً، فهذا يعني أن لجنة الاستدامة تؤثر إيجابياً على جودة الإفصاح في تقرير الاستدامة، والعكس صحيح. أما باقي المتغيرات فتم تعريفها في النموذج السابق.

ج. يتناول النموذج الثالث العلاقة بين جودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة وهيكل الملكية المؤسسية والإدارية والأجنبية ولجنة الاستدامة والأثر التفاعلي بين هيكل الملكية ولجنة الاستدامة، ويمثلها النموذج رقم (3).

$$SRQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 InOwn_{it} + \beta_2 ManOwn_{it} + \beta_3 ForOwn_{it} + \beta_4 SuCo_{it} + \beta_5 (InOwn_{it} * SuCo_{it}) + \beta_6 (ManOwn_{it} * SuCo_{it}) + \beta_7 (ForOwn_{it} * SuCo_{it}) + \beta_8 SuCo_{it} + \beta_9 Fsize_{it} + \beta_{10} Fage_{it} + \beta_{11} Lev_{it} + \beta_{11} ROI_{it} + \varepsilon \quad (3)$$

حيث تعبر $(InOwn_{it} * SuCo_{it})$ عن الأثر التفاعلي بين الملكية المؤسسية ولجنة الاستدامة، تعبر $(ManOwn_{it} * SuCo_{it})$ عن الأثر التفاعلي للملكية الإدارية ولجنة الاستدامة، تعبر $(ForOwn_{it} * SuCo_{it})$ عن الأثر التفاعلي للملكية الأجنبية ولجنة الاستدامة. وإذا كانت معاملات المتغيرات ($\beta_5, \beta_6, \beta_7$) موجبة، فإن يوجد دور إيجابي للجنة الاستدامة في الأثر بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة. وباقي المتغيرات تم تعريفها في النموذجين السابقين. ويلخص الجدول رقم (2) توصيف وكيفية قياس متغيرات البحث والعلاقات المتوقعة.

جدول 2: المتغيرات وأنواعها وكيفية قياسها والعلاقات المتوقعة

المتغير	الرمز	نوعه	التوصيف وطريقة القياس	تأثيره المتوقع
جودة الإفصاح عن تقرير الاستدامة	SRQ_{it}	تابع	يتم قياسه من خلال قياس المبادئ التي حددتها النسخة الرابعة من المبادرة العالمية لتقارير الاستدامة (GRI-4)، وتتمثل هذه المبادئ في التوازن، القابلية للمقارنة، الدقة، التوقيت، الوضوح، الموثوقية، ويلخص الجدول رقم (1) مؤشرات قياس هذه المبادئ.	
الملكية المؤسسية	$InOwn_{it}$	مستقل	يتم قياسه بنسبة عدد أسهم الملكية المؤسسية إلى إجمالي عدد الأسهم القائمة للشركة.	إيجابية
الملكية الإدارية	$ManOwn_{it}$	مستقل	يتم قياسه بنسبة عدد أسهم الملكية الإدارية إلى إجمالي عدد الأسهم القائمة للشركة.	إيجابية
الملكية الأجنبية	$ForOwn_{it}$	مستقل	يتم قياسه بنسبة عدد أسهم الملكية الأجنبية إلى إجمالي عدد الأسهم القائمة للشركة.	إيجابية

المتغير	الرمز	نوعه	التوصيف وطريقة القياس	تأثيره المتوقع
لجنة الاستدامة	SuCo _{it}	معدل	يتم قياس لجنة الاستدامة من خلال: (أ) متغير وهمي، يأخذ القيمة (1) إذا كان يوجد لجنة استدامة في الشركة، والقيمة صفر بخلاف ذلك. (ب) متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا تم توكيد تقرير الاستدامة من مراجع خارجي، والقيمة صفر بخلاف ذلك.	إيجابية
حجم الشركة	Fsize _{it}	رقابي	يتم قياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t).	إيجابية
عمر الشركة	Fage _{it}	رقابي	يتم قياس عمر الشركة باللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات من تاريخ إدراج الشركة في البورصة المصرية وحتى نهاية السنة محل التحليل.	إيجابية
معدل العائد على الأصول	ROI _{it}	رقابي	يتم قياسها بمعدل العائد على الأصول، من خلال قسمة صافي الأرباح للشركة على إجمالي الأصول.	إيجابية
الرفعة المالية (مخاطر التعثر المالي)	Lev _{it}	رقابي	يتم قياسها بإجمالي الالتزامات طويلة الأجل للشركة (i) في نهاية الفترة مقسومة على إجمالي الأصول في نهاية الفترة (t).	إيجابية أو سلبية

8- الدراسة التطبيقية

تتناول الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، والتي تتطلب وصف مجتمع وعينة البحث، وأسلوب جمع البيانات وأدوات التحليل الإحصائي التي اعتمد عليها الباحث في تحليل بيانات البحث.

8-1 وصف الدراسة التطبيقية

8-1-1 تحديد مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في مؤشر الاستدامة المصري SP/EGX ESG اعتباراً من يناير 2025 وعددها ثلاثون شركة، ووضع الباحث مجموعة من الشروط لاختيار الشركات المدرجة في ذلك المؤشر، والتي تمثلت في توافر القوائم المالية السنوية للشركة خلال فترة الدراسة، وكذلك توافر تقرير الحوكمة أو افصاح الشركة عن هيكل الملكية خلال فترة الدراسة وألا تكون تعرضت للشطب أو التوقف أو الاندماج خلال فترة الدراسة وأن يجري عليها تعامل نشط خلال فترة الدراسة. وب تطبيق تلك المعايير اتضح للباحث صلاحية جميع الشركات المدرجة في مؤشر الاستدامة المصري. وبذلك، تكون عينة الدراسة هي نفسها المجتمع، المكون من ثلاثون شركة خلال الفترة من عام 2017 حتى عام 2023 (7 سنوات)، وبالتالي يكون عدد المفردات (30 شركة × 7 سنوات = 210 مفردة)، واعتمد الباحث على القوائم المالية السنوية دون القوائم المالية الفترية، لأن تقارير الاستدامة وهي متغير أصيل في هذه البحث يتم إصدارها بصورة سنوية.

8-1-2 مصادر الحصول على البيانات

اعتمد الباحث في جمع البيانات التي تتطلبها الدراسة التطبيقية على تحليل محتوى القوائم المالية لعينة الشركات محل الدراسة التي تم اختيارها خلال الفترة من عام (2017) وحتى عام (2023) والمتاحة على المواقع الإلكترونية للشركات، وكذلك موقع معلومات مباشر مصر (www.mubasher.info)، وكذلك موقع البورصة المصرية (www.egx.com.eg).

8-2 أدوات تحليل البيانات ونوع الاختبارات المستخدمة

تم الاعتماد في تحليل البيانات التي تم جمعها من القوائم المالية على حزمة البرامج الإحصائية (SPSS 25)، حيث استند التحليل الإحصائي على الاختبارات التالية:

أ. اختبار صلاحية بيانات المتغيرات.

ب. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: وذلك من خلال استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحديد نطاق البيانات من خلال إيجاد الحد الأعلى والأدنى.

ج. استخدام أسلوب تحليل الانحدار الهرمي للتحقق من وجود علاقة سببية لأثر لجنة الاستدامة، على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة لعينة الدراسة، فضلاً عن تحديد درجة وطبيعة هذه العلاقة.

8-2-1 اختبار صلاحية بيانات متغيرات الدراسة

يتطلب فحص مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات إجراء بعض الاختبارات مثل اختبار مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وإجراء اختبار للكشف عن وجود مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity)، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

8-2-1-1 اختبار مدى توافر التوزيع الطبيعي (Test for Normality)

لاختبار ما إذا كانت بيانات المتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، حيث تم الاعتماد على اختبار كولمغوروف سميرونوف (Kolmogorov-Smirnov (K-S) اللامعلمي، والذي يفترض الفرض العدمي له أن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي، أما الفرض البديل يشير إلى أن المجتمع المسحوب منه العينة لا يتبع التوزيع الطبيعي. ويتضح من النتائج الظاهرة بالجدول رقم (3) أن بيانات المتغير التابع لا تتبع التوزيع الطبيعي، نظرًا لأن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) أقل من مستوى المعنوية (α). وفي هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية (Parametric Tests) إلا بعد تحويل المتغير إلى التوزيع الطبيعي. وحيث أن حجم العينة كبير (210)

مشاهدة، فإنه لا تؤثر مشكلة توزيع البيانات سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية على صحة نماذج الدراسة التطبيقية طبقاً لنظرية النهاية المركزية.

جدول 3: نتائج اختبار التوزيع للمتغير التابع (SRQ_{it})

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
SRQ_{it}	.134	210	.000	.901	210	.000
a. Lilliefors Significance Correction						

ولذا تم الاعتماد على الدالة اللوغاريتمية لتحويل متغير جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة (SRQ_{it}) إلى التوزيع الطبيعي، حيث إن مستوى الدلالة الإحصائية ($Sig=0.200$) أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$). والتي يوضحها الجدول رقم (4)، وبالتالي تم التغلب على مشكلة توزيع المتغير التابع، وهو ما ينعكس على دقة النتائج.

جدول 4: توزيع المتغير التابع بعد الاعتماد على الدالة اللوغاريتمية

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	Df	Sig.	Statistic	df	Sig.
SRQ_{it}	.034	210	.200*	.995	210	.729
*. This is a lower bound of the true significance.						
a. Lilliefors Significance Correction						

8-2-1-2 اختبار التداخل أو الازدواج الخطي

لاختبار مدى وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Collinearity Diagnostics بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعدل، تم استخراج معامل تضخم البيانات (VIF) Variance Inflation Factor. والمعيار الذي استند عليه الباحث، هو إذا كانت قيمة (VIF) أقل من أو تساوي (3)، يمكن استنتاج عدم وجود ازدواج بين المتغيرات المستقلة (Hair et al., 2020)، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (5).

جدول 5: نتائج اختبار الارتباط الخطي المتعدد

Coefficients ^a								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-8.012-	6.954		-1.152-	.251		
	InOwnit	-.043-	.026	-.104-	-1.651-	.100	.926	1.080
	ManOwnit	.512	.312	.103	1.640	.103	.932	1.073
	ForOwnit	.203	.056	.233	3.661	.000	.903	1.108
	Fsizeit	.808	.293	.172	2.759	.006	.940	1.064
	Fageit	4.734	.938	.317	5.047	.000	.925	1.081
	ROlit	.081	.072	.073	1.133	.259	.885	1.129
	Levit	.480	.125	.240	3.828	.000	.928	1.078

a. Dependent Variable: SRQit

ويتضح من الجدول رقم (5) أن قيم معامل (VIF) لجميع المتغيرات أقل من الرقم (3)، حيث تراوحت قيمة المعامل بين (1.064، 1.129). كما أن قيم فترة السماح (Tolerance) تراوحت بين (0.885)، (0.940) وهي أقل من الرقم واحد صحيح لجميع المتغيرات، مما يعني وجود ارتباط ضعيف جداً بين المتغيرات، وبالتالي لا تعاني نماذج الدراسة التطبيقية من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي.

ويوضح الجدول رقم (6) مصفوفة معامل الارتباط بيرسون بين جميع متغيرات الدراسة، وهي توفر مؤشر مبدئي وليس نهائي عن العلاقة بين المتغيرات، وبفحص معاملات الارتباط ومعنوية الارتباط، يتضح وجود علاقة ارتباط عكسية غير معنوية بين جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة (SRQ_{it}) والملكية المؤسسية ($InOwn_{it}$)، حيث كانت مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) أكبر من مستوى المعنوية المقبول (α). أما فيما يتعلق بالملكية الإدارية ($ManOwn_{it}$) يتضح وجود علاقة ارتباط إيجابية، ولكنها غير معنوية. وبالنسبة للملكية الأجنبية ($ForOwn_{it}$)، يتضح وجود علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية، حيث بلغت مستوى الدلالة الإحصائية المحسوب (0.001) وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول. وبالتالي يتوافر مؤشر مبدئي عن تأثير الملكية الأجنبية تأثيراً إيجابياً على مستوى جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة. وفيما يتعلق بالمتغير المعدل، حيث اعتمد الباحث على مقياسين له، وهما وجود لجنة الاستدامة ($SuCo1_{it}$)، وتوكيد تقارير الاستدامة ($SuCo2_{it}$)، ويتضح وجود علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية للجنة الاستدامة مقاسة بكلا المقياسين على جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة. حيث بلغت مستوى الدلالة الإحصائية المحسوب لكلا المتغيرين (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المقبول (0.05).

وبفحص معاملات الارتباط للمتغيرات الرقابية والتي يوضحها الجدول رقم (6)، يتضح وجود ارتباط معنوي بين حجم الشركة ($Fsize_{it}$) معبراً عنه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وعمر الشركة ($Fage_{it}$) معبراً عنه باللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات إدراج الشركة في البورصة المصرية، وكذلك الرافعة المالية (Lev_{it})، وبالتالي وجود علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين تلك المتغيرات وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة. وذلك لأن مستوى الدلالة الإحصائية المحسوب أقل من مستوى الدلالة المقبول.

إلا أنه لا يمكن التسليم بصحة هذه العلاقات حتى يقوم الباحث بعرض نتائج اختبارات فروض الدراسة إحصائياً، لأن معاملات الارتباط السابقة تعطي مؤشراً أولياً عن وجود أثر للجنة الاستدامة على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة بغض النظر عن معنوية هذه العلاقات.

جدول 6: مصفوفة معامل الارتباط بيرسون بين جميع متغيرات الدراسة

Correlations		SRQ _{it}	InOwn _{it}	ManOwn _{it}	ForOwn _{it}	SuCol _{it}	SuCo2 _{it}	Fsize _{it}	Fage _{it}	ROI _{it}	Levit
SRQ _{it}	Pearson Correlation	1	-.118-	.053	.222**	.721**	.722**	.151*	.327**	.070	.239**
	Sig. (2-tailed)		.089	.442	.001	.000	.000	.029	.000	.313	.000
InOwn _{it}	Pearson Correlation	-.118-	1	.071	-.220**	-.015-	-.044-	-.028-	.009	.172*	.082
	Sig. (2-tailed)	.089		.306	.001	.834	.526	.681	.892	.012	.239
ManOwn _{it}	Pearson Correlation	.053	.071	1	-.098-	.014	.053	.057	-.168*	.117	.065
	Sig. (2-tailed)	.442	.306		.159	.842	.444	.413	.015	.090	.348
ForOwn _{it}	Pearson Correlation	.222**	-.220**	-.098-	1	.126	.130	.024	-.049-	-.235**	.019
	Sig. (2-tailed)	.001	.001	.159		.069	.061	.732	.480	.001	.789
SuCol _{it}	Pearson Correlation	.721**	-.015-	.014	.126	1	.783**	.116	.232**	.178**	.344**
	Sig. (2-tailed)	.000	.834	.842	.069		.000	.093	.001	.010	.000
SuCo2 _{it}	Pearson Correlation	.722**	-.044-	.053	.130	.783**	1	.077	.158*	.071	.153*
	Sig. (2-tailed)	.000	.526	.444	.061	.000		.266	.022	.304	.027
Fsize _{it}	Pearson Correlation	.151*	-.028-	.057	.024	.116	.077	1	.018	.104	-.204**
	Sig. (2-tailed)	.029	.681	.413	.732	.093	.266		.791	.131	.003
Fage _{it}	Pearson Correlation	.327**	.009	-.168*	-.049-	.232**	.158*	.018	1	.148*	.105
	Sig. (2-tailed)	.000	.892	.015	.480	.001	.022	.791		.032	.128
ROI _{it}	Pearson Correlation	.070	.172*	.117	-.235**	.178**	.071	.104	.148*	1	-.031-
	Sig. (2-tailed)	.313	.012	.090	.001	.010	.304	.131	.032		.660
Lev _{it}	Pearson Correlation	.239**	.082	.065	.019	.344**	.153*	-.204**	.105	-.031-	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.239	.348	.789	.000	.027	.003	.128	.660	

**, Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*, Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

8-3 التحليل الوصفي للمتغيرات

اعتمدت الدراسة في التحليل الوصفي على تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغيرات متصلة ومتغيرات متقطعة (منفصلة) والتي يوضحها الجدول رقم (7) كما يلي:

جدول 7: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولاً: المتغيرات المتصلة						
المتغير	رمز المتغير	N	Mean	Min	Max	Std. Dev.
جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة	SRQ _{it}	210	28.898986	13.0950	45.3330	11.1796911
الملكية المؤسسية	InOwn _{it}	210	29.884605	4.5660	376.5020	26.8635308
الملكية الإدارية	ManOwn _{it}	210	3.600210	.0000	9.7950	2.2432774
الملكية الأجنبية	ForOwn _{it}	210	13.358595	.0000	41.9200	12.8119660
حجم الشركة	Fsize _{it}	210	21.460166	13.3180	25.1918	2.3821659
عمر الشركة	Fage _{it}	210	2.673630	.0000	3.8501	.7492459
العائد على أصول الشركة	ROI _{it}	210	9.782159	.0000	61.6563	10.0332132
الرافعة المالية	Lev _{it}	210	5.964246	.0000	28.5608	5.5987773
ثانياً: المتغيرات المنفصلة						
المتغير	رمز المتغير	0		1		نسبة
		عدد	نسبة	عدد	نسبة	
وجود لجنة الاستدامة	SuCo1 _{it}	133	63.333333	77	36.666667	
توكيد تقارير الاستدامة	SuCo2 _{it}	155	73.809524	55	26.190476	

أولاً: المتغيرات المتصلة

تتمثل المتغيرات المتصلة للدراسة في جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة (SRQ_{it})، نسبة الملكية المؤسسية (InOwn_{it})، نسبة الملكية الإدارية (ManOwn_{it})، نسبة الملكية الأجنبية (ForOwn_{it})، حجم الشركة (Fsize_{it})، العائد على الأصول (ROA_{it})، الرافعة المالية (Lev_{it})، وعمر الشركة (Age_{it}). وتظهر نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المتصلة كما هو موضح في الجدول (7) أن: متوسط جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة (28.898986)، والجدير بالذكر أن جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة تم قياسها وفقاً للجدول رقم (1)، بقسمة درجات المؤشرات التي حصلت عليها الشركة على الحد الأقصى لمجموع درجات المؤشرات التي اعتمد عليها الباحث (84 درجة) وهو مقياس شائع في قياس جودة الإفصاح عن تقارير

الاستدامة (Das et al., 2024; Nuhu and Alam, 2024). ونلاحظ انخفاض الانحراف المعياري (11.1796911) عن المتوسط (28.898986) وبالتالي عدم تشتت مفردات العينة. وينطبق هذا التحليل على جميع المتغيرات المتصلة باستثناء العائد على أصول الشركة، حيث كان الانحراف المعياري أكبر من المتوسط، بما يشير إلى تشتت مفردات العينة. ويعتبر هذا وضعاً طبيعياً في قطاع به شركات ذات أحجام مختلفة.

ثانياً: المتغيرات المنقطعة

تتمثل المتغيرات المنقطعة في مقاييس لجنة الاستدامة، وهما عدد الشركات التي يوجد بها لجنة الاستدامة (SuCo1_{it})، وعدد الشركات التي تقوم بتوكيد تقارير الاستدامة (SuCo2_{it}). حيث بلغت نسبة عدد الشركات التي يوجد بها لجنة الاستدامة 36.67 % وهي نسبة ضعيفة، ومن المتوقع ارتفاعها في السنوات القادمة، نظراً للتعليمات الصادرة من هيئة الرقابة المالية حديثاً بخصوص الإفصاح عن تقارير الاستدامة. كما بلغت نسبة الشركات التي قامت بتوكيد تقارير الاستدامة 26 % من شركات العينة، وهي نسبة منخفضة جزئياً ومن المتوقع ارتفاعها في السنوات القادمة للسبب المذكور.

4-8 نتائج التحليل الإحصائي لفروض الدراسة

4-8-1 نتائج التحليل الإحصائي لأثر هيكل الملكية على جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة يتناول الفرض الأول والثاني والثالث، الأثر المتوقع لنمط الملكية المؤسسية والإدارية والأجنبية على جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، وتم تطوير النموذج الأول لاختبار هذه الفروض الثلاثة، وقد تم تقدير معالم النموذج الإحصائي المقترح لجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على المتغيرات التفسيرية كما هو موضح في الجدول رقم (8)، إذ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج هي (sig=0.003) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي نستنتج وجود تأثير لهيكل الملكية على جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، وتفسر المتغيرات المستقلة 23.6% من التغير في المتغير التابع وفقاً لما يظهره معامل التحديد المعدل R^2 adj.

جدول 8: نتائج تحليل الانحدار لنموذج البحث الأول

المتغيرات التفسيرية	معامل الانحدار	مستوى الدلالة الإحصائية (sig)
نسبة الملكية المؤسسية ($InOwn_{it}$)	-0.103753	.100
نسبة الملكية الإدارية ($ManOwn_{it}$)	0.102702	.103
نسبة الملكية الأجنبية ($ForOwn_{it}$)	0.232947	.000
حجم الشركة ($Fsize_{it}$)	0.172084	.006
عمر الشركة ($Fage_{it}$)	0.317248	.000
معدل العائد على الأصول (ROI_{it})	0.072799	.259
الرافعة المالية (Lev_{it})	0.240301	.000
ثابت الانحدار	-8.011590	
معامل التحديد المعدل $adj R^2$	0.235901	
مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج ككل (sig)	.003	

كما يوضح الجدول رقم (8)، وجود علاقة عكسية بين نسبة الملكية المؤسسية (معامل الانحدار للمتغير -0.103753) وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، كما أن هذه العلاقة غير معنوية لأن مستوى الدلالة الإحصائية المحسوب (0.100) أكبر مستوى المعنوية المقبول (0.05)، ويؤكد الباحث على اتفاق تحليل الارتباط مع تحليل الانحدار على وجود علاقة عكسية غير معنوية بين الملكية المؤسسية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Nuhu and Alam, 2024) بأن الملكية المؤسسية تؤثر سلباً على مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة، كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (محمد، 2025) والتي طبقت على نفس العينة التي اعتمد عليها الباحث، بوجود علاقة عكسية بين الملكية المؤسسية والافصاح عن معلومات الاستدامة.

ويعلل الباحث العلاقة العكسية بين هيكل الملكية المؤسسية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة، إلى العديد من الأسباب، منها ما يرتبط بتركيز الشركات على المنافع المالية قصيرة الأجل، وأبعاد الاستدامة بطبيعتها ذات بعد استراتيجي مما ينعكس على جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة، ومنها ما يرتبط بالالتزام الشركات التي تكون الغالبية لهيكل الملكية المؤسسية بالحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح عن أبعاد الاستدامة، أيضاً ضعف الضغط من جانب الملاك المستثمرين على الإدارة للالتزام بزيادة مستوى وجودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة المختلفة.

كما يتضح وجود علاقة إيجابية بين نسبة الملكية الإدارية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة (معامل الانحدار للمتغير 0.102702)، كما أن هذه العلاقة غير معنوية لأن مستوى الدلالة الإحصائية المحسوب (0.103) أكبر من مستوى المعنوية المقبول (0.05)، ويؤكد الباحث على اتفاق تحليل الارتباط مع تحليل الانحدار على وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين نسبة الملكية الإدارية وجودة الإفصاح عن

تقارير الاستدامة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراستي (Indy et al., 2022; Gimbason and Yahaya, 2024) أن الملكية الإدارية لا تؤثر بشكل معنوي على تقارير الاستدامة.

ويعمل الباحث التأثير الإيجابي غير المعنوي للملكية الإدارية على جودة الإفصاح في تقرير الاستدامة إلى العديد من الأسباب، منها ما يرتبط بالاهتمام بالصورة العامة للشركة دون الاهتمام بالتأثير الفعلي. فقد تهتم إدارة الشركة بتحسين صورة الشركة أمام المستثمرين، ولكن ليس بالضرورة بالقدر الكافي من الإفصاح أو بتوفير معلومات تفصيلية عن أبعاد الاستدامة. كذلك، قد تتوافر الرغبة لدى الإدارة لتحسين جودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة، ولكن لا تتوافر الخبرة اللازمة أو الموارد المالية لدعم جودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة. فضلاً عن الالتزام الشكلي دون الالتزام الموضوعي مما يخفض تأثير الملكية الإدارية على جودة الإفصاح، بحيث يكون تأثيرها إيجابي، ولكن غير معنوي.

وأظهرت نتائج اختبار النموذج الأول أيضاً وجود علاقة إيجابية بين نسبة الملكية الأجنبية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة (معامل الانحدار للمتغير 0.232947)، كما أن هذه العلاقة الإيجابية كانت معنوية لأن مستوى الدلالة الإحصائية المحسوب (0.000) أقل من مستوى المعنوية المقبول (0.05)، ويؤكد الباحث على اتفاق تحليل الارتباط مع تحليل الانحدار على وجود علاقة إيجابية ومعنوية. وهو ما يعني وجود تأثير إيجابي ومعنوي للملكية الأجنبية على جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت لها دراسات (Das et al., 2024; Nuhu and Alam, 2024; Bedi and Singh, 2024; Prayogo et al., 2024) على مستوى العالم العربي، تتفق هذه النتيجة مع دراستي (Al Amosh and Khatib, 2022; Mahdi et al., 2023) بأن الملكية الأجنبية تؤثر تأثيراً إيجابياً ومعنوياً في مجال الإفصاح عن الاستدامة. كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة مماثلة طبقت على نفس العينة (محمد، 2025) بوجود علاقة إيجابية ومعنوية للملكية الأجنبية على الإفصاح الكمي عن معلومات الاستدامة.

ويعمل الباحث الأثر الإيجابي والمعنوي للملكية الأجنبية على جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة إلى العديد من الأسباب، منها ما يرتبط بطبيعة المستثمر الأجنبي بالالتزام بمعايير ومتطلبات الإفصاح الدولية، فضلاً عن ميل الشركات التي ترتفع فيها نسبة الملكية الأجنبية إلى دعم جودة الإفصاح عن الاستدامة للحصول على التمويل المستدام من المؤسسات المالية الدولية. كذلك، يمتلك المستثمرون الأجانب قدرات عالية في التحليل مما يخفض ممارسات الالتزام الشكلي والتلاعب في تقارير الإفصاح عن الاستدامة. وكذلك امتلاكهم للمعرفة المتقدمة في مجال الإفصاح والالتزام بالممارسات المستدامة مما يشجع مديري الشركات على زيادة جودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية، يتضح للباحث وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من حجم الشركة معبراً عنه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وكذلك عمر الشركة معبراً عنه باللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات ادراج الشركة في البورصة المصرية، وكذلك لمتغير الرافعة المالية معبراً عنها بنسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، حيث كانت مستوى الدلالة الإحصائية المحسوبة لهذه المتغيرات أقل من مستوى المعنوية المقبول والتي يوضحها الجدول (8).

ويمكن للباحث تلخيص نتائج اختبار النموذج الإحصائي رقم (1) والتي يوضحها الجدول (8)، برفض الفرض البديل الأول بوجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة، وقبول الفرض البديل الثاني والثالث بوجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية والأجنبية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

4-2 نتائج التحليل الإحصائي لأثر لجنة الاستدامة على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة

اعتمد الباحث في اختبار الأثر المرتبط بلجنة الاستدامة بالتعبير عنه بمتغيرين لأغراض التحليل الأساسي والاضافي، يتناول المتغير الأول وجود لجنة استدامة في الشركات محل الاختبار من عدمه، حيث تم التعبير عنه بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة وجود لجنة استدامة بالشركة والقيمة صفر في الحالات بخلاف ذلك، وتم التعبير عنه بالرمز $(SuCo1_{it})$. أما المتغير الثاني، يتم قياس أثر لجنة الاستدامة من خلال قيام شركات العينة بتوكيد تقارير الاستدامة من عدمه، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة توكيد تقارير الاستدامة والقيمة (صفر) في الحالات الأخرى بخلاف ذلك، وتم التعبير عنه بالرمز $(SuCo2_{it})$. ويوضح الجدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار لأثر وجود لجنة الاستدامة على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة، عندما يتم قياس لجنة الاستدامة بوجودها في الشركة $(SuCo1_{it})$ من عدمه كما سبق بيانه.

جدول 9: نتائج تحليل الانحدار لنموذج البحث الثاني
(قياس لجنة الاستدامة بوجودها في الشركة من عدمه)

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.833	5.327		1.283	.201
	InOwn _{it}	-.032	.020	-.078	-1.658	.099
	ManOwn _{it}	.494	.233	.099	2.116	.036
	ForOwn _{it}	.111	.042	.128	2.643	.009
	SuCo1 _{it}	15.197	1.199	.657	12.674	.000
	Fsize _{it}	.307	.222	.065	1.381	.169
	Fage _{it}	3.060	.713	.205	4.289	.000
	ROI _{it}	-.059	.055	-.053	-1.074	.284
	Lev _{it}	.001	.101	.000	.008	.994
a. Dependent Variable: SRQit						
ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	15399.439	8	1924.930	36.084	.000 ^b
a. Dependent Variable: SRQit						
b. Predictors: (Constant), Levit, ForOwnit, Fageit, Fsizeit, ManOwnit, InOwnit, ROIit, SuCo1it						
Model		R	R Square	Adjusted R Square		
1		.768 ^a	.590	.573		

وبتحليل النتائج التي يظهرها الجدول رقم (9)، يتضح وجود تحسن جوهري في معامل التحديد المعدل ($adj R^2$)، حيث ارتفع معامل التحديد المعدل ($adj R^2$) من 23.59% في النموذج السابق بدون أثر لجنة الاستدامة إلى 57.3%، وهو يعكس ارتفاع القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة في تفسير المتغيرات التي يتضمنها. ويدل على وجود أثر إيجابي ومعنوي للجنة الاستدامة على جودة الإفصاح في تقرير الاستدامة. كما أنه إذا نظرنا إلى معامل الانحدار لمتغير لجنة الاستدامة ($SuCo1_{it}$)، نجد أنه إيجابي (0.657) ومعنوي لأن مستوى الدلالة الإحصائية المحسوبة (0.000) أقل من مستوى المعنوية المقبول (0.05). وهذه النتائج تتفق مع دراسة (Liao et al., 2015; Al-Shaer and Zaman, 2016; Biswas et al., 2018; Dammak Ben Hlima, et al., 2024) بأن وجود لجنة الاستدامة في الشركة تساعد في زيادة جودة الإفصاح عن الأنشطة الاقتصادية، والبيئية والاجتماعية والحوكمة، وضمان

الإفصاح الفعال عن تلك الأنشطة. وهذا يقود الباحث نحو قبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة إيجابية ومعنوية للدور المعدل للجنة الاستدامة على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة.

وللأخذ في الاعتبار الأثر المشترك بين هيكل الملكية ولجنة الاستدامة على جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة، يتناول الجدول رقم (10) مخرجات تحليل الانحدار عند إدخال الأثر المشترك لوجود لجنة الاستدامة على الملكية المؤسسية ($InOwn_{it_SuCo1_{it}}$) والأثر المشترك مع الملكية الإدارية ($ManOwnit_SuCo1_{it}$) والأثر المشترك مع الملكية الأجنبية ($ForOwnit_SuCo1_{it}$).

جدول 10: نتائج تحليل الانحدار لنموذج البحث الثاني، الأثر المشترك بين وجود لجنة الاستدامة مع متغيرات هيكل الملكية

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.781	5.463		1.241	.216
	InOwnit	-.030	.020	-.072	-1.473	.142
	ManOwnit	.497	.301	.100	1.652	.100
	ForOwnit	.108	.055	.123	1.943	.053
	SuCo1it	16.360	3.553	.707	4.604	.000
	InOwnit_SuCo1it	-.038	.078	-.055	-.487	.627
	ManOwnit_SuCo1it	.013	.498	.003	.026	.979
	ForOwnit_SuCo1it	-.005	.091	-.005	-.057	.954
	Fsizeit	.308	.227	.066	1.356	.177
	Fageit	3.051	.731	.204	4.172	.000
	ROlit	-.057	.056	-.051	-1.019	.310
	Levit	.002	.103	.001	.015	.988
a. Dependent Variable: SRQit						
ANOVA ^a						
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1 Regression	15413.845	11	1401.259	25.910	.000 ^b	
a. Dependent Variable: SRQit						
b. Predictors: (Constant), Levit, ForOwnit, Fageit, Fsizeit, ManOwnit, InOwnit, ROlit, InOwnit_SuCo1it, ForOwnit_SuCo1it, ManOwnit_SuCo1it, SuCo1it						
Model		R	R Square	Adjusted R Square		
1		.768 ^a	.590	.567		

وينتضح من نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (10) عدم وجود تغيير جوهري في معامل التحديد المعدل بين استبعاد ووجود الأثر المشترك للجنة الاستدامة مع هيكل الملكية على جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة. وهو ما يعني أن وجود لجنة الاستدامة في الشركة بغض النظر عن هيكل الملكية يؤثر تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة.

وكتحليل إضافي، اعتمد الباحث على مقياس بديل للجنة الاستدامة، حيث تم الاعتماد على تأكيد تقارير الاستدامة من مراجع خارجي ($SuCo2_{it}$)، وهو ما ظهر جلياً في بعض شركات العينة. ويوضح الجدول رقم (11) نتائج تحليل الانحدار لنموذج البحث الثاني في ظل الاعتماد على تأكيد تقارير الاستدامة كمتغير معدل للعلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة.

جدول 11: نتائج تحليل الانحدار لنموذج البحث الثاني، لأثر تأكيد تقارير الاستدامة

على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.405	5.011		.081	.936
	InOwn _{it}	-.032-	.019	-.078	-1.729	.085
	ManOwn _{it}	.289	.224	.058	1.291	.198
	ForOwn _{it}	.122	.040	.140	3.039	.003
	SuCo2 _{it}	15.958	1.146	.629	13.921	.000
	Fsize _{it}	.545	.210	.116	2.594	.010
	Fage _{it}	3.343	.678	.224	4.929	.000
	ROI _{it}	.026	.051	.024	.511	.610
	Lev _{it}	.287	.091	.144	3.163	.002
a. Dependent Variable: SRQit						
ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16300.031	8	2037.504	41.696	.000 ^b
a. Dependent Variable: SRQit						
b. Predictors: (Constant), Levit, ForOwnit, Fageit, Fsizeit, ManOwnit, InOwnit, SuCo2it, ROIit						
Model Summary						
Model	R	R Square	Adjusted R Square			
1	.790 ^a	.624	.609			
a. Predictors: (Constant), Levit, ForOwnit, Fageit, Fsizeit, ManOwnit, InOwnit, SuCo2it, ROIit						

ومن نتائج التحليل التي يظهرها الجدول رقم (11) يتضح وجود أثر إيجابي ومعنوي لتوكيد تقارير الاستدامة على العلاقة بين نمط الملكية الأجنبية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة. حيث بلغت مستوى الدلالة الإحصائية المحسوبة (sig) مستوى أقل من مستوى المعنوية المقبول، وبالتالي يمكننا استنتاج بأنه في ظل الاعتماد على أي مقياس من مقاييس لجنة الاستدامة، سواء كان وجود لجنة الاستدامة في الشركة أو توكيد تقارير الاستدامة يؤثر بصورة إيجابية ومعنوية على العلاقة بين نمط الملكية الأجنبية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة. كما يلاحظ الباحث وجود تحسن معنوي في القدرة التفسيرية للنموذج في تفسير المتغيرات التي يتضمنها عند الاعتماد على توكيد تقارير الاستدامة، حيث ارتفع معامل التحديد المعدل (R^2 adj) من 23.59% في النموذج السابق بدون أثر لجنة الاستدامة إلى 60.9%. وتقتصر هذه النتائج أن توكيد تقارير الاستدامة يساهم بنسبة 37.31% في دعم جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة (60.9% - 23.59%).

كذلك توضح النتائج، وجود أثر سلبي، ولكن غير معنوي لتوكيد تقارير الاستدامة على العلاقة بين نمط الملكية المؤسسية ($\ln Own_{it}$) وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة، حيث بلغ معامل الانحدار لمتغير الملكية المؤسسية (-0.078) ومستوى الدلالة الإحصائية المحسوب (0.085). وهذه النتائج تتفق مع دراسات (Sarhan and Al-Najjar, 2022; Jiang et al., 2023; Wei et al., 2024; Nuhu and Alam, 2024)، بأن الملكية المؤسسية تؤثر تأثيراً سلبياً على مستوى الإفصاح عن أبعاد الاستدامة.

كما توضح النتائج السابقة، وجود أثر إيجابي، ولكن غير معنوي لتوكيد تقارير الاستدامة على العلاقة بين نمط الملكية الإدارية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة، حيث بلغ معامل الانحدار لمتغير الملكية الإدارية (0.058) ومستوى الدلالة الإحصائية (0.198)، وهذه النتائج تتفق مع النتائج التي توصلت لها دراسات (Indy et al., 2022; Gimbason and Yahaya, 2024) بأن الملكية الإدارية تؤثر تأثيراً إيجابياً، ولكن غير معنوي في الإفصاح عن أبعاد الاستدامة.

كما يستنتج الباحث وجود أثر إيجابي ومعنوي لتوكيد تقارير الاستدامة على العلاقة بين هيكل الملكية الأجنبية ($For Own_{it}$) وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة، حيث بلغ معامل الانحدار لمتغير الملكية الأجنبية (0.140) ومستوى الدلالة الإحصائية المحسوب (0.003). وهذه النتيجة تتفق مع دراسات (Rustam et al., 2019; Das et al., 2024; Nuhu and Alam, 2024; Bedi and Singh, 2024; Prayogo et al., 2024) حيث استنتجت تلك الدراسات -التي طبقت في بيئات مختلفة- بوجود تأثير إيجابي ومعنوي لهيكل الملكية الأجنبية على دعم الإفصاح عن جميع أبعاد الاستدامة وكذلك الإفصاح عن انبعاثات الكربون. كذلك تتفق تلك النتيجة مع نتائج الدراسات التي تمت على مستوى العالم

العربي (Al Amosh and Khatib, 2022; Mahdi et al., 2023) بوجود تأثير إيجابي ومعنوي لهيكل الملكية الأجنبية على دعم الإفصاح عن أبعاد الاستدامة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية، وعند الاعتماد على تأكيد تقارير الاستدامة كمتغير بديل للجنة الاستدامة، تظهر نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من حجم الشركة وعمر الشركة والرافعة المالية على جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة، حيث انخفضت مستوى الدلالة الإحصائية المحسوبة (sig) لهذه المتغيرات عن مستوى المعنوية المقبول.

3-4-8 أثر الالتزام بمتطلبات هيئة الرقابة المالية على القضية البحثية المطروحة

قام الباحث بتحليل الفترة الزمنية لعامي 2022، 2023 والتي تلزم فيها هيئة الرقابة المالية الشركات بالإفصاح عن تقارير الاستدامة، وفي ضوء الدراسة التطبيقية لهذا البحث، يكون حجم العينة (30 شركة) بإجمالي (60 مفردة)، واكتفى الباحث بإجراء تحليل وصفي للمتغيرات ومقارنتها بالتحليل الوصفي للعينة خلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2023 (210 مفردة)، للوقوف على تطور الإفصاح عن تقارير الاستدامة في جمهورية مصر العربية، ويوضح الجدول رقم (12) نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المتصلة والمتقطعة. مع ملاحظة عدم إمكانية إجراء تحليل الانحدار لصغر حجم العينة وبالتالي لا يمكن الاعتماد على نتائج تحليل الانحدار.

جدول 12: نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المتصلة

خلال الفترة من عام 2022 إلى عام 2023

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
SRQit	60	26.2860	45.3330	42.376767	4.5581624
Valid N (listwise)	60				
نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المتقطعة خلال الفترة من عام 2022 إلى عام 2023					
	SuCo1it		SuCo2it		
	0	1	0	1	
Frequency	0	60	5	55	
Percent	0	100	8.333333	91.666667	

وتظهر نتائج التحليل الوصفي في الجدول رقم (12) وجود تحسن معنوي في جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة، حيث ارتفع المتوسط من (28.899) والتي يظهرها الجدول رقم (7) إلى (42.377)، وهو ما يعني التزام عينة الشركات بمؤشرات جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة التي اقترحتها الدراسة الحالية. وبالنظر إلى مدى التزام الشركات بتعليمات هيئة الرقابة المالية بوجود لجنة استدامة مستقلة داخل الشركة، نجد أن جميع شركات العينة التزم بتعليمات هيئة الرقابة المالية، حيث بلغت نسبة وجود لجنة الاستدامة في الشركات 100%، وفيما يتعلق بتوكيد تقارير الاستدامة، تظهر النتائج التزام الشركات بنسبة 91.67 %، وهي نسبة معنوية. وهذه النتائج تؤكد التزام الشركات المدرجة في مؤشر الاستدامة المصري بتعليمات هيئة الرقابة المالية ووجود تحسن معنوي في جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة، وهو ما يؤكد أهمية ضرورة وجود لجان الاستدامة في الشركات.

9- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

9-1 النتائج

في ضوء نتائج الدراسة التطبيقية، يمكن إبراز النتائج التي توصل إليها الباحث على النحو التالي:

- يوجد علاقة إيجابية ومعنوية ذات دلالة إحصائية بين هيكل الملكية الأجنبية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة للشركات المصرية المدرجة في مؤشر الاستدامة المصري.
- يوجد علاقة إيجابية، ولكن غير معنوية بين هيكل الملكية الإدارية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة للشركات المصرية المدرجة في مؤشر الاستدامة المصري.
- يوجد علاقة سلبية، ولكن غير معنوية بين هيكل الملكية المؤسسية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة للشركات المصرية المدرجة في مؤشر الاستدامة المصري.
- تؤثر المتغيرات الرقابية (حجم الشركة، عمر الشركة، الرافعة المالية) بصورة معنوية على جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة للشركات المصرية المدرجة في مؤشر الاستدامة المصري.
- يوجد أثر إيجابي ومعنوي ذو دلالة إحصائية لوجود لجنة الاستدامة في الشركة على العلاقة بين هيكل الملكية الأجنبية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة للشركات المصرية المدرجة في مؤشر الاستدامة المصري.

- يوجد أثر إيجابي ومعنوي ذو دلالة إحصائية لتوكيد تقارير الاستدامة في الشركة على العلاقة بين هيكل الملكية الأجنبية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة للشركات المصرية المدرجة في مؤشر الاستدامة المصري.
- يوجد تأثير غير معنوي لجنة الاستدامة على العلاقة بين الملكية الإدارية والمؤسسية وجودة الإفصاح في تقارير الاستدامة للشركات المصرية المدرجة في مؤشر الاستدامة المصري.
- يوجد تطور ملحوظ في التزام الشركات المصرية المدرجة في مؤشر الاستدامة المصري بوجود لجان الاستدامة وتوكيد تقارير الاستدامة وهو ما انعكس على ارتفاع جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة بأبعاده المختلفة.

2-9 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل لها الباحث، يوصي الباحث بما يلي:

- على مستوى هيئة الرقابة المالية

- دراسة العوامل التي تقود الشركات نحو زيادة مستوى جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة، وتوجيه نظر الشركات إلى تلك العوامل، وتحفيز الشركات التي توفر تقارير استدامة ذات جودة مرتفعة.
- وضع معايير واضحة لعمل لجان الاستدامة وآليات تقييم أدائها لضمان تحقيق أهدافها، مع إلزام الشركات بتكوين وتفعيل لجان استدامة يكون لها دور موضوعي وليس شكلي في الإشراف على ودعم الإفصاح عن أبعاد الاستدامة. - إلزام الشركات بتوفير معلومات عن لجان الاستدامة مثل عدد الأعضاء ونوعهم سواء مستقلين أو غير مستقلين وعدد مرات الاجتماع خلال السنة.
- تشجيع الشركات على تبني تقارير الاستدامة الرقمية والذكية لزيادة دقة الإفصاح عن الأداء المستدام ويسهل الوصول إليه من جانب أصحاب المصلحة.
- تحديث التشريعات والقوانين التي تلزم الشركات بتفعيل مهام لجان الاستدامة داخل الشركات. والتي تتطلب تنوع الخبرات في لجان الاستدامة، أسوة بالتعليمات الصادرة بتشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة المصرية بما يضمن اعداد تقارير استدامة توفر معلومات تفصيلية يمكن الاعتماد عليها.

- على مستوى جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

- ضرورة عقد ورش تدريبية لتوعية إدارة الشركات بكيفية إعداد تقارير استدامة توفر معلومات يمكن الاعتماد عليها.
- تشجيع الشركات على ضرورة توكيد تقارير الاستدامة لما تحوز على أهمية في الوقت الراهن.

- على مستوى هيئة سوق الأوراق المالية المصرية

- ضرورة التدريب والتوعية بأهمية الاستدامة، من خلال تنظيم وعقد ورش وندوات وتوفير برامج تدريبية للإدارات والمجالس الإدارية لتعريفهم بأهمية الاستدامة وأثرها على الشفافية، مع التركيز على تعزيز الالتزام بالقوانين والمعايير الدولية في مجال الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

- على مستوى الجامعات وجهات البحث المصرية

- عقد ندوات ومؤتمرات تتناول مشاكل اعداد تقارير الاستدامة واقتراح الحلول التي تتغلب على تلك المشاكل، واقتراح معايير واضحة للحكم على جودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة.

9-3 مجالات البحث المستقبلية

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تدعيم تلك النتائج في بيئة الأعمال المصرية، من خلال تناول العناصر التالية بالبحث والتحليل:

- الدور المعدل للجنة المراجعة على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة.
- الدور المعدل لحوكمة الشركات على العلاقة بين محددات الإفصاح عن تقارير الاستدامة وهيكل الملكية.
- أثر توكيد تقارير الاستدامة على جودة الإفصاح عن أبعاد الاستدامة.
- أثر التعليمات الصادرة من هيئة الرقابة المالية بخصوص تقارير الاستدامة على العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة.
- الدور المعدل للجنة الاستدامة على العلاقة بين الإفصاح عن الأداء المستدام وممارسات إدارة الأرباح.
- أثر لجنة الاستدامة وتوكيد تقارير الاستدامة على ممارسات إدارة الأرباح.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

البورصة المصرية، (2019)، الدليل الإرشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن تقارير الاستدامة، متاح من خلال الرابط التالي:

https://www.egx.com.eg/getdoc/6647f2ce-9c34-480e-868c-d06f01e0dda5/EGX-Model-Guidance-on-ESG_ar-23-10-2016.aspx

الحناوي، السيد محمود، (2019)، أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، 6(1): 66-114.

خليل، علي محمود مصطفى، إبراهيم، منى مغربي محمد. (2015). أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *الفكر المحاسبي*، 19(1): 613-673.

الوقائع المصرية، ملحق للجريدة الرسمية، العدد 160 (تابع)، الصادر في 18 / 7 / 2021.

النجار، سامح محمد أمين. (2020). دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هياكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها على ممارسات التجنب الضريبي: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، 1(2): 846-931.

محمد، سمير قاسم. (2025). أثر هيكل الملكية على الإفصاح عن الأداء المستدام وانعكاسه على الملائمة S&P/EGX ESG، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، 9(1): 285-359.

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

- Abdul Latif, R., Taufil Mohd, K. N., Kamardin, H., and Mohd Ariff, A. H. (2023). Determinants of sustainability disclosure quality among plantation companies in Malaysia. *Sustainability*, 15(4), 3799.
- Abujder Ochoa, W. A., Iarozinski Neto, A., Vitorio Junior, P. C., Calabokis, O. P., and Ballesteros-Ballesteros, V. (2025). The Theory of complexity and sustainable urban development: A systematic literature review . *Sustainability*, 17(1), 3.
- Adams, C. A., and Whelan, G. (2009). Conceptualising future change in corporate sustainability reporting. *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, 22(1), 118-143.
- Akhter, F., Hossain, M. R., Omrane, A., and Kabir, M. R. (2022). Impact of corporate attributes on human resource disclosure practices, evidences from commercial banks of Bangladesh. *FIIB Business Review*, 11(3), 303-314.
- Akintoye, R. I., and Kassim, S. K. (2022). Sustainability and Financial Reporting Quality for Listed Manufacturing Companies in Nigeria: The Legitimacy Theory Perspective. *Universal Journal of Accounting and Finance*, 10(4), 811-819.
- Al Amosh, H., and Khatib, S. F. (2022). Ownership structure and environmental, social and governance performance disclosure: the moderating role of the board independence. *Journal of Business and Socio-Economic Development*, 2(1), 49-66.
- Albitar, K., Hussainey, K., Kolade, N. and Gerged, A.M. (2020), ESG disclosure and firm performance before and after IR: the moderating role of governance mechanisms, *International Journal of Accounting and Information Management*, 28(3), 429-444.

- Aleknevičienė, V., and Vilimaitė, K. (2023). Effect of ownership structure on dividend payments: Evidence from public companies in Nordic and Baltic Countries. *Cogent Economics and Finance*, 11(2).
- Alodat, A.Y., Salleh, Z., Nobanee, H. and Hashim, H.A. (2023), “Board gender diversity and firm performance: the mediating role of sustainability disclosure”, *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 30(4), 2053–2065.
- Al-Shaer, H. (2020). Sustainability reporting quality and post-audit financial reporting quality: Empirical evidence from the UK. *Business strategy and the Environment*, 29(6), 2355–2373.
- Al-Shaer, H., and Zaman, M. (2016). Board gender diversity and sustainability reporting quality. *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 12(3), 210–222.
- Amaya, N., López-Santamaría, M., Acosta, Y. A. C., and Hineostroza, M. P. G. (2021). A step-by-step method to classify corporate sustainability practices based on the signaling theory. *MethodsX*, 8, 101538.
- Arkoh, P., Costantini, A., and Scarpa, F. (2024). Determinants of sustainability reporting: A systematic literature review. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 31(3), 1578–1597.
- Arkoh, P., Costantini, A., and Scarpa, F. (2024). Determinants of sustainability reporting: A systematic literature review. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 31(3), 1578–1597.
- Bae, K.H., El Ghoul, S., Guedhami, O., Kwok, C.C. and Zheng, Y. (2018), Does corporate social responsibility reduce the costs of high leverage? Evidence from capital structure and product market interactions, *Journal of Banking and Finance*, 100, 135–150.

- Bae, S. M., Masud, M. A. K., and Kim, J. D. (2018). A cross-country investigation of corporate governance and corporate sustainability disclosure: A signaling theory perspective. *Sustainability*, 10(8), 2611.
- Bedi, A., and Singh, B. (2024). Exploring the impact of carbon emission disclosure on firm financial performance: moderating role of firm size. *Management Research Review*, 47(11), 1705–1721.
- Beest, F. V., Braam, G. J. M., and Boelens, S. (2009). Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics.
- Benjamin, U. D., Okpanachi, J., and Muhammad, M. L. (2017). Effect of firm characteristics on environmental reporting practices of listed manufacturing firms in Nigeria. *Nigerian Journal of Management Sciences*, 6(1), 139–148.
- Benlemlih, M., Arif, M. and Nadeem, M. (2022), Institutional ownership and greenhouse gas emissions: a comparative study of the UK and the USA, *British Journal of Management*, 1(1), 1–25.
- Benvenuto, M., Aufiero, C., and Viola, C. (2023). A systematic literature review on the determinants of sustainability reporting systems. *Heliyon*, 9(4).
- Berrone, P., and Gomez-Mejia, L. R. (2009). Environmental performance and executive compensation: An integrated agency-institutional perspective. *Academy of Management journal*, 52(1), 103–126.
- Biswas, P. K., Mansi, M., and Pandey, R. (2018). Board composition, sustainability committee and corporate social and environmental performance in Australia. *Pacific Accounting Review*, 30(4), 517–540.
- Bronn, P.S. and Vidaver-Cohen, D. (2009). Corporate motives for social initiative: legitimacy, sustainability, or the bottom line? *Journal of Business Ethics* 87(1): 91–109.

- Burhan, A. H. N., and Rahmanti, W. (2012). The impact of sustainability reporting on company performance. *Journal of Economics, Business, and Accountancy Ventura*, 15(2), 257-272.
- Cai, G., Lin, B., Wei, M. and Xu, X. (2020), The role of institutional investors in post-earnings announcement drift: evidence from China, *Accounting and Business Research*, 51(2), 206-236.
- Cava, A., and Mayer, D. (2007). Integrative social contract theory and urban prosperity initiatives. *Journal of Business Ethics*, 72, 263-278.
- Chatterji A. K., Levine D. I., and Toffel M. W. (2009). How well do social ratings actually measure corporate social responsibility? *Journal of Economics and Management Strategy*, 18(1), 125-169.
- Ching, H. Y., and Gerab, F. (2017). Sustainability reports in Brazil through the lens of signaling, legitimacy and stakeholder theories. *Social Responsibility Journal*, 13(1), 95-110.
- Clarissa, S. V., and Rasmini, N. K. (2018). The effect of sustainability report on financial performance with good corporate governance quality as a moderating variable. *International Journal of Sciences: Basic and Applied Research*, 40(2), 139-149.
- Cohen J., Krishnamoorthy G., and Wright A. (2004). The corporate governance mosaic and financial reporting quality. *Journal of Accounting Literature*, 23, 87-152.
- Comyns, B., Figge, F., Hahn, T., and Barkemeyer, R. (2013). Sustainability reporting: The role of "Search", "Experience" and "Credence" information. *Accounting Forum*, 37(3), 231-243.
- Correa-Garcia, J. A., Garcia-Benau, M. A., and Garcia-Meca, E. (2020). Corporate governance and its implications for sustainability reporting quality in Latin American business groups. *Journal of Cleaner Production*, 260, 121142.

- Courtis J. (1995). Readability of annual reports: Western versus Asian evidence. Accounting, *Auditing and Accountability Journal*, 8(2), 4–17.
- Cuadrado-Ballesteros, B., Garcia-Sanchez, I. M., and Martinez-Ferrero, J. (2017). The impact of board structure on CSR practices on the international scale. *European Journal of International Management*, 11(6), 633–659.
- Dakhli, A. (2021), The impact of ownership structure on corporate social responsibility: the moderating role of financial performance, *Society and Business Review*, 16(4), 562–591.
- Dammak Ben Hlima, N., Jarbouï, A., and Bouaziz, D. (2024). Sustainability committee effectiveness and corporate social responsibility performance: investigating the mediating effect of corporate social responsibility strategy. *EuroMed Journal of Business*.
- Darlis, E., and Syafei, J. (2024, November). Sustainable Reporting: A Literature Review and Future Research Agenda. *In Proceeding International Conference on Economic and Social Sciences* (Vol. 2, pp. 197–219).
- Das, S. K., Khalilur Rahman, M., and Roy, S. (2024). Does ownership type affect sustainability reporting disclosure? Evidence from an emerging market. *International Journal of Disclosure and Governance*, 21(1), 52–68.
- Daud, R., Meutia, I., Kartasari, S. F., and Yuniarti, E. (2023). Corporate Governance and Sustainability Report in Indonesia: Systematic Literature Review Approach. *AKRUAL: Jurnal Akuntansi*, 14(2), 161–175.
- Dhaliwal, D., Li, O., Tsang, A., and Yang, Y. (2011). Voluntary nonfinancial disclosure and the cost of equity capital: The initiation of corporate social responsibility reporting. *The Accounting Review*, 86(1), 59–100.
- Doğan, M. (2021). Relationship between sustainability report, financial performance, and ownership structure: Research on the Turkish banking sector. *Istanbul Business Research*, 50(1), 77–102.

- Douye, O., and Gospel, J. C. (2023). Firm characteristics and social sustainability performance disclosures in Nigeria. *FUOYE Journal of Accounting and Management*, 6(1).
- Driss, H., Drobetz, W., El Ghoul, S., and Guedhami, O. (2024). The Sustainability committee and environmental disclosure: International evidence. *Journal of Economic Behavior and Organization*, 221, 602–625.
- Edge, Bill (2022), Recent Developments in Sustainability Reporting, *Australian Accounting Review*, 32(2):151–155.
- Elijido-Ten, E. (2009). Can stakeholder theory add to our understanding of Malaysian environmental reporting attitudes? *Malaysian Accounting Review*, 8(2), 85–110.
- Ellili, N. O. D. (2022). Impact of ESG disclosure and financial reporting quality on investment efficiency. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 22(5), 1094–1111.
- Ellimäki, P., Aguilera, R.V., Hurtado-Torres, N.E. and Aragón-Correa, J.A. (2023), The link between foreign institutional owners and multinational enterprises' environmental outcomes, *Journal of International Business Studies*, 54(5),1–18.
- Erin, O., Adegboye, A., and Bamigboye, O. A. (2022). Corporate governance and sustainability reporting quality: evidence from Nigeria. *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, 13(3), 680–707.
- Ernst, D., and Woithe, F. (2024). Impact of the Environmental, Social, and Governance Rating on the Cost of Capital: Evidence from the S&P 500. *Journal of Risk and Financial Management*, 17(3), 91.
- Esa, E., Zahari, A. R., and Nawang, D. (2018). Corporate Sustainability Reporting, Ownership Structure and Brand Equity. *Global Business and Management Research*, 10(3).

- Faber, N. R., and Hadders, H. (2015, November). Rethinking the social contract: Measuring and reporting sustainability in context. ***In Global Cleaner Production and Sustainable Consumption Conference, Sitges, Spain: Elsevier Science.***
- Farooq, M. B., Zaman, R., Sarraj, D., and Khalid, F. (2021). Examining the extent of and drivers for materiality assessment disclosures in sustainability reports. ***Sustainability Accounting, Management and Policy Journal***, 12(5), 965–1002.
- Fernandez-Feijoo, B., Romero, S., and Ruiz, S. (2014). Effect of Stakeholders' Pressure on Transparency of Sustainability Reports within the GRI Framework. ***Journal of Business Ethics***, 122(1), 53–63.
- Fernando, S., and Lawrence, S. (2014). A theoretical framework for CSR practices: Integrating legitimacy theory, stakeholder theory and institutional theory. ***Journal of theoretical accounting research***, 10(1), 149–178.
- Ferraro, O., Cristiano, E., and Veltri, S. (2024). The quality of voluntary sustainability reports in the Italian cooperative credit banks. ***Journal of Co-Operative Organization and Management***, 12(1), 100230.
- Friske, W., Hoelscher, S. A., and Nikolov, A. N. (2023). The impact of voluntary sustainability reporting on firm value: Insights from signaling theory. ***Journal of the Academy of Marketing Science***, 51(2), 372–392.
- Friske, W., Nikolov, A. N., and Morgan, T. (2024). Making the grade: An analysis of sustainability reporting standards and Global Reporting Initiative adherence ratings. ***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***, 31(3), 2098–2108.
- Gerged, A.M.(2020), “Factors affecting corporate environmental disclosure in emerging markets: the role of corporate governance structures”, ***Business Strategy and the Environment***, 30(1), 609–629.

- Gimbason, J. T., and Yahaya, O. A. (2024). Ownership structure and sustainability reporting. *Journal of Entrepreneurship and Sustainability Issues*, 12(1), 77-102.
- Global Reporting Initiative (GRI) (2000), GRI Sustainable Performance, available at: <https://www.sustainable-performance.total.com/en/reporting/reporting-standards/global-reporting-initiative-gri>.
- Global Reporting Initiative (GRI)(2006), available at: [https://www. Globalrep orti ng.org/about-gri/](https://www.Globalreporting.org/about-gri/).
- Global Reporting Initiative (GRI), Resource Center (2015), available at: <https://www.globalreporting.org/how-to-use-the-gri-standards /resource-center/>.
- Glover, J. L., Champion, D., Daniels, K. J., and Dainty, A. J. D. (2014). An institutional theory perspective on sustainable practices across the dairy supply chain. *International Journal of Production Economics*, 152, 102-111.
- GRI, (2013). G4 Sustainability reporting guidelines—Reporting principles and standard procedures. Global Reporting Initiative Website: <http://www.globalreporting.org/ReportingFramework>.
- Gupta, S., Vaishali, and Kumar, R. (2024). Which ownership structure will sustain sustainability? An empirical examination of ESG disclosure. *International Journal of Disclosure and Governance*, 1-17.
- Gürsoy, G. and Aydoğan, K. (2002). Equity ownership structure, risk taking and performance. *Emerging Markets Finance and Trade*, 38(6), 6-25.
- Hahn, R. and Kühnen, M. (2013). Determinants of sustainability reporting: a review of results, trends, theory, and opportunities in an expanding field of research. *Journal of Cleaner Production*, 59, 5-21.

- Hahn, R., and Kühnen, M. (2013). Determinants of sustainability reporting: A review of results, trends, theory, and opportunities in an expanding field of research. *Journal of cleaner production*, 59, 5–21.
- Hair Jr, J. F., Howard, M. C., and Nitzl, C. (2020). Assessing measurement model quality in PLS–SEM using confirmatory composite analysis. *Journal of business research*, 109, 101–110.
- Harmadji, D. E., Subroto, B., Saraswati, E., and Prihatiningtias, Y. W. (2018). From theory to practice of signaling theory: sustainability reporting strategy impact on stock price crash risk with sustainability reporting quality as mediating variable. *KnE Social Sciences*.
- Herbert, S., and Graham, M. (2022). Applying legitimacy theory to understand sustainability reporting behaviour within South African integrated reports. South African *Journal of Accounting Research*, 36(2), 147–169. h
- Herold, D. M. (2018). Demystifying the link between institutional theory and stakeholder theory in sustainability reporting. *Economics, Management and Sustainability*, 3(2), 6–19.
- Hu, Y.Y., Zhu, Y., Tucker, J. and Hu, Y. (2018), Ownership influence and CSR disclosure in China, *Accounting Research Journal*, 31(1), 8–21.
- Hummel, K., and Jobst, D. (2024). An overview of corporate sustainability reporting legislation in the European Union. *Accounting in Europe*, 21(3): 320–355.
- IASB (2008). Conceptual framework for financial reporting. IFRS Foundation.
- Indy, L. A., Uzliawati, L., and Mulyasari, W. (2022). The effect of managerial ownership and institutional ownership on sustainability reporting and their impact on earning management. *Journal of Applied Business, Taxation and Economics Research*, 1(3), 243–256.

- Iu J. W., and Clowes C. G. (2004). Evaluating a measure of content quality from accounting narratives (withan emperical application to narratives from Australia, Hong Kong, and The United States). ***Fourth Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference APIRA 2004 Proceedings***.
- Jarboui, A., Hlima, N. D. B., and Bouaziz, D. (2022). Do sustainability committee characteristics affect CSR performance? Evidence from India. ***Benchmarking: An International Journal***, 30(2), 628–652.
- Jiang, Y., García-Meca, E., and Martinez–Ferrero, J. (2023). Do board and ownership factors affect Chinese companies in reporting sustainability development goals? ***Management Decision***, 61(12), 3806–3834.
- Joensuu, K., Mäkelä, M., and Onkila, T. (2018). Contradictory stakeholder expectations for sustainability reporting—a social contract theory approach. ***In Social Innovation And Sustainable Entrepreneurship***, 39–62.
- Jonas G. J., and Blanchet J. (2000). Assessing quality of financial reporting. ***Accounting Horizons***, 14(3), 353–363
- Jubaedah, S., and Setiawan, D. (2023). The effect of ownership structure on social and environmental disclosure in Indonesia. ***Diponegoro International Journal of Business***, 6(1), 24–35.
- Juhmani, O. (2014). Determinants of corporate social and environmental disclosure on websites: The case of Bahrain. ***Universal Journal of Accounting and Finance***, 2(4), 77–87.
- Junior, R. M., Best, P. J., and Cotter, J. (2014). Sustainability reporting and assurance: A historical analysis on a world–wide phenomenon. ***Journal of business ethics***, 120, 1–11.
- Kabir, Y. I. (2025). Sustainability reporting and financial performance of listed oil and gas firms in Nigeria. ***Review of Accounting, Finance and Economics***, 1(1), 20–31.

- Kılıç, M., Uyar, A., Kuzey, C., and Karaman, A. S. (2021). Does institutional theory explain integrated reporting adoption of Fortune 500 companies?. *Journal of Applied Accounting Research*, 22(1), 114-137.
- KPMG, (2022). Survey of Sustainability Reporting 2022. Available at <https://kpmg.com/no/nb/home/nyheter-og-innsikt/2022/10/survey-of-sustainability-reporting-2022.html>.
- Kumar, K., Kumari, R., Nandy, M., Sarim, M., and Kumar, R. (2022). Do ownership structures and governance attributes matter for corporate sustainability reporting? An examination in the Indian context. *Management of Environmental Quality: An International Journal*, 33(5), 1077-1096.
- Li, D., and Adriaens, P. (2024). Deconstruction of ESG Impacts on US Corporate Bond Pricing: The Cost of Capital Benefits Across Industry Sectors. *Journal of Management in Engineering*, 40(1), 04023052.
- Li, Y., Zhang, X., Yao, T., Sake, A., Liu, X., and Peng, N. (2021). The developing trends and driving factors of environmental information disclosure in China. *Journal of Environmental Management*, 288, 112386.
- Liao, L., Luo, L., and Tang, Q. (2015). Gender diversity, board independence, environmental committee and greenhouse gas disclosure. *The British accounting review*, 47(4), 409-424.
- Lourenço, I., Palma, M., and Branco, M. C. (2019). Web based sustainability reporting in family versus non-family firms: The role of the richest European Families. *SSRN Electronic Journal*, (3385351), 1-35.
- Lulu, C. L. (2020). Stakeholder pressure and the quality of sustainability report: Evidence from Indonesia. *Journal of Accounting, Entrepreneurship and Financial Technology*, 2(1), 53-72.

- Mahdi, N. A., Muter, K. J. and Sakhry, M. H. N. (2023). The impact of ownership structures on the quality of sustainability reports for iraqi commercial banks. *International Journal of Economics and Finance Studies*, 15(1), 386–404.
- Martono, S., Yulianto, A., and Wijaya, A. P. (2023). The agency cost of concentrated institutional ownership: Evidence from Indonesia. *Montenegrin Journal of Economics*, 19(3), 201–212.
- Masum, M. H., Hasan, M. T., Miraz, M. H., Tuhin, M. K. W., and Chowdhury, Y. (2020). Factors affecting the sustainability reporting: Evidence from Bangladesh. *International Journal of Mechanical and Production Engineering Research and Development*, 10(3), 8323–8338.
- McGuinness, P.B., Vieito, J.P. and Wang, M. (2017), The role of board gender and foreign ownership in the CSR performance of Chinese listed firms, *Journal of Corporate Finance*, 42, 75–99.
- Michelon, G., and Parbonetti, A. (2012). The effect of corporate governance on sustainability disclosure. *Journal of management and governance*, 16, 477–509.
- Moses, E., Che–Ahmad, A., and Abdulmalik, S. O. (2020). Board governance mechanisms and sustainability reporting quality: A theoretical framework. *Cogent Business and Management*, 7(1), 1771075.
- Moufty, S., Al–Najjar, B. and Ibrahim, A. (2022), Communications of sustainability practices in the banking sector: evidence from cross–country analysis, *International Journal of Finance and Economics*, 29 (1).
- Munshi, D., and Dutta, S. (2016). Sustainability reporting quality of Indian and American manufacturing firms: A comparative analysis. *Serbian Journal of Management*, 11(2), 245–260.

- Muttakin, M.B. and Subramaniam, N. (2015), Firm ownership and board characteristics: do they matter for corporate social responsibility disclosure of indian companies?, ***Sustainability Accounting, Management and Policy Journal***, 6(2), 38-165.
- Nadeem, M. (2021). Corporate governance and supplemental environmental projects: A restorative justice approach. ***Journal of Business Ethics***, 173(2), 261-280.
- Ng, A. C., and Rezaee, Z. (2024). Does the market value corporate impact investing and socially responsible investing?. ***Review of Financial Economics***, 42(4), 399-441.
- Nugrahani, T. S., Kusuma, H., Arifin, J., and Muhammad, R. (2023). Determinants of Sustainability Report Quality in Indonesian Public Companies: An Isomorphism Theory Approach. ***International Journal of Sustainable Development and Planning***, 18(12).
- Nuhu, Y., and Alam, A. (2024). Ownership structure and sustainability reporting: emerging economies evidence. ***International Journal of Accounting and Information Management***, 32(5), 883-908.
- Orazalin, N., and Mahmood, M. (2018). Economic, environmental, and social performance indicators of sustainability reporting: Evidence from the Russian oil and gas industry. ***Energy Policy***, 121, 70-79.
- Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD), (2024) Global Corporate sustainability reporting, Available online: https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2024/03/global-corporate-sustainability-report-2024_d8e1e8b4/8416b635-en.pdf.
- Permatasari, P., Gunawan, J., and El-Bannany, M. (2020). A Comprehensive measurement for sustainability reporting quality: Principles-based approach. Indonesian ***Journal of Sustainability Accounting and Management***, 4(2), 249-265.

- Prayogo, I., Setiawati, R., and Bah, C. J. (2024). How Ownership Structure and ESG Disclosure Influence Firm Value and Performance: Unveiling the Audit Committee's Moderating Effects. ***Advances in Management Innovation***, 1(1), 59–70.
- Ramadhan, I. A., Razak, L. A., and Fuada, N., (2023), determinants of the quality of Sustainability Reports in companies included in the Kompas 100 index, ***International Journal of Business, Economics and Law***, 29(1): 86– 96.
- Reverte, C. (2009). Determinants of corporate social responsibility disclosure ratings by Spanish listed firms. ***Journal of business ethics***, 88, 351–366.
- Rezaee, Z., and Tuo, L. (2019). Are the quantity and quality of sustainability disclosures associated with the innate and discretionary earnings quality?. ***Journal of business ethics***, 155, 763–786.
- Romero, S., Ruiz, S., and Fernandez-Feijoo, B. (2019). Sustainability reporting and stakeholder engagement in Spain: Different instruments, different quality. ***Business strategy and the Environment***, 28(1), 221–232.
- Rudyanto, A., and Veronica Siregar, S. (2018). The effect of stakeholder pressure and corporate governance on the sustainability report quality ***International Journal of Ethics and Systems***, 34(2), 233–249.
- Rustam, A., Wang, Y., and Zameer, H. (2019). Does foreign ownership affect corporate sustainability disclosure in Pakistan? A sequential mixed methods approach. ***Environmental Science and Pollution Research***, 26(30), 31178–31197.
- Rusyda, Z. T., and Priantinah, D. (2018). The Effect Of Ownership Structure And Sustainability Report Disclosure Toward Company Value With Financial Performance As Intervening Variable. ***Journal Nominal***, 7(2).

- Sabiya, A., Ahmed, A., and CNA, M. J. (2024). Moderating Effect of Ownership Structure on the relationship between Firm Characteristics and Sustainability Reporting Quality of Listed Oil and Gas Companies in Nigeria. *Journal of Arid Zone Economy*, 3(1), 92–107.
- Sarhan, A.A. and Al-Najjar, B. (2022), The influence of corporate governance and shareholding structure on corporate social responsibility: the key role of executive compensation, *International Journal of Finance and Economics*, 28(4), 4532–4556.
- Sebrina, N., Taqwa, S., Afriyenti, M., and Septiari, D. (2023). Analysis of sustainability reporting quality and corporate social responsibility on companies listed on the Indonesia stock exchange. *Cogent Business and Management*, 10(1), 2157975.
- Sekarlangit, L. D., and Wardhani, R. (2021). The effect of the characteristics and activities of the board of directors on sustainable development goal (SDG) disclosures: Empirical evidence from Southeast Asia. *Sustainability*, 13(14), 8007.
- Shafai, N. A., and Abd-Mutalib, H. (2024). Ownership structures and sustainability reporting of Malaysian listed companies. *Jurnal Pengurusan*, 70, 1–14.
- Shahab, Y., Wang, P., Gull, A.A., Chen, Y. and Ntim, C.G. (2023), Social trust and environmental performance in China: does state ownership matter?, *Economic Modelling*, 124, 106328.
- Shamil, M. M., Shaikh, J. M., Ho, P. L., and Krishnan, A. (2014). The influence of board characteristics on sustainability reporting: Empirical evidence from Sri Lankan firms. *Asian Review of Accounting*, 22(2), 78–97.
- Shan, Y. G., Tang, Q., and Zhang, J. (2021). The impact of managerial ownership on carbon transparency: Australian evidence. *Journal of Cleaner Production*, 317, 128480.

- Simnett, R., Vanstraelen, A., and Chua, W. F. (2009). Assurance on sustainability reports: An international comparison. *The accounting review*, 84(3), 937-967.
- Singhania, S., Singh, J., Aggrawal, D., and Rana, S. (2024). Board gender diversity and sustainability reporting quality: a generalized ordered logit approach. *Kybernetes*, 53(8), 2679-2699.
- Sousa, I. C. D., Sigahi, T. F., Rampasso, I. S., Pinto, J. D. S., Zanon, L. G., Leal Filho, W., and Anholon, R. (2024). Analysis of the quality of sustainability reports published by Brazilian companies: An analytic hierarchy process-grey clustering approach. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*.
- Tarigan, J., and Samuel, H. (2014). Pengungkapan sustainability report dan kinerja keuangan. *Jurnal akuntansi dan keuangan*, 16(2), 88-101.
- Tasios S., and Bekiaris M. (2012). Auditor's perceptions of financial reporting quality: The case of Greece. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 2(1), 60-91.
- Tasios S., and Bekiaris M. (2012). Auditor's perceptions of financial reporting quality: The case of Greece. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 2(1), 60-91.
- Thayaraj, M. S., and Karunarathne, W. V. A. D. (2021). The impact of sustainability reporting on firms' financial performance. *Journal of Business and Technology*, 5(2), 51.
- Tijjani, B., and Yahaya, O. A. (2023). A bibliometric analysis of corporate ownership demographics and sustainability reporting quality in Nigeria. *International Journal of Managerial and Financial Accounting*, 15(3), 393-410.

- Vitolla, F., Raimo, N., and Rubino, M. (2020). Board characteristics and integrated reporting quality: An agency theory perspective. ***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***, 27(2), 1152–1163.
- Wei, M., Wang, Y., and Giamporcaro, S. (2024). The impact of ownership structure on environmental information disclosure: Evidence from China. ***Journal of environmental management***, 352, 120100.
- Whetman, L. L. (2018). The impact of sustainability reporting on firm profitability. ***Undergraduate Economic Review***, 14(1), 4.
- Wukich, J.J., Neuman, E.L. and Fogarty, T.J. (2023), Show me? Inspire me? Make me? An institutional theory exploration of social and environmental reporting practices, ***Journal of Accounting and Organizational Change***, 20(4).
- Ye, K. and Zhang, R. (2011). Do lenders value corporate social responsibility? Evidence from China. ***Journal of Business Ethics***, 104: 197–206.
- Zaid, M.A., Abuhijleh, S.T. and Pucheta–Martínez, M.C. (2020), Ownership structure, stakeholder engagement, and corporate social responsibility policies: the moderating effect of board independence, ***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***, 27(3), 1344–1360.
- Zhang, J., Zheng, C., and Shan, Y. G. (2024). What accounts for the effect of sustainability engagement on stock price crash risk during the COVID-19 pandemic—Agency theory or legitimacy theory?. ***International Review of Financial Analysis***, 93, 103167.
- Zhang, Z., Xu, B., and Li, P. (2023). What affects the quality of sustainability report texts? Evidence from China. ***Corporate Social Responsibility and Environmental Management***, 30(3), 1440–1456.